الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic of Algeria
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية بقسنطينة
Emir Abdelkader University of Islamic sciences
Constantine

كلية:	أصول الدين	Faculty:	
قسم:	الكتاب والسنة	Departement:	

عنوان المطبوعة

Title of the Dissertation

✓ مطبوعة بيداغوجية موجهة لطلبة السنة:	✓ السداسي:
مطبوعة موجهة لطلاب السنة الثالثة ل، م، د — Academic Pedagogical Publication Addressed to:	السادس — Semester:

✓ الميدان:	علم علل الحديث	Domain:	
✓ الشعبة:	علوم الحديث	Field or subfield:	
✓ التخصص:	علوم الحديث	Specialization:	
إعداد الأستاذ(ة):	حسّان موهوبي	Submitted by:	

اعداد الأستاذ(ة): حسّان موهوبي — Submitted by: ----------

السنة الجامعية (Current Academic Year): 2013 / 2012

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية
كلية أصول الدين
قسم الكتاب والسنة
شعبة علوم الحديث

مطبوعة موجهة لطلاب السنة الثالثة
(السداسي السادسLMD) تخصص علوم الحديث

دروس في مقياس : علم علل الحديث

إعداد
أد/حسّان موهوبي
أستاذ علل الحديث وعلومه بقسم الكتاب والسنة

السنة الجامعية 2012 / 2013

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وبعد،

فهذه مجموعة الدروس النظرية في مادة علم علل الحديث المقررة على طلاب قسم الكتاب والسنة، السنة الثالثة (تخصص علوم الحديث نظام ل. م. د)، وهي مادة علمية متخصصة تشمل الموضوعات التي لم تدرّس بعدُ في السنتين الماضيتن، بعدما كان الطلاب قد أخذوا في السداسيات الأربعة المنصرمة القدر التمهيدي الكافي في علم مصطلح الحديث، وفي علم التخريج، وفي علم الرواية، وفي علم دراسة الأسانيد. آملين أن يتأهلوا لدراسة معمقة لمباحث أخرى في علم الحديث أو بالأحرى ممارسة علم النقد الحديثي في هذا السداسي الأخير من السنة الثالثة .

و تعتبر هذه الدروس النظرية والتطبيقية التي نقدمها في هذه المرحلة من الدراسة بمثابة تكملة للبناء العلمي الذي سبق التنويه به. بل تعد أيضا مقدمة أخرى ومدخلا للولوج في التخصص بمعناه الدقيق، إذْ أن الطلاب في قسم الكتاب والسنة (تخصص علوم الحديث) سيواصلون دراساتهم بمرحلة الماستر التي تتطلب قدرا وافيا من المعلومات في التخصص، و خلفية علمية جادة في هذا الفن الدقيق المسمى بعلوم الحديث الذي لن يكتمل بناؤه إلا بدراسة علم علل الحديث الذي هو في الواقع لُبُّ علوم الحديث. بل يقع من علم الحديث موقع السر من الحقيقة، لذلك عزّت المؤلفات فيه.

وهذه المذكرة الموجزة ستوضح لك إبني الطالب من خلال الدروس النظرية والأعمال الموجهة التطبيقية مفهوم العلة عند المحدثين، وأسبابها، وطرق اكتشافها وأنواعها، ومنهج نقاد الحديث في التعليل والتصحيح للرواية الحديثية من الراوي إلى المروي، وذلك بدراسة الشق المتعلق بدلائل العلة، والقرائن التي تحيط بالروايات الحديثة، والمباحث الأخرى ذات الصلة بنقد الأحاديث وتعليلها من خلال معايير الكشف عن الخلل الخفي من عدمه في الإسناد أو المتن. مع الاعتناء في ذلك كله بالأمثلة والشواهد من كتب أهل هذا الفن الدقيق.

كما وجب الاقتصار على أهم المباحث في التعليل، مثل دلائل العلة من (تفرد ومخالفة)، وعلى نصوص علماء الحديث فيهما، مع التطبيقات التفصيلية المهمة الراسمة لمعالم المنهج النقدي وبيان علل الأحاديث، إجمالا تارة وتفصيلا تارة أخرى.

ولقد اقتصرنا على أمثلة تطبيقية في الغالب من كتاب علل الحديث للإمام الناقد ابن أبي حاتم الرّازي تسهيلا على الطلاب الرجوعَ إلى مصدر معتمد في علم العلل في هذه الفترة القصيرة من التعلّم، والمرحلة الراهنة من التحصيل حيث ما زالوا من المبتدئين في تلقي هذا العلم المتخصص والصعب .

ويمكن تحديد الأهداف الرئيسية لهذة المادة المتخصصة في مجمل ما يلي:

- العلم بمباحث النقد الحديثي، والإحاطة بتفاصيله العلمية.
- الوقوف على أهمية علم علل الحديث ودوره العلمي في الذب عن السنة الصحيحة.
- القراءة العلمية الصحيحة لنصوص النقدة ولتعليلاتهم الحديثية في الراوي والمروي، والتعامل مع كل ذلك بمنهجية.
- استيعاب المنهجية النقدية لنقاد الحديث، والإحاطة بموضوعيتهم في تمحيص أحوال الرواة والأخبار.
- تدريب الطلاب على ملكة النقد العلمي والتمرس فيه.

و يجب على الطلاب بذل الجهد والوسع أكثر في هذا السداسي لفهم المحتوى، واستيعاب المضمون من خلال الأمثلة التطبيقية التي سنوردها، مع تأمل دقيق في النصوص النقدية وحفظها.

ووفق الله المجتهدين وسدد خطاهم، وأعانهم على التحصيل، وهدانا وإياهم سواء السبيل

أد/ حسّان موهوبي

مدرس علل الحديث وعلومه بقسم الكتاب والسنة

مقدمة في تاريخ نشأة علم العلل وأهم المؤلفات فيه

لعوامل شتى معلومة من مراحل حياة المسلمين نتج من يخُطئ في الحديث، ومن يدس على قول الرسول ما لم يقله. فقيض الله تعالى لصدّ ذلك، ولبيان عواره من انبرى من الجهابذة والعلماء الحفاظ للتنقيب عن خلل الحفظ والضبط في الحديث، فكافحوا الخلل والوضع بما حفظوا، وعرفوا، ووعوا من الحديث الصحيح لفظاً ورجالاً، ومُدْخلاً ومخرجاً. وبيّنوا للناس صحيحه من سقيمه، ومعلوله من سليمه بوسائل البحث في الأسانيد، وفحص الرواة، والاحتياط لسماع الحديث ونقله إلاّ عن أصحابه من أهل الورع والتقوى، وقد كان شعارهم: "إنما هذه الأحاديث دين فانظروا عمن تأخذونها"[1].

وأوّل من اشتهر في الكلام بنقد الحديث بعد الصحابة من التابعين محمد بن سيرين (ت110هـ)، ثم خلفه أيوب السختياني البصري أحد الحفاظ الأعلام (ت131هـ) وتلاه أمير المؤمنين في الحديث شعبة بن الحجاج (ت160هـ)، أحد المؤسسين لهذا العلم والذي كان يأتي شيخه فيسمع منه الحديث، فإذا عنعن أوقفه وسأله عن سماعه لهذا الحديث، فإن بيّن حمله عنه وإن لم يبيّن السماع ترك ذلك الحديث، حتى جاء عنه قوله: "كفيتكم تدليس ثلاثة: الأعمش وأبي إسحاق وقتادة"[2]. وروى ابن أبي حاتم الرازي عن صالح بن أحمد بن حنبل عن علي بن المديني قال: "سمعت يحيى بن سعيد (القطان) يقول: كلّ ما حدّث به شعبة عن رجل فقد كفاك أمره فلا تحتاج أن تقول لذلك الرجل: سمع ممن حدّث عنه"[3].

وأخذ عن شعبة الحافظ الناقد يحيى بن سعيد القطان (ت198هـ) فاعتنى بنقد الرجال وتمييز الأحاديث- وله كتاب في علله. "ومهد بذلك لأهل العراق رسم الحديث وأمعن في البحث عن النقلة وترك الضعفاء، ومنه تعلم علم الحديث: أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وعلي بن المديني"[4].

وشاركه عَصْرِيُّهُ، الحافظ المتقن عبد الرحمن بن مهدي (ت198هـ) وقد كان بصيراً بنقد الرجال ومعرفة علل الحديث، وأتقن هذا العلم وبرز فيه، وكان يقول: "لا يجوز أنْ يكون الرجل إماماً حتى يعلم ما يصح مما لا يصح"[5]. "وكان هو ويحيى القطان قد انتُدبا لنقد الرجال فمن جرحاه لا يكاد يندمل جرحه ومن وثقاه فهو الحجّة المقبول، ومن اختلفا فيه اجتهد في أمره، وقد وثقا خلفا كثيراً وضعفا آخرين"[6]. ومنه ومن يحيى بن سعيد تعلم علم الحديث: أحمد بن حنبل (ت241هـ) وعلي بن المديني (ت234هـ)، وابن معين (ت233هـ). وأخذ عن هؤلاء مثل البخاري وأبي داود وأبي زرعة وأبي حاتم.

كما تكلم في هذا العلم الإمام الكبير سفيان بن عيينة (ت198هـ) شيخ مكة في عصره- وله كتاب في العلل يرويه عنه علي بن المديني.

ثم اتسع الكلام في هذا الفن ممن أخذ عمن تقدم، فكان الإمام الحافظ الجهبذ علي بن المديني البصري (ت234هـ) حافظ العصر وقُدْوَةَ أرباب هذا الشأن وعليه تخرّج الإمام البخاري (ت256هـ) الذي كان يقول: "ما أستصغر نفسي عند أحد إلاّ عند علي بن المديني"[7].

وكذا شيخه محمد بن يحيى الذهلي النيسابوري (ت258ه) حافظ حديث الزهري، له كتاب في علل حديث الزهري .

ثم الإمام الحافظ مسلم بن الحجاج (ت261هـ) تلميذ البخاري، وله مؤلفات في العلل، وفي تمييز الحديث.

1- رواه ابن أبي حاتم بسنده عن ابن سيرين. الجرح والتعديل: باب في الأخبار أنها من الدين والتحرز والتوقي فيها15/2.

2- يراجع مراتب المدلسين لابن حجر، ص .

3- يراجع الجرح والتعديل، باب التيقظ في أخذ العلم والتثبت فيه 35/2.

4- أفرد ابن أبي حاتم موضوعاً في معرفة لشعبة بعلل الحديث، ونقل من كلامه في هذا الفن ونقده أحاديث بعض الثقات وبيان ما فيها من خفايا العلل من انقطاع واختلاف في الإسناد وغيره. يراجع: تقدمة المعرفة لابن أبي حاتم الرازي المجلد الأول .الصحيفة: .

5- يراجع شرح علل الترمذي لابن رجب الحنبلي: ولقد ترجم له ابن أبي حاتم من حيث كونه أحد الأعلام في التجريح والتعديل، وخصص له موضوعا- فيما ذكر من علمه بعلل الحديث-: بتقدمة الجرح والتعديل (

6- ترجم له ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل وخصص له موضوعاً جمع فيه بعض كلامه في علل الحديث ونقل بعض نقده لمرويات بعض الثقات وما فيها علل. يراجع: تقدمة الجرح والتعديل (.

7- يراجع تذكرة الحفاظ

وكذا فارسا هذا الشأن الناقدان الرازيان: أبو زرعة عبيد الله بن عبد الكريم (ت264هـ) وأبو حاتم محمد بن إدريس (ت277هـ) وهما عمدة ابن أبي حاتم في كتاب علل الحديث موضوع هذه الرسالة.

وكان في زمانهما-أيضا- أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني (ت275هـ) محمد بن عيسى الترمذي (ت279هـ) صاحب العلل الكبير والعلل الصغير.

ثم نهض بهذا العلم من الكبار بعد هؤلاء، أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار (ت292هـ) صاحب المسند الكبير المعلل، المسمى بالبحر الزخار.

والإمام محمد بن إسحاق بن خزيمة (ت331ه)، وقد صنف في المزارعة مسألة ذكر فيها علل الأحاديث التي ورد فيها [8].

وأبي جعفر محمد بن عمرو العقيلي (ت322هـ) فقد أودع في تراجم كتابه الضعفاء الكبير ما أودعه من الكلام على الأحاديث المعللة.

وأبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي (ت328هـ) بمؤلفه الحافل "علل الحديث". ثم توالى الأيمة فبرزم منهم أبو حاتم محمد بن حبان البُستي (ت354هـ) وله غير ما كتاب في العلل.

وأبو أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني (ت365هـ) صاحب كتاب الكامل في ضعفاء الرجال وقد ذكر فيه في أثناء تراجمه كثيراً من الأحاديث المعلولة مع بيان عللها.

وأبو الحسن علي بن عمر الدارقطني (ت385هـ) خاتمة جهابذة هذا الفن، والمبرز فيه وألف أكبر كتاب في بيان علل كثير من الأحاديث التي سُئل عنها.

ثم أبو عبد الله الحاكم النيسابوري (ت405هـ)، وله كتاب في العلل.

ثم تلاهم غير ما واحد من الحفاظ.

ولقد استوعب الحافظ أبو حاتم محمد بن حبّان البُستي (ت354هـ) حقبات نشأة هذا العلم ومراحل تطوره، ونمائه منذ عهد الصحابة إلى غاية نهاية القرن الثالث تقريباً.

فقال بعد ما سرد تفتيش الصحابة عن الرجال في الرواية، والبحث عن النقل في الأخبار-:

"ثم تبعهم الناس على ذلك، فأخذ مسلكهم، واستن بسنتهم واهتدى بهديهم فيما استنوا من التيقظ في الروايات جماعة من أهل المدينة من سادات التابعين منهم:سعيد بن المسيّب (ت93هـ)،والقاسم بن محمد بن أبي بكر (ت93هـ)، وسالم بن عبد الله بن عمر (ت106هـ)، وعلي بن الحسين بن علي (ت93هـ) وأبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف (ت94هـ)، وعبيد الله بن عتبة بن مسعود (ت98هـ)، وخارجة بن زيد بن ثابت (ت98هـ) وعروة بن الزبير العوام (ت94هـ)، وأبو بكربن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام (ت94هـ)، وسليمان بن يسار. فجدوا في حفظ السنن والرحلة فيها، والتفتيش عنها والتفقه فيها، ولزموا الدين ودعوة المسلمين.

ثم أخذ عنهم العلم وتتبع الطرق وانتقاء الرجال، ورحل في جمع السنن جماعة بعدهم منهم: الزهري (ت124هـ)، ويحيى بن سعيد الأنصاري (ت144هـ)، وهشام بن عروة بن الزبير (ت145هـ)، وسعد بن إبراهيم (ت125هـ)، في جماعة معهم من أهل المدينة إلاّ أن أكثرهم تيقظا، وأوسعهم حفظاً، وأدومهم رحلة، وأعلاهم همّة الزهري رحمه الله...

ثم أخذ عن هؤلاء مسلك الحديث وانتقاد الرجال، وحفظ السنن والقدح في الضعفاء جماعة من أيمة المسلمين والفقهاء في الدين منهم: سفيان بن سعيد الثوري (ت161هـ) ومالك بن أنس (ت179هـ)، وشعبة بن الحجاج (ت160هـ) وعبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي (ت156هـ)، وحماد بن سلمة (ت167هـ)، والليث بن سعد (ت175هـ)، وحماد بن زيد (ت179هـ)، وسفيان بن عيينة (ت198هـ)، في جماعة معهم. إلاّ أن من أشدهم انتقاء للسنن وأكثرهم مواظبة عليها حتى جعلوا ذلك صناعة لهم لا يشوبونها بشيء آخر ثلاثة أنفس: مالك، والثوري، وشعبة...

ثم أخذ عن هؤلاء بعدهم الرسم في الحديث والتنقير عن الرجال والتفتيش عن الضعفاء، والبحث عن أسباب النقل جماعة، منهم: عبد الله بن المبارك (ت181هـ)، ويحيى ابن سعيد القطان (ت198هـ)، ووكيع بن الجرّاح (ت197هـ)، وعبد الرحمن بن مهدي (ت198هـ)، ومحمد بن إدريس الشافعي (ت204هـ)، في جماعة معهم إلاّ أن من أكثرهم تنقيراً عن شأن المحدثين، وأتركهم للضعفاء والمتروكين حتى جعلوا هذا الشأن صناعة لهم لم يتعدوها إلى غيرها مع لزوم الدين والورع الشديد والتفقه في السنن رجلان: يحيى بن سعيد القطان، وعبد الرحمن بن مهدي...

ثم أخذ عن هؤلاء مسلك الحديث والاختيار،وانتقاء الرجال في الآثار،حتى رحلوا في جمع السنن إلى الأمصار وفتشوا المدن والأقطار،وأطلقوا على المتروكين الجرح وعلى الضعفاء القدح،وبيّنوا كيفية أحوال الثقات والمدلسين والأئمة

8- يراجع: معالم السنن للخطابي

والمتروكين،حتى صاروا يُقتدى بهم في الآثار، وأئمة يُسلك مسلكهم في الأخبار جماعة منهم: أحمد بن حنبل τ (ت241هـ)، ويحيى بن معين (ت233هـ)، وعلي بن المديني (ت234هـ) وأبو بكر بن أبي شيبة (ت235هـ)، وإسحاق بن إبراهيم الحنظلي (ت238هـ) وعبد الله بن عمر القواريري (ت235هـ)، وزهير بن حرب أو خيثمة (ت234هـ) في جماعة من أقرانهم، إلاّ أنّ من أورعهم في الدين وأكثرهم تفتيشا على المتروكين وألزمهم لهذه الصناعة على دائم الأوقات منهم كان أحمد بن حنبل،ويحيى بن معين،وعلي بن المديني رحمة الله عليهم أجمعين...

ثم أخذ عن هؤلاء مسلك الانتقاد في الأخبار وانتقاء الرجال في الآثار جماعة منهم: محمد بن يحيى الذهلي النيسابوري (ت258هـ)، وعبد الله الدارمي (ت255هـ)، أبو زرعة عبيد الله بن عبد الكريم الرازي (ت264هـ)، ومحمد بن إسماعيل الجعفي البخاري (ت256هـ)، ومسلم بن الحجاج النيسابوري (ت261هـ)، وأبو داود سليمان بن الأشعث (ت275هـ)، في جماعة من أقرانهم أمعنوا في الحفظ وأكثروا في الكتابة،وأفرطوا في الرّحلة وواظبوا على السنة والمذاكرة والتصنيف والمدارسة حتى أخذ عنهم من نشأ بعدهم من شيوخنا هذا المذهب،وسلكوا هذا المسلك ولولاهم لدرست الآثار، واضمحلت الأخبار، وعلا أهل الضلال والهوى، وارتفع أهل البدع والعمى..."[9].

الأعمال الموجهة

- وقوف الطلاب على مراحل علم علل الحديث وأهم مصادره القديمة والمعاصرة.
- وقوف الطلاب على الأعلام المعتمد في هذا الفن، وإعداد تقارير علمية حولها.
- تكليف الطلاب بإعداد تراجم علمية موثقة مختصرة عن الأعلام المعتمدة في ميدان النقد.

9- يراجع كتاب المجروحين

تدوين النقد والتأليف فيه على وجه العموم

تدرج النقد كغيره من علوم الحديث مع تدرج رواية الحديث وتدوينها، ولو أنه ملازم لها. ولكنه اتسع بعد اتساع رواية الحديث، وانتشارها وبعدما كان قائماً على الرواية والمشافهة، ولم يصنف فيه إلاّ في وقت متأخر عن بدء التدوين في رواية الحديث فلم تظهر كتب الرجال، وكذا كتب العلل إلاّ من بعد منتصف القرن الثاني الهجري[10]. وتنوعت مناهج التصنيف في الرجال فكان منها في الثقات فحسب، ومنها ما جمُع فيه بين الثقات والضعفاء، ومنها ما أفرد للضعفاء. وأشهر ما صنف في ذلك يتمثل في الآتي:

مصنفات الثقات:

-"الثقات والمثبتون"[11] لعلي بن عبد الله المديني (ت234هـ)."الثقات"[12] لأحمد بن عبد الله العجلي(ت261هـ) وهو مطبوع ومحقق."الثقات"[13] لأبي العرب محمد بن أحمد التميمي الأفريقي (ت333هـ)

ما صنف في الجمع بين الثقات والضعفاء:

- "الطبقات الكبرى" لمحمد بن سعد (ت230هـ) وهو مطبوع."التاريخ"[14] ليحيى بن عبد الله بن بكير (ت231هـ)."التاريخ"[15] لأبي زكريا يحيى بن معين (ت233هـ) وهو مطبوع في روايات."التاريخ"[16] لأبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة (ت235هـ)."التاريخ" لخليفة بن خياط (ت240هـ) وهو مطبوع."العلل ومعرفة الرجال"لأبي عبد الله أحمد بن حنبل (ت241هـ)وهو مطبوع. "علل الحديث ومعرفة الشيوخ"[17] لمحمد بن عبد الله بن عمار الموصلي(ت242هـ)، "التاريخ"[18] لأبي حفص عمرو بن علي الفلاس (ت249هـ). "التاريخ الكبير" لمحمد بن إسماعيل البخاري (ت256هـ) وهو مطبوع."التاريخ"[19] لحنبل بن إسحاق بن حنبل الشيباني (ت273هـ)."التاريخ"[20] لمحمد بن يزيد بن ماجه القزويني (ت273هـ)."المعرفة والتاريخ" ليعقوب بن سفيان الفسوي (ت277هـ) وهو مطبوع."التاريخ الكبير"[21] لأحمد بن أبي خيثمة زهير بن حرب النسائي (ت279هـ)."التاريخ" لعبد الرحمن بن عمرو النصري الدمشقي (ت281هـ) وهو مطبوع."التاريخ"[22] لأبي العباس أحمد بن علي

10- وتراجع دراسة د/ محمد بن مطر الزهراني في كتابه "علم الرجال نشأته وتطوره من القرن الأول إلى نهاية القرن التاسع"

11- يذكره الحاكم في معرفة علوم الحديث، ص 71، وابن رجب في شرح علل الترمذي

12- حققه عبد العليم بن عبد العظيم البستوي (يراجع "علم الرجال نشأته وتطوره" هامش ص

13- يذكره السخاوي في "الإعلان بالتوبيخ"، ص .

14- وذكره الحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب

15- مطبوع في روايات تلاميذه: عثمان الدارمي، بعنوان "تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي عن أبي زكريا يحي بن معين في تجريح الرواة وتعديلهم". ورواية أبي خالد الدقاق البادي، بعنوان "من كلام أبي زكريا يحي بن معين في الرجال"، ورواية عباس الدوري، بعنوان "التاريخ" ورواية أحمد بن القاسم بن محرز بعنوان "معرفة الرجال" وغيرهم. وقد حققها الدكتور أحمد نور سيف ونشرها ضمن سلسلة إحياء آثار يحي بن معين في الجرح والتعديل.

16- ويذكره الداودي في طبقات المفسرين ، والذهبي في تاريخ الإسلام .

17- ويذكر به الذهبي في "تذكرة الحفاظ" .

18- ويذكره الباجي في "التعديل والتجريح" .

19- ويذكره الذهبي في "تذكرة الحفاظ" 601/2.

20- ويذكره الداودي في "طبقات المسفرين" 273/2.

21- ويذكره الكتاني في "الرسالة المستطرفة"، ص 130.

22- ويذكره الكتاني، المرجع السابق، ص 111.

بن مسلم الأبار (ت290هـ)."التاريخ"[23] لأبي جعفر محمد بن عثمان بن أبي شيبة (ت297هـ)."التاريخ"[24] للحسين بن إدريس الأنصاري الهروي (ت301هـ)."التمييز"[25] لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي (ت303هـ)."التاريخ"[26] لأبي العباس محمد بن إسحاق السراج الثقفي (ت313هـ). "الجرح والتعديل"لأبي حاتم عبد الرحمن بن محمد الرازي (ت327هـ) وهو مطبوع.

ما أفرد للضعفاء:

- "الضعفاء"[27] ليحيى بن سعيد القطان (ت198هـ)."الضعفاء"[28] لأبي زكريا يحيى بن معين (ت233هـ).

- "الضعفاء"[29] للإمام علي بن عبد الله المديني (ت234هـ)."الضعفاء"[30]لمحمد بن عبد الله بن عبد الرحيم البرقي الزهري(ت249هـ)."الضعفاء الكبير"[31] و "الضعفاء الصغير" للإمام البخاري (ت256هـ)."أحوال الرجال" لإبراهيم بن يعقوب الجوزجاني (ت259هـ) وهو مطبوع."الضعفاء والمتروكون" لأبي زرعة الرازي (ت264هـ) وهو مطبوع. "الضعفاء"[32] لأبي حاتم الرازي(ت277ه)."الضعفاء والمتروكون"لأحمد بن شعيب النسائي(ت303ه) مطبوع."الضعفاء"[33] لعبد الله بن الجارود (ت308)."الضعفاء" لأبي جعفر محمد بن عمرو العقيلي (ت322ه) وهو مطبوع.

التأليف في علل الحديث

يقول أبو عبد الله الحميديُّ - رحمة الله عليه -: "ثلاثُ كتبٍ من علوم الحديث يجبُ الاهتمامُ بها: كتابُ العلل، وأحسنُ ما وضع فيه كتاب الدّارقُطنيّ، والثاني: كتابُ المؤتلف والمختلف، وأحسنُ ما وضع فيه الإكمال للأمير ابنِ ماكولا، وكتابُ وفيات المشايخ، وليس فيه كتابٌ". وقال ابنُ رجب - رحمة الله عليه-:"ولما انتهى الكلام على ما ذكره الحافظ أبو عيسى الترمذي- رحمة الله عليه- في كتاب الجامع... أحببتُ أن أتبع كتاب العلل بفوائد أُخر مهمة.. وأردت بذلك تقريب علم العلل على من ينظر فيه، فإنه علمٌ قد هُجر في هذا الزمان، وقد ذكرنا في كتاب العلم أنَّه علمٌ جليلٌ قلَّ من يعرفه من أهل هذا الشأن، وأنَّ بساطه قد طُوي منذ أزمان".

أما التصنيف في العلل بعدما كان الكلام فيها يتناقل شفاهاً ورواية على ألسنة الأئمة النقاد، فقد تزامن مع انتشار التدوين وجمع الأحاديث. ويُعد كل من (يحيى بن معين، وابن المديني، وأحمد بن حنبل، والبخاري، ومسلم، وأبو زرعة الرازي، وابن أبي حاتم الرازي) أشهر علماء العلل يصنفون في هذا الفن.

وتتميز مصنفاتهم بما اتخذته من أشكال عديدة ومناهج مختلفة في الترتيب والتبويب وذكر علل الأحاديث. وبيانه فيما يلي:

1- جمع الأحاديث المعللة من غير ترتيب، أي سرد الأحاديث بالكلام على كل حديث بما فيه من علل.كما عند ابن المديني (ت234هـ) ومسلم بن الحجاج (ت261هـ).

2- ذكر الأحاديث المعللة عقب تراجم الرواة للحديث.ومثل هذه المصنفات تجمع بين العلل وعلم الرجال،كما عند يحيى بن معين(ت233هـ)، وأحمد بن حنبل(ت241هـ) وكأن غايتهما من مصنفاتهما هي تراجم الرجال، أما الكلام في العلل فهي تبع له.

3- ترتيب الأحاديث المعللة على المساند، وهو عند البزار (ت292هـ) في المسند الكبير المعلل. فلقد رتب أحاديثه على مساند الصحابة وفي كل واحد منهم بعض ما رُوى عنهم من الأحاديث التي فيها علّة.

23- ويذكره الذهبي في "سير أعلام النبلاء" 121/14.

24- يراجع المصدر السابق 114/14.

25- ويذكره السخاوي في "فتح المغيث" 353/4.

26- ويذكره الذهبي في "تذكرة الحفاظ" 731/2.

27- ويذكره الذهبي في "السير" 183/9.

28- ويذكره السخاوي في "الإعلان بالتوبيخ"، ص 109.

29- ويذكره الحاكم في "معرفة علوم الحديث"، ص 71.

30- ويذكره الكتاني في "الرسالة المستطرفة"، ص 144.

31- ويذكرهما السخاوي في "الإعلان بالتوبيخ"، ص 1096، والصغير مطبوع في جزأين.

32- ويذكره الذهبي في "المغني في الضعفاء" 4/1.

33- ويذكر به عند ابن حجر في تهذيب التهذيب 125/2- 222/3.

4- ترتيب الأحاديث على الأبواب الفقهية، ككتاب علل الترمذي الكبير. فقد رتبه أبو طالب القاضي حسب الأبواب الفقهية كترتيب الترمذي لسننه.

5- علل الحديث لابن أبي حاتم الرازي وقد جمع فيه ما استفاده من أبيه وأبي زرعة على الأسئلة التي وجهها إليهما في الأحاديث المعللة.

هذا، وأشير إلى أن تلك المصنفات التي أشرنا إليها بعضها من جمع تلامذتهم، والبعض الآخر من تصنيف شيوخهم أنفسهم. وسأذكر قائمة المؤلفات في العلل حسب وفيات مؤلفيها ولعل أقدم من نوهت به المصادر وذكرته أنه أول من ألف في علم العلل هو:

- يحيى بن سعيد القطان (ت198هـ)[34].
- العلل عن سفيان بن عيينة (ت198هـ)[35].
- علل الحديث للحسن بن محبوب الشراد البجلي (ت224هـ)[36].
- العلل في الحديث لأبي الحسن المدائني علي بن محمد (ت225هـ)[37].
- العلل المنقولة عن يحيى بن معين (ت233هـ)[38].
- العلل عن ابن المديني- وقد ذكرت عنه كتب في العلل كثيرة منها:

أ- العلل لإسماعيل القاضي- وذكر أنه في 14 جزءاً[39].

ب- العلل المتفرقة- وذكر أنه في 30 جزءاً[40].

ج- علل المسند .في ثلاثين جزءا[41].

د- علل حديث ابن عيينة[42].

- العلل ومعرفة للرجال للإمام أحمد بن حنبل (ت241هـ) وفيه روايات عديدة.
- علل الحديث ومعرفة الشيوخ، لأبي جعفر محمد بن عبد الله الموصلي(ت242هـ)[43]
- كتاب العلل لعمرو بن علي الفلاس (ت249هـ)[44].
- كتاب العلل للإمام محمد بن إسماعيل البخاري (ت256هـ)[45].
- علل حديث ابن شهاب الزهري لمحمد بن يحيى الذهلي (ت258هـ)[46].
- وعلل حديث سفيان للذهلي أيضا[47].

34- ذكره به ابن رجب في شرح العلل

35- يذكره الحاكم في معرفة علوم الحديث إبن رجب في شرح علل الترمذي.

36- يذكره ابن النديم في الفهرست، ص .

37- يراجع هدية العارفين لإسماعيل باشا .

38- يذكره إبن رجب في شرح علل الترمذي.

39- ذكر ذلك الحاكم في معرفة علوم الحديث

40- يراجع المصدر نفسه.

41- يراجع معرفة علوم الحديث .

42- يراجع المصدر نفسه.وانظر ما قاله السخاوي في تصنيف ابن المديني في العلل والرجال بالإعلان بالتوبيخ ص .

43- يراجع تهذيب التهذيب

44- يراجع المصدر السابق

45- يراجع شرح عل الترمذي والرسالة المستطرفة، ص .

46- يراجع تذكرة الحفاظ للذهبي وهدي الساري لابن حجر، ص .

47- يراجع هدي الساري، ص .

- العلل لأبي بكر الأثرم أحمد بن محمد بن هانئ (ت261هـ)[48].
- كتاب العلل لمسلم بن الحجاج (ت261هـ)[49].
- وكتاب التمييز له أيضا[50] مطبوع.
- المسند المعلل، ليعقوب بن شيبة (ت262هـ)[51].
- كتاب العلل، لأبي بشير إسماعيل بن عبد الله الأصبهاني (ت267هـ)[52].
- العلل لأبي زرعة عبيد الله بن عبد الكريم الرازي (ت264هـ)[53].
- العلل الكبير للترمذي- رتبه أبو طالب القاضي.وهو[54] مطبوع.
- كتاب العلل لأبي زرعة عبد الرحمن بن عمرو الدمشقي (ت280هـ)[55].
- العلل لإبراهيم بن إسحاق الحربي (ت285هـ)[56].
- المسند الكبير المعلل المسمى بالبحر الزخار لأبي بكر أحمد البزار(ت292هـ)[57] (مطبوع).
- العلل في الحديث لإبراهيم بن أبي طالب محمد بن نوح النيسابوري الخراساني (ت295هـ)[58].
- العلل لزكريا بن يحيى الساجي البصري (ت307هـ)[59].
- العلل لأبي بكر أحمد بن محمد بن هارون الخلال (ت311هـ)[60] مطبوع.
- علل الأحاديث في كتاب الصحيح لمسلم بن الحجاج لابن عمّار الشهيد (ت317هـ)[61] مطبوع.

فهذه هي جملة المصنفات في العلل إلى بداية القرن الرابع. وهي مصنفات تتميز بالتقدم في الزمن، وتناول نقد الرواة والمرويات معاً، مما يجعلها تعبّر عن أصالة في النقد والتمحيص، فضلا عن كون مؤلفيها من الأيمة المعتمدين في هذا الشأن.

وانتشر بفضل الله بين طلبة العلم في العصر الحديث العناية بهذا الفن الدقيق، كماحرص الباحثون في الدراسات لما بعد التدرج (ماجستير، ودكتوراه) سواء في جامعتنا الأمير عبد القادر بقسنطينة أم في غيرها من جامعات العالم الإسلامي في هذا العصر، على تسجيلِ الموضوعات ومناقشتها في هذا الفن، فمن ذلك مثلاً: " منهج الإمام أحمد في التعليل وأثره في الجرح والتعديل من خلال كتابه العلل ومعرفة الرجال" و "استخراج منهج التعليل والتصحيح من خلال كتاب علل الحديث لابن أبي حاتم الرازي" و

48- يراجع الرسالة المستطرفة، ص .

49- يراجع كشف الظنون

50- وهو في الرسالة المستطرفة باسم كتاب العلل لمسلم ص .

51- يراجع تذكرة الحفاظ وقد طبع منه مسند عمر فقط.

52- يراجع فتح المغيث

53- يراجع شرح علل الترمذي

54- طبع بتحقيق صبحي السامرائي وآخريْن، سنة .

55- يراجع كشف الظنون

56- ذكره ابن حجر في تهذيب التهذيب

57- يراجع تذكرة الحفاظ

58- يراجع المصدر السابق

59- يراجع الرسالة المستطرفة، ص .

60- يراجع شرح علل الترمذي و يراجع الرسالة المستطرفة، ص .

61- مطبوع بتحقيق وتعليق علي بن حسن الحلبي الأثري دار الهجرة سنة . ويعد هذا الكتاب من أنفس الكتب في العلل المختصة بالصحيحين وأقدمها مما وصل إلينا إذْ إنّ طبقة مؤلفه أقدم من الإمام الدارقطني ( )، وكذا الإمام أبي مسعود الدمشقي ( ) وهما أشهر من تكلم في علل أحاديث "الصحيحين". وقد تكلم فيه مؤلفه على أحاديث لم يُسبق إليها وكذا لم يُلحق فيها- يقول محققه- وفيه ثلاثة أحاديث معزوة إلى صحيح مسلم وليست في نسختنا منه وإنّما هي في بعض نسخه، وهي فائدة هامة جداً. عن محققه في مقدمته، ص

"الإمام أبو محمد بن حزم وأصوله في تصحيح الحديث وتعليله من خلال كتابه المحلى"... وغيرها كثير مرفوف بمكتبة الجامعة .كما نجد رسائل من جامعات عربية وإسلامية مغربية ومشرقية قد درست هذا النوع من العلوم وناقشته فكان منها: " علم علل الحديث في المغرب" و "مرويات الزهري المعلة في كتاب العلل للدارقطني"، و "مرويات الإمامين قتادة بن دعامة ويحيى بن أبي كثير المعلة في كتاب العلل للدارقطني"، و "مرويات أبي إسحاق السبيعي المعلة في كتاب العلل للدارقطني"، و "علل ابن أبي حاتم تحقيق وتخريج ودراسة"، و "الأحاديثُ التي أعلها الإمامُ يحيى بنُ معين من خلال سؤالات الدوري وابن محرز والدارمي وابن الجنيد والدّقاق" و"الأحاديثُ التي أعلها البخاريُّ في التاريخ الكبير"، و "الأحاديثُ التي أعلها البخاريُّ في التاريخ الأوسط"، و"الأحاديث التي أعلها علي بن المديني"، و"الأحاديث التي أعلها الإمامُ أحمد بن حنبل في مسنده"، و"الأحاديثُ التي أعلها العُقيليّ في كتابهِ الضعفاء"، و "الأحاديثُ المرفوعةُ المعلة في كتاب الحِلْية لأبي نُعيم"، و "الأحاديثُ التي أعلها أبو داود في سننه"... وغيرها.

الأعمال الموجهة

- توجيه الطلاب إلى التعرف على المصنفات في علم علل الحديث
- وقوف الطلاب على منهج التأليف في هذا الفن وقيمته العلمية، وإعداد تقارير علمية حولها

قراءات متنوعة من كتب مختارة في علل الحديث وتدريب الطلاب على اسيعاب وفهم النصوص النقدية المدونة فيها

مهمة ناقد الحديث

تعتبر علوم الحديث ثمرة جهود نقاد الحديث للرواة والمرويات. ولقد عُرف النقد اصطلاحاً "بتمييز الأحاديث الصحيحة من الضعيفة والحكم على الرواة توثيقاً وتجريحاً"[62].

والحكم على الأحاديث ليس بالأمر السهل الهيّن، فالكشف عن الخطأ والصواب في أداء المروي يحتاج إلى اطلاع، ومعرفة واسعتين بمباحث علوم الحديث. وكل ذلك يحتّم على المتكلّم في هذا الفن ممارسة فائقة، وفهما غائرا، وإحاطة بالقرائن والملابسات المنوطة بالرواية الحديثية.

ولصعوبة هذا الفن قلّ المختصون فيه بالنسبة إلى غيرهم من العلماء في فروع علوم الحديث الأخرى[63]. ذلك لغموض العلّة وتعدد مواطنها، ثم تبعيتها لأحوال الرواة الخاصة وتصرفاتهم التي لا يضبطها ضابط. ومن ثمّة اشتُرط في عالم العلل إلى جانب مشاركته في علوم الحديث خبرة تامة بالرواة، مع نباهة وتيقظ، وتمتع بحاسة الماهر في كل صناعة بالنسبة إلى صناعته...

ولقد انصبت مقالات علماء الحديث على أنه لا يتأتى الحكم على الحديث إلاّ بتلك المعرفة الواسعة بأحوال الرواة المختلفة، وبمروياتهم وطرقها حتى يُتمكن من التمييز بين الصحيح والمعلول، وأنه ليس من الوسع التمكن بذلك إلاّ بصفات و بوسائل يَمْلِكُهَا الناقد لخوض غمار عملية النقد والتعليل، ومنها:

1- معرفة المدارس الحديثية.

وهذه طريقة من وسائل الكشف عن علل الحديث، فإن معرفة المدارس الحديثية ورجالها تساعد الناقد على كشف علل أسانيد كثيرة. ومن مقالات هذا الشأن قول ابن رجب في علل الترمذي:" من حدّث عنه أهل مِصْرٍ أو إقليم فحفظوا حديثه، وحدّث عنه غيرهم فلم يقيموا حديثه، فقال: ومنهم زهير بن محمد الخرساني، قال أحمد في رواية الأثرم: الشاميون يروون عنه أحاديث مناكير...، أما رواية اصحابنا عنه فمستقيمة." [64]

وقال أيضا: " ومنهم محمد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب، - المدني الفقيه- ، ذكر مسلم أن سماع الحجازيين منه... صحيح، قال: وفي حديث العراقيين عنه وهم كبير.[65]"

2- معرفة من دار عليهم الإسناد.

فبهذا يتبين الراوي الذي تدور عليه طرق الحديث ويكون مداره عليه، فيُعرف من خالف أو انفرد عنه.. فتتكشف العلة عند الناقد في الرواية سندا أو متنا وهما معا.. .

3- معرفة مواطن الرواة، ومن دلس، ومن أرسل، ومن اختلط.... وهكذا.

ولقد جسّد الحافظ ابن حبان هذه المعالم في كلامه في مقدمة كتاب "المجروحين"[66] وهو يتحدث عن خبرة بالجهابذة أمثال: سفيان الثوري، ومالك بن أنس، وشعبة بن الحجاج ويحيى بن معين، وأحمد بن حنبل، وغيرهم إذْ قال-رحمة الله عليه-:

"ثم أخذ عن هؤلاء مسلك الانتقاد في الأخبار، وانتقاء الرجال في الآثار جماعة منهم.... في جماعة من أقرانهم أمعنوا في الحفظ وأكثروا في الكتابة وأفرطوا في الرحلة وواظبوا على السنة والمذاكرة والتصنيف، والدراسة حتى أخذ عنهم من نشأ بعدهم وسلكوا هذا المسلك، حتى أن أحدهم لو سُئل عدد الأحرف في السنن لكل سنة منها عدّها عدا، ولو زيد فيها ألف، أوْ وَاوٌ لأخرجها طوعاً، ولأظهرها ديانة...

حتى إذا قال وكيع بن الجراح: حدثنا النضر عن عكرمة؛ ميّزوا حديث النضر بن عربي من النضر الخراز، أحدهما ضعيف والآخر ثقة. وقد رويا جميعاً عن عكرمة، وروى وكيع عنهما.

62- يراجع منهج النقد عند المحدثين لمصطفى الأعظمي، ص 5.

63- يقول الشيخ أحمد شاكر- عن علم العلل-: "هذا الفن من أوقد فنون الحديث وأعوصها بل هو رأس علومه وأشرفها، ولا يتمكن منه إلاّ أهل الحفظ والخبرة والفهم الثاقب، ولذلك لم يتكلم فيه إلاّ القليل". يراجع الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث لابن كثير، ص 65.

64 - شرح علل الترمذي: 2/614-615

65 - يراجع المصدر نفسه 2/618-619

66 - يراجع ج 1/ 57 إلى 60.

وحتى إذا قال حفص بن غياث: حدثنا أشعث عن الحسن؛ ميّزوا حديث أشعث بن عبد الملك، من أشعث بن سوّار، أحدهما ثقة، والآخر ضعيف، وقد رويا جميعاً عن الحسن، وروى عنهما حفص بن غياث.

وحتى إذا قال عبد الرزاق: حدثنا عبيد الله عن نافع، وعبد الله عن نافع، ميّزوا حديث هذا من حديث ذاك، لأن أحدهما ثقة، والآخر ضعيف، فإن سقط من اسم عبيد الله (الياء) علموا إنه من حديث عبد الله بن عمر، وإذا زيد في اسم عبد الله (ياء) قالوا: هذا من حديث عبيد الله، حتى خلّصوا الصحيح من السقيم...

وإذا كان الحديث عند ابن أبي عدي، ويزيد بن زريع، وغندر عن سعيد وشعبة جميعاً عن قتادة، ميّزوه حتى خلّصوا ما عند يزيد بن زريع عن سعيد عن قتادة مما عند غندر عن شعبة عن قتادة لأن سعيد اختلط في آخر عمره فليس حديث المتأخرين عنه يستقيم، وشعبة إمام متقن ما اختلط ولا تغيّر[67]. وإذا قال عبيد الله بن موسى حدثنا سفيان عن منصور، وحدثنا شيبان عن منصور ميّزوا بين ما نفرد الثوري عن منصور، وبين ما انفرد شيبان عن منصور حتى إذا صغرت الفاء في سفيان في الكتابة، واشتبهت بشيبان ميّزوا وقالوا: هذا من حديث سفيان لا شيبان، وإذا عظمت الياء من شيبان حتى صار شبيهاً بسفيان قالوا: هذا من حديث شيبان لا سفيان، وميّزوا بين ما روى عبيد الله بن موسى عن شيبان عن معمر، وبين ما روى سفيان عن معمر في أشباه هذا مما يكثر ذكره.

ومن كانت همته في هذا الشأن، ومواظبته على هذه الصناعة بحسب ما ذكرت لم ينكره لواحد منهم أن يجُرّح الضعيف، ويقدح في الواهي من الرّواة والمحدثين. ومن لم يطلب العلم من مظانه، ولا دار في الحقيقة على أطرافه يعيبهم إذا قالوا: فلان ضعيف، وفلان ليس بشيء، لجهلهم بصناعة الأخبار، وقلّة معرفتهم بالطرق للآثار، ولو أنهم وفقوا لإصابة الحق علموا أنّ السنة تُصرّح بإباحة ما ذهبوا إليه من الإطلاق على من صحّ عندهم الجرح والقدح" اهـ.

ومن ذلك، فقد يُحكم على الحديث بالسلامة من أي قادح، وهو في الواقع قد اشتمل على آفة أو أكثر تخلّ بشرط القبول، ولا تظهر إلا بمعاناة خاصة يكون فارسها العارف المتأهل للتفتيش عن الغامض الخفي القادح وكشفه، من ثنايا طرق الحديث ورواياته. وبذلك عظم شأن هذا الفن، وجلّ خطبه، فلم يتكلم فيه إلاّ القليل.

ويقول الحافظ ابن رجب في جامع العلوم الحكم[68] وهو يتكلم عن أهمية علم العلل ونشأته وتطوره وأهم المتكلمين فيه وهم يعدون قلّة: "وبكل حال، فالجهابذة النقاد، والعارفون بعلل الحديث أفراد قليل من أهل الحديث جداً... وكان أبو زرعة في زمانه يقول: من قال يفهم هذا ؟ وما أعزه ؟ إذا رفعت هذا عن واحد أو اثنين فما أقلّ من تجد من يحُسن هذا، ولما مات أبو زرعة قال أبو حاتم: ذهب الذي كان يحسب هذا المعنى- يعني أبا زرعة- ما بقي بمصر ولا بالعراق واحد يحسن هذا، وقيل له بعد موت أبي زرعة: تعرف اليوم واحد يحسن هذا ؟ قال: لا".

ويؤيد ذلك أيضا، الحوار التالي بين أبي زرعة وأبي حاتم، يقول ابن أبي حاتم الرازي في "تقدمة الجرح والتعديل": "سمعت أبى يقول:جرى بيني وبين أبى زرعة يوما تمييز الحديث ومعرفته فجعل يذكر أحاديث ويذكر عللها، وكذلك كنت أذكر أحاديث خطأ وعللها، وخطأ الشيوخ. فقال لي: يا أبا حاتم قلّ من يفهم هذا؟ ما أعز هذا ؟إذا رفعت هذا من واحد واثنين فما أقلّ من تجد من يحسن هذا، وربما أشك في شيء أو يتخالجنى شيء في حديث فإلى أن ألتقى معك لا أجد من يشفينى منه. قال أبى: وكذلك كان أمرى"[69].

الأعمال الموجهة

- توجيه الطلاب إلى البحث في مؤهلات المتصدي للنقد الحديثي
- وقوف الطلاب على المدارس الحديثية، ومعرفة من دار عليهم الإسناد، وإعداد تقارير علمية حولها
- تطبيقات على بعض الأمثلة المجسدة لقدرة الناقد المؤهل للكلام النقدي.

67- ويراجع الطالب في مثل هذه المسائل كتاب علل الحديث لابن أبي حاتم الرازي، فهناك حوالى 25 مسألة، منها مسألة في غير المستقيم من حديث سعيد بن بشير (الدمشقي) عن قتادة معللة سواء من حيث الإسناد أم المتن. والأمثلة من الجزء الأول بالفقرات التالية:

.ومن الجزء الثاني: .

68- يراجع ص 186.

69- يراجع

مفهوم العلة بين أهل اللغة وأهل الحديث

ابتداء بين يدي التعريف اللغوي، يحسن هنا تسجيل ما بينه ابن فارس في معجمه حيال الجذر اللغوي لكلمة (عَلَّ) ، فقد ذكر أنه أصول ثلاثة صحيحة هي[70] :

1- التكرار . ومنه ما جاء في المثل: "ما زيارتك إيانا إلا سوم عَالّة " . يريد قصر وقتها ، كالشّرْبة الثانية للإبل تكون أقلّ من الأولى .

2- العائق . وهو مراد الفراهيدي (الخليل بن أحمد) بقوله : " وحدث يشغل صاحبه عن وجهه" ومنه قول الشاعر :فاعتلَّه الدهر وللدهر عِلل

3- ضعف في الشيء ، من مرض أو كِبر . يقال : لا أعَلَّك الله ، أي لا أصابك بعِلَّة[71] .

كما تطلق مجازاً على: الإلهاء، فيقال : عَلَّل الصبي بشيء من الطعام و اللبن، أي ألهاه به[72]

وبإمعان النظر في الأصول اللغوية لكلمة (عَلَّ) وإطلاقاتها ، يبدو أن الأصلين الثاني والثالث هما المعنيان بالمصطلح الحديثي للعلل . فالأصل الثاني يبين طرفاً من المنهجية العلمية لعلماء العلل ، حيث اجتهدوا في كشف العلل التي انشغل الرواة عنها اعتماداً على ظاهرها وهو (الصحة). والأصل الثالث يتعلق بذات الخلل الذي يكتشفه العلماء ، سواء كان ذلك في سند الحديث أو متنه

وخلاصة القول من مجموع تعاريف أهل اللغة العربية وإطلاقاتهم اللغوية أن العلّة تطلق في اللّغة على معان، فالعلّة بالكسر: معنى يحلُّ بالمحلّ فيتغير به حال المحلّ، ومنه سُمّي المرض علّة لأنه بحلوله يتغيّر الحال من القوّة إلى الضعف[73]. والفعل (علّ) الرجل، (يعِلّ) بكسر العين (علاًّ) فهو عليل، ويتعدى بالهمزة فيُقال: أعلّه الله، ولا أعلّك الله، أي لا أصابك بعلّه.واسم المفعول: معلّ، وعليل. كما وتطلق العلّة على الحدث يُشغل صاحبه عن حاجته، فيقال:لم أفعل كذا لعلّة كذا.

كما تطلق على السبب، فيقال: هذه علته، أي سببه، وهذا علّة هذا، أي سبب له.

وذكر ابن فارس في معجم مقاييس اللغة أن لكلمة علّ، أصولاً ثلاثة صحيحة، قال: "علّ: العين واللام أصول ثلاثة صحيحة: أحدهما: تكرار وتكرير.والثاني: عائق يعوق. والثالث: ضعف في الشيء.

فالأول: العَلَلُ، هو الشربة الثانية، ويُقال: عَلَلٌ بعد نَهَلٍ، ويُقال: أَعَلَّ القوم، إذا شربت إبلُهُم عَلَلاً... وإنما قيل هذا، لأنها إذا كرر عليها الشرب كان أقلّ لشربها الثاني.

والثاني: العائق يعوق، فتكون العلّة الحدث الذي يشغل صاحبه عن وجهه، ويُقال أعلّه عن كذا، أي أعاقه، وشغله، وألهاه- قال الخليل: فأعله الدهر وللدهر علل.

والثالث: العلّة المرض، وصاحبها مُعتل- قال ابن الأعرابي:علّ المريض يعول فهو عليل"[74].

ومن هذا المعنى اللّغوي يُقتبس لفظ العلّة عند أهل الحديث، ويُستعملُ في الحديث الذي تخللته آفة توهن صحته وتحُيله إلى الضعف والرّد. وذلك حيث ترجع العلاقة بين المعنى اللّغوي المذكور، والمعنى الاصطلاحي عند المحدثين إلى الآتي:

1- العلل، إذْ أنّ العلّة ناشئة عن إعادة النظر في الحديث وتفتيشه مرة بعد مرة.

2- العائق، إذْ أن الحديث المُعلّل هو الحديث الذي عاقته علّة ما وشغلته فلم يعد مقبولاً أو صالحاً للأخذ به

3- المرض،إذْ أن العلّة إذا طرأت على الحديث صار بمثابة السقيم الذي ضد الصحيح.

لكن اختلفت أيضا فهوم العلماء فيما هو القياس في مسمى الحديث الذي تخللته العلّة، هل هو "مُعَلُّ أم معلول أم معلّل"؟

وإذْ استعمل المحدثون "معلل" أو عنوا به مبحث العلّة وأبى اللغويون هذا الإطلاق في المعنى الذي يُريده المحدثون، فقد ذهب الحافظ السخاوي إلى أن الوجه في استعمال أهل الحديث له حيث يقولون: علّله فلان، فعلى طريق الاستعارة[75].

1- يراجع: معجم مقاييس اللغة لابن فارس : 4/13-15 .

2- يراجع: الصحاح للجوهري ، مادة (علل) .

3- يراجع: لسان العرب لابن منظور ، مادة (علل) .

4- يراجع القاموس المحيط 8/32.

74- يراجع معجم مقاييس اللغة وانظر القاموس وتاج العروس

75- يراجع فتح المغيث

كما التمس لهم علي القاري مخرجاً لغوياً يتناسب مع الوجه الاصطلاحي عندهم فقال: "ووجه الشبه: الشغل- حيث لم يكن المعلل إلاّ بمعنى ألهاه بالشيء وشغله به، ومنه تعليل الصبي بالطعام- فإن المحدّث يُشغل بما فيه من العلل"[76].

وعليه، فمعلول هنا موافق للغة إذن ومنسجم مع قواعدها، بحيث هو مشتق من علّه بمعنى سقاه الشربة الثانية، وهو معنى "معلول" للشاهد الذي عند ابن هشام في قصيدة كعب.إذْ المعلول في عجز البيت مرتبط بمنهل، والمنهل هو المورود في المرّة الأولى، والمعلول هو المورود في المرة الثانية. وبذلك تكون لفظه "المعلول" الاسم المفعول القياسي لعلله بمعنى سقاه مرة بعد أخرى.

ولقد حلّ الشيخ أحمد الفيومي صاحب "المصباح المنير" هذا الإشكال وفصل في النزاع، فأجاز استعمال "معلول" فيما قصده المحدثون والفقهاء استعمالاً لغوياً صحيحاً حتى أنه يفهم منه أن "معلول" هو الأكثر استعمالاً عند أهل اللغة من "معلّ". فقد قال: "علّ الإنسان بالبناء للمفعول مرض، ومنهم من يبنيه للفاعل، من باب ضرب فيكون المتعدي من باب قتل، فهو عليل، والعلة: المرض الشاغل، والجمع علل مثل سدرة وسدر وأعلّه الله، فهو معلول، قيل: من النوادر التي جاءت على غير قياس، وجاء معلّ على القياس لكنه قليل الاستعمال"[77].

وبالتالي يمكن تلخيص معاني هذا الفعل واستعمالاته على النحو التالي:

فعل (علّ)، (يُعلّ) بالكسر والضم: يُستعمل متعدياً ولازماً، ومعناه: سقاه الثانية ومنه العلل: وهو الشرب الثاني. يُقال علل بعد نهل.

وأما (أعلّه) أي أصابه بعلّة، والعلّة المرض، وهو فعل متداول عند أهل الحديث، فيراد منه: أن الحديث به علّة أيْ آفة وخلل، فيصح أنْ يُقال فيه: معلول في مقابل السليم الصحيح.

وأمّا (علله) الذي بمعنى ألهاه وشغله، فاستعمال المحدثين لهذا الفعل ولو أنه قليل، فإنه استخدام على سبيل الاستعارة،أي كأنّ المحدث شُغل بالتفتيش في علّة الحديث والنظر فيه.

وكما يُقال "معلول" بهذا المعنى، فإنه يقال أيضا "مُعلّ" لما دخل على الحديث من العلّة بمعنى المرض.

وأما استعمال "مُعلّل" فلا تمنعه القواعد كذلك إذا كان مشتقاً من "علّلَهُ" بمعنى سقاه الشربة الثانية، وبمعنى ألهاه بالشيء وشغله به. ويكون معنى "الحديث المعلل" هو ذلك الحديث الذي عاقته آفة العلّة وشغلته فلم يعد صالحاً للعمل به[78]. و لو أن هناك من المحدثين من لم يرض به كالعراقي الذي يقول: "والأحسن أن يقال فيه معلّ بلام واحدة لا معلل. فإن الذي بلامين يستعمله أهل اللغة بمعنى ألهاه بالشيء وشغله به، من تعليل الصبي بالطعام. وأما بلام واحدة فهو الأكثر في كلام أهل اللّغة، وفي عبارة أهل الحديث أيضاً، لأن أكثر عبارات أهل الحديث في الفعل أن يقولوا: أعلّه فلان بكذا، وقياسه مُعلّ [79].

وكما عقب عليه الشيخ زكريا الأنصاري فوافقه عليه فقال: "وقوله والأجود المعلّ أي: أجود من المعلول أو منه ومن المعلّل تغليباً. وإلاّ فالمعلل لا جودة فيه، فإنه لا يجوز أصلاً، إلاّ بتجوّز، لأنه ليس من هذا الباب، بل هو من باب التعلل الذي هو التشاغل والتلهي، ومنه تعليل الصبي بالطعام"[80].

ومنه استنكره السخاوي وقال: لا يُقال مُعلّلٌ، فإنهم إنما يستعملون من علله بمعنى ألهاه بالشيء وشغله به. ثم التمس لهم مخرجاً لغوياً من ذلك فقال: "وما يقع من استعمال أهل الحديث هل حيث يقولون عَلَّلَه فلان، فعلى طريق الاستعارة"- كما نوهنا به سابقاً.

وبهذا يتلخص أن استخدام "معل" "معلل" "معلول" من طرف المحدثين هو استخدام صحيح من الوجهة اللّغوية وإن كان البعض فيها أصح وأقيس. وإذا أخذنا في الاعتبار التخريج للفظ "معلل" على أنها استعارة من (علله) بالشيء إذا شغله به، فهو على الذي خرّجه السخاوي والتمسه تصحيحاً لاستعمال المحدثين له.

والتعبير بمعلل ومعلول مستعمل كثيراً في كلام المحدثين قدامي ومتأخرين فقد جعل الحافظ ابن الصلاح "الحديث المعلّل"

76- يراجع شرح نخبة الفكر، ص

77- يراجع المصباح المنير، ص .

78- يراجع العلل في الحديث لهمام سعيد، ص 16.

79- يراجع التقييد والإيضاح، ص 117- وانظر شرح ألفية الحديث 225/1.

80- يراجع فتح الباقي 226/1.

اصطلاحاً لمباحث العلّة في كتابه علوم الحديث[81]، ثم النووي في التقريب[82]، وابن كثير في اختصار علوم الحديث[83]، والذهبي في الموقظة[84]، وابن حجر في نزهة النظر[85]... . وعبّر بالمعلول من القدامى: الإمام الترمذي[86]، وأبي عبد الله الحاكم[87]، والإمام البخاري[88]، وابن عبد البر[89]، والخليلي[90] والبيهقي[91]، وغيرهم. وتكلم به من بعدهم الحافظ الذهبي[92]، وسمى الحافظ ابن حجر العسقلاني كتاباً له"بالزهر المطلول في معرفة المعلول"[93].

- مفهوم العلّة اصطلاحاً

يتجاذب التعريف للعلّة عند علماء الحديث- مغاربة ومشارقة- منهجين اثنين هما تعليل الحديث بالظاهر، وتعليله بالخفي.

ويستشف منه التضييق لمفهومها من خلال أول تعريف وضع لها بحيث يفصل ذلك التعريف بين ما هو علّة ظاهرة، وعلة خفية، ويجعل علم العلل قسيماً لعلوم الحديث الأخرى كالصحيح والسقيم، والجرح والتعديل.

وكذا التوسع في مدلولها من حيث إطلاقها - خاصة في كتب العلل الأولى- على ما يقدح في الحديث من أسباب. يقول الصنعاني (ت1182هـ): "... إن الحديث قد يُعلّ بأشياء ظاهرة غير خفية ولا غامضة، وقد يُعلّ بما لا يؤثر في صحة الحديث"[94].

والخبر المعلل- كما نقل البقاعي في نكته على ألفية العراقي[95]:

"خبر ظاهره السلامة اطلع فيه بعد التفتيش على قادح". وإشارة البقاعي إلى القدح فيها "تعميم لأسباب التعليل لتشمل العلل الظاهرة التي مدارها الجرح. وتلك الناشئة عن أوهام الثقات، وما يلتبس عليهم ضبطه من الأخبار"[96].

وهذه الصيغة تحتمل في إطلاقها وجهين:

الوجه الأول: إجراء العلّة على الحديث، بمعنى تعليله بما وُقف عليه من علة سواء كانت قادحة في صحته أم غير قادحة.

الوجه الثاني: الحكم على الحديث، بمعنى دراسة رجاله، ومعرفة طرقه، والنظر في اختلاف رواته.

81- يراجع ، ص 89.

82- يراجع تقريب النووي مع التدريب، ص 134.

83- يراجع الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث، ص 63.

84- يراجع الموقظة، ص 51.

85- يراجع النزهة، ص 89.

86- قال: "...وهذا حديث معلول لم يُسنده عن ثور بن يزيد غير الوليد بن مسلم ..." السنن1/163 في الحديث 97. "حديث علي وجابر حديث معلول..." السنن 3/428 في الحديث1119. "هذا حديث معلول". وانظر العلل المتناهية لابن الجوزي 1/359 و 2/647.

87- قال: "وهذا الحديث تداوله الثقات هكذا وهو في الأصل معلول واه..." انظر معرفة علوم الحديث، ص 59 و 115.

88- ذكره عنه الحاكم في معرفة علوم الحديث في حديث كفارة المجلس. قال: "قال محمد بن إسماعيل: هذا حديث مليح ولا أعلم في الدنيا في هذا الباب غير هذا الحديث الواحد إلاّ أنه معلول..." 1/114. وذكره عنه الترمذي في علله الكبير، قال: "سألت محمداً عن هذا الحديث، فقال هو عندي حديث معلول، ولم يذكر علته ولم يعرفه حسنا..." 1/206 .

89- قال به في التمهيد،: "وحيث عائشة معلول" يراجع ج 16ص237.

90- قال في كتاب الإرشاد: "واعلموا أن الأحاديث المروية عن رسول الله ε على أقسام كثيرة، صحيح متفق عليه، وصحيح معلول، وصحيح مختلف فيه..." 1/157- ويراجع المواضع الأخرى في 1/322- 1/378 -2/809 -3/961

91-م قاله في السنن الكبرى:" وهذا الحديث معلول برواية الثوري". يراجع 10/257.وقال:" فرد به جرير بن حازم عن قتادة عن أنس والحديث معلول".4/143، وانظر3/198

92- قاله في ميزان الاعتدال:قال به في خبر بترجمة"الوليد بن عبدة" 4/341(9381) .

93- قال السيوطي في التدريب: "وقد صنف شيخ الإسلام فيه- أي في المعلل من الحديث- "الزهر المطلول في الخبر المعلول" 1/258، يراجع فتح المغيث للسخاوي: 1/260. والرسالة المستطرفة للكتاني 111. واستعمل الحافظ ابن حجر كثيراً لفظ "معلول" في مواضع عدّة في كتبه الأخرى منها "النكت" 2/ 710-745-746-771 وغيرها.

94 - يراجع توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الآثار 2/27.

95 - يراجع فتح الباقي 1/226.

96 - يراجع العلل في الحديث دراسة منهجية في ضوء شرح علل الترمذي لابن رجب الحنبلي، للدكتور همام سعيد، ص 19.

و("التعليل بالظاهر هو مذهب أغلب الأندلسيين والمغاربة، وشخصية مستقلة عن المنهج المشرقي من بعض النواحي". "ولعل أول مظاهر هذا الاستقلال: أخذهم بالمفهوم اللّغوي للعلّة، وعدم اعتبارهم للمفهوم الاصطلاحي إذا كان تعريف العلّة في اصطلاح أهل الحديث هو "أمر خفي يقدح في صحة الحديث")[97].

لكن لا يفهم أنه لا يهتمون بالتعليل الخفي اهتمامًا زائداً، أو لا يضعونه في مكانته اللائقة به، بل هم في هذه الناحية كبقية المحدثين يتفاخرون بالتعليل الخفي ويمتدحون بالبراعة فيه، ويتنافسون في اكتشافه [98].

غير أنّ المحدثين الأندلسيين ومعهم المغاربة، أخذوا بأحد شطري التعريف الاصطلاحي- السابق- فلم يلتفتوا إلى كون القادح لابد أنْ يكون خفياً- فقط- حتى يُسمى علّة، بل اعتبروا كل ما ينافي شروط القبول سواء أكان ظاهراً أم خفياً فالإرسال والانقطاع والإعضال والتدليس والاضطراب كل ذلك يعتبر علّة" [99].

ومن ذلك ما اصطلح عليه الحافظ ابن عبد البر الأندلسي، إذْ يقول: "الانقطاع في الأثر علّة تمنع من وجوب العمل به"[100].

"كما أنّ قسم العلل من كتاب "تقييد المهمل" لأبي علي الجياني (ت498هـ) لا يُفرّق بين الظاهر والخفي.

كما اعتبر هذا الاصطلاح الأندلسي المغربي أكثر استعمالا عند عبد الحق الأشبيلي (ت581هـ)[101]، وابن القطان الفاسي (ت628هـ)[102]، فعبد الحق يقول:

"وأكثر ما ذكر من العلل ما يوجب حكما ويثبت ضعفا ويخرج الحديث من العمل به إلى الرغبة عنه والترك له أو إلى الاعتبار بروايته، مثل القطع، والإرسال، والتوقيف وضعف الراوي والاختلاف الكثير في الإسناد... وليس الإرسال أيضا علة عند قوم إذا كان الذي يرسله إماما ولا التوقيف علّة عند آخرين إذا كان الذي يُسنده ثقة، وضعف الراوي علّة عند الجميع"[103].

وأول من سطر تعريفاً للعلّة مُضَيِّقًا لمدلولها هو الإمام أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري (ت405هـ) في كتابه الشهير "معرفة علوم الحديث" فقال:

"معرفة علل الحديث هو علم برأسه غير الصحيح والسقيم والجرح والتعديل، وإنما يعلل الحديث من أوجه ليس للجرح فيها مدخل، فإن حديث المجروح ساقط واه، وعلّة الحديث تكثر في أحاديث الثقات أنْ يحدّثوا بحديث له علّة فيخفى عليهم علمه، فيصير الحديث معلولاً...."[104].

وسار على هذا مضمون بعد الحاكم في تعريف العلّة بعض المتأخرين من علماء الحديث فضمّن العلّة ما نص عليه تعريف

97- عن الدّكتور إبراهيم بن الصديق من كتابه الماتع : "علم علل الحديث من خلال كتاب بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام لأبي الحسن بن القطان الفاسي" 101/1. وقد استفدت منه ما كتبته هنا عن أمر العلل والتعليل بالظاهر عند الأندلسيين والمغاربة.

98- المرجع نفسه (103/1) و (308/2).

99- المرجع نفسه،

100- يراجع التمهيد 5/1.

101- هو أبو محمد عبد الحق بن عبد الرحمن بن عبد الله بن حسين بن سعيد بن إبراهيم الأزدي، من أهل إشبيلية، ويعرف بابن الخراط. ولد بإشبيلية سنة 510 هـ، له عدد وافر من الشيوخ بالأندلس وبجاية، واتفق المترجمون له على أنه حافظ الحديث، عالم بعلله ورجاله، ووصفه الذهبي "بالحافظ العلامة الحجّة". وروى عنه عدد من الجلة بالأندلس وبجاية. ويصف تلميذه أحمد بن عميرة الضبي صاحب "بغية الملتمس" حاله بعد استقراره ببجاية فيقول: "فقيه محدث مشهور حافظ زاهد فاضل أديب شاعر، له تواليف حسان قرأت عليه بعضها، وناولني أكثرها وكان رحمه الله متواضعاً، متقللا من الدنيا... صحبته مدة مقامي ببجاية، وسامرته .- يراجع الديباج المذهب، ص 176، وتذكرة الحفاظ ، وطبقات الحفاظ للسيوطي ، وعلم علل الحديث وما بعدها وقد استفدت منه.

102- هو أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الملك بن يحي بن محمد بن إبراهيم بن خلصة بن سماحة الحميري، الكتامي الأصل الفاسي المولد والمنشأ، نزيل مراكش المعروف بابن القطان، ولد سنة هـ، والمتتبع لكتب الحديث والرجال يتمتع بالنقول عن ابن القطان في التصحيح والتضعيف والتعليل والتجريح والتعديل. وكانت أغلب آرائه مسلمة من النقاد ورجع إليه غير واحد منهم في الأحكام على الأحاديث، منهم الذهبي، وابن حجر- يراجع الديباج المذهب، ص والأعلام للزركلي - وميزان الاعتدال والتلخيص الحبير ونصب الراية وانظر ماكُتب في علمه بعلل الحديث، عند د/إبراهيم بن الصديق ، في كتابه علم علل الحديث وقد استفدت منه.

103- يراجع علم علل الحديث

104- يراجع معرفة علوم الحديث، ص وتعريف الحاكم هنا يجعل العلّة لا تشمل الحديث المنقطع ظاهراً، ولا الذي في إسناده ضعفاء أو مجهولون ونحو ذلك ويجعل الحديث بذلك لا يُسمى محلولاً لأن معنى المعلول أسبابه خفية غامضة ليس للجرح فيها مدخل.

الحاكم. ووسع آخرون فأرسلوها على كل سبب قادح خفيًّا كان أم ظاهراً.

فأبرز من تكلم عن العلّة بتعريفٍ اصطلاحيٍ بحيث يمكن تصورها تصوراً منهجياً- بعد الإمام الحاكم- هو الحافظ ابن الصلاح الشهرزوري (ت643 هـ) في كتابه "علوم الحديث" الشّهير "بالمقدمة"[105] حيث يقول مُعرّفاً ومحُرراً أيضا لكلام الحاكم:

"وهي عبارة عن أسباب خفية غامضة قادحة فيه"- ثم أسقط ذلك على تعريف الحديث "المعلل" فقال:

"فالحديث المعلل هو الحديث الذي اطلع فيه على علّة تقدح في صحته مع أنّ ظاهره السلامة منها"- ولم يقتصر على هذا حتى ربطه بمنهجية التعليل للمعلل في السند أولاً فقال:

"ويتطرق ذلك إلى الإسناد الذي رجاله ثقات الجامع لشروط الصّحة من حيث الظاهر، ويستعان على إدراكها بتفرد الراوي وبمخالفة غيره له مع قرائن تنظم إلى ذلك تنبه العارف بهذا الشأن على إرسال في الموصول أو وقف في المرفوع أو دخول حديث في حديث أو وهم واهم بغير ذلك... وكل ذلك مانع من الحكم بصحة ما وجد ذلك فيه"- ثم ثنىّ بعلّة المتن فقال:

"ثم قد تقع العلّة في إسناد الحديث وهو الأكثر، وقد تقع في متنه، ثم ما يقع في الإسناد قد يقدح في صحة الإسناد والمتن جميعاً...".

ثم نبّه إلى مدلول العلّة عند آخرين في الحديث المعلول الذي يشمل التعليل بالظاهر فقال:

"ثم اعلم أنه يطلق اسم العلّة على غير ما ذكرناه من باقي الأسباب القادحة في الحديث المخرّجة له من حال الصّحة إلى حال الضعف المانعة من العمل به على ما هو مقتضى لفظ العلّة في الأصل. ولذلك نجد في كتب علل الحديث الكثير من الجرح بالكذب والغفلة وسوء الحفظ ونحو ذلك من أنواع الجرح[106]. وسمى الترمذي النسخ علّة من علل الحديث[107].

ثم إن بعضهم أطلق اسم العلّة على ما ليس بقادح من وجوه الخلاف نحو إرسال من أرسل الحديث الذي أسنده الثقة الضابط حتى قال: "من أقسام الصحيح ما هو صحيح معلول..."[108].

وهذا الكلام الأخير يدل على أنّ العلّة قد تكون عامة تشمل جميع الأسباب التي تكون سببا لوهن الحديث أو عدم العمل به.

وعليه، فهناك اختلاف إذن في تصور العلّة ومدلولها. ولقد جنح الحافظ ابن حجر إلى التوفيق بين تعريفها المذكور عند ابن الصلاح، وأنها أسباب خفية قادحة، وبين إطلاقها على ما يخالف ذلك التعريف فبيّن: "أنّ اسم العلّة إذا أطلق على حديث لا يلزم منه أنْ يُسمى الحديث معلولاً اصطلاحاً إذْ المعلول ما علته قادحة خفية، والعلّة أعم من أنْ تكون قادحة أو غير قادحة، خفية أو وواضحة، ولهذا قال الحاكم: "وإنما يعلل الحديث من أوجه ليس للجرح فيها مدخل"[109].

ومنه يمُكن القول بصفة عامة: أنّ الحديث الذي تخلل متنه أو إسناده آفة تمنع من قبوله والأخذ به، سواء رد أو توقف فيه، هو حديث معلّ باعتبار الإطلاق اللّغوي. غير أنّ تلك الآفة تكون أحياناً ظاهرة جلية قد يُدركها حتى غير المشتغلين بالحديث، فضلا عن المحدثين. وأحيانا تكون الآفة خفية غامضة، بحيث لا يشك المحدث العادي بله غير المحدّث في أنّ الحديث صحيح سالم من

105- في النوع الثامن عشر "معرفة الحديث المعلل"، ص

106- و بمعنى أنّ العلّة قد تشمل جميع الأحاديث التي توجد فيها سبب يقدح فيها كالانقطاع والضعف ونحو ذلك.

107- مذهب الإمام الترمذي بهذا معناه أن النسخ علّة في العمل بالحديث. وهو كلام صحيح ما لم يرد أنه علّة في صحّة نقله، فقد علّق عليه العراقي في شرح الألفية فقال: "لأن في الصحيح أحاديث كثيرة منسوخة"- وأضاف الشيخ زكريا الأنصاري في فتح الباقي: وقد صحّح الترمذي منه جملة وافرة فمراده الأول، أي أن النسخ علّة في العمل بالحديث". كما علق الحافظ ابن حجر على تسمية النسخ علّة قال: "إنّ مراد الترمذي أنّ الحديث المنسوخ مع صحته إسناداً ومتنا طرأ عليه ما أوجب عدم العمل به وهو الناسخ، ولا يلزم من ذلك أن يُسمى المنسوخ معلولاً اصطلاحاً". النكت .

وقال الشيخ أحمد شاكر- رحمه الله-: "والذي أجزم به أنّ الترمذي إنْ كان سمى النسخ علّة، فإنما يريد به أنه علّة في العمل بالحديث فقط، ولا يمكن أنْ يريد أنه علّة في صحته، لأنه قال في سننه : "وإنما كان (الماء من الماء) في أول الإسلام، ثم نُسخ بعد ذلك- فلو كان النسخ عنده علّة في صحّة الحديث لصرّح بذلك". الباعث الحثيث: ص 72.

108- وهو مذهب الخليلي ( ) في كتابه "الإرشاد إلى معرفة علماء الحديث". قال: "فأما الحديث الصحيح المعلول، فالعلّة تقع للأحاديث من أنحاء شتى لا يمكن حصرها، فمنها: أنْ يروي الثقات حديثا مرسلا، وينفرد به ثقة مسنداً. فالمسند صحيح وحجّة ولا تضره علّة الإرسال". . وعليه يكون هذا المذهب في المعلول عكس تعريف ابن الصلاح، لأن المعلّ حسب ابن الصلاح ما ظاهره السلامة فاطلع فيه بعد التفتيش على قادح، بينما هذا الذي عند الخليلي كان ظاهره الإعلال بالإرسال فلما فُتّش تبيّن وصله. ويراجع الباعث الحثيث .

109 - يراجع النكت على كتاب ابن الصلاح .

كل ما يقدح، والواقع أنه قد اشتمل على خلل يمنع من قبوله، ولا يكتشفه لخفائه إلاّ النقاد من المحدثين[110].

فقد اصطلحوا على إطلاق اسم "العلّة" على هذا القادح الخفي، وربما توسعوا في إطلاقاتهم فأخذوا يُعللون حتى بالقوادح الظاهرة اعتباراً للمعنى اللّغوي، فيقولون: هذا الحديث معلول بالانقطاع، أو بالراوي فلان وهو ضعيف وهكذا. غير أنه إن كان ذلك الانقطاع أو غيره من الموانع الظاهرة من قبول الحديث كالمدلس والشاذ والمنكر، ورواية الكذاب وسيئ الحفظ... خفياً غير ظاهر، هو العلّة في اصطلاح أهل الحديث.

فهذا هو الذي استقر عليه الاصطلاح: أنّ العلّة عبارة عن أسباب خفية غامضة قادحة في الحديث، وأنّ المعلل من الحديث: هو ذلك الذي اطلع فيه على علة تقدح في صحته مع أن الظاهر السلامة منها، وأنّ ذلك يتطرق إلى الإسناد الذي رجاله ثقات، الجامع لشروط الصحة من حيث الظاهر- كما هو تعريف ابن الصلاح في "المقدمة"، و في لفظ النووي (ت676هـ) أيضا: "عبارة عن سبب غامض مع أنّ الظاهر السلامة منه"[111]. ثم في تعريف الحافظ العراقي (ت806هـ) في شرح الألفية للعلّة والحديث المعلل: "العلّة عبارة عن أسباب خفية غامضة طرأت على الحديث فأثّرت فيه، أيْ قدحت في صحته"[112]، "والمعلل خبر ظاهره السلامة اطلع فيه بعد التفتيش على قادح"[113].وعبارة الحافظ ابن حجر (ت852هـ) أيضا حيث يقول:"وأحسن منه أنْ يُقال: هو حديث ظاهره السلامة اطلع فيه بعد التفتيش على قادح"[114]. مع تعريف السخاوي (ت902هـ) للمعلل بأنه: "هو خبر ظاهره السلامة اطلع فيه بعد التفتيش على قادح"[115].

أي كل ذلك بشرطين رئيسيين يقيدان "العلّة" لابد منهما. وهما مما يؤخذ من تعريفها وتعريف المعلول:

الأول: قيد والغموض في السبب.

الثاني: وأن يكون السبب بقيد القدح والتأثير في صحة الحديث.

فعلى هذا كان تعريفهم المعلل اصطلاحاً- أيْ على رأي ابن الصلاح ونقله كل من جاء بعده.

وإذا كان هذا الذي قد استقر عليه الاصطلاح لا يعني القصر على ذلك المعنى، لأن دائرة الإعلال أو إطلاق العلّة على الأحاديث كانت أوسع بكثير في أعراف آخرين من علماء الحديث حيث كانوا يُعللون بالأسباب الظاهرة القادحة- وقد يُستأنس في ذلك بتنبيه ابن الصلاح السالف الذكر-، فإنه يمكن القول:إنّ ما علته ظاهرة قد يتقاطع مع العلة الخفية، وذلك بالقدح والتأثير في الحديث. بل ويتقاسم الظاهر والخفي المعنى من صفات العلة في الأصل وهو الغموض، إذْ أننا قلنا سابقا أنّ ما قد يكون ظاهرًا بالانقطاع أو بموانع أخرى ظاهرة فإن سبب علّته بذلك غامض لدى المحدثين إلاّ على من يملك فك الإعضال فيه بحجّة، والحجّة في ذلك "الحفظ، والفهم والمعرفة لا غير"- كما يقول الحاكم، ونوّه إليه أهل هذا الشأن من حيث خفاء هذا العلم وغموضه، وأنه أغمض أنواع علوم الحديث، وأدقها، ولا يقوم به إلاّ من منحه الله تعالى فهماً غائصاً، واطلاعاً حاوياً، ومعرفة ثاقبة.

ويقول الحافظ ابن رجب: "حذاق النقاد من الحفاظ لكثرة ممارستهم للحديث، ومعرفتهم بالرجال وأحاديث كل واحد منهم: لهم فهم خاص يفهمون به أنّ هذا الحديث يشبه حديث فلان ولا يشبه حديث فلان. فيعللون الأحاديث بذلك. وهذا مما لا يعبر عنه بعبارة تحصره، وإنما يرجع فيه أهله إلى مجرّد الفهم والمعرفة التي خُصوا بها عن سائر أهل العلم"[116].

وهذا المقول ينسجم مع مدلول العلّة في الاصطلاح، وهو الواقع لكتب العلل عامة وكتاب الرازي خاصة، والأقرب إلى ممارسات الأيمة النقاد أيضا.

ثم إنّ أغلب العلل مرتبط برواية الثقات، فهم ميدان علم العلل مما يكون سببا في غموض العلّة.

ولنا كتاب علل الحديث لابن أبي حاتم الرازي مثلا للتطبيق العملي لهذا المنهج فهو كتاب يتضح لنا فيه الوساعة لمفهوم العلة

110- يراجع علم علل الحديث لإبراهيم بن الصديق .

111- يراجع التقريب- مع التدريب

112- يراجع شرح ألفية العراقي

113- يراجع شرح نخبة الفكر لعلي القاري، ص .

114- يراجع فتح الباقي وفتح المغيث

115- يراجع فتح المغيث . وهذا التعريف قد اختاره من المعاصرين الدكتور همام سعيد في كتابه "العلل في الحديث" ص وقال بأنه جامع مانع بحيث أنه يشمل العلل الذي مدارها الجرح، وتلك الناشئة عن أوهام الثقات وما يلتبس عليهم ضبطه من الأخبار. وأنّ هذا التعريف يكون مطابقاً لواقع كتب العلل التي اشتملت على أحاديث كثيرة أعلت بجرح راو من رواتها..

116- يراجع شرح علل الترمذي

في الحديث المعلل خاصة.

فلقد استوعب ابن أبي حاتم في كتابه ما يتعلق بالأحاديث المعللة في مطلق القدح ظاهراً كان أم خفياً، وسواء أكان ذلك من الجوانب التي شملتها الإطلاقات السابقة للعلّة أم من النواحي المختلفة الأخرى التي فيها نوع من أنواع الغموض، حتى أنه يبدو أنّ معنى وجود علّة في الحديث عند ابن أبي حاتم الرازي في كتابه: هو أنْ يكون فيه شيء يُثير الشك أوالإبهام، ويحتاج إلى توضيح وبيان [117].

ومنه إن دلّ هذا على شيء علمي، فإنما يدل على أنّ العلّة كلها قادحة أي تقدح في صحة ما يقوله الرّواة إذا كان خطأً، بغض النظر عن كون الحديث عُلِّلَ بالظاهر أم بالخفي.

أي مادامت العلة عبارة عن سبب غامض يدل بعد الفحص والتفتيش، وجمع الطرق على وهم الراوي وخطئه في الحديث، وحيث تدل القرائن والملابسات المنوطة بروايته على ذلك أو تحدده. يقول ابن حجر في تعريف المُعلل أثناء كلامه على أنواع الضعيف:

"ثم الوَهْمُ إن اطُّلِعَ عليه بالقَرائنِ وجَمعِ الطُّرقِ فالمُعَلَلُ"[118].

ثم إن بعض الإعلال بالظاهر من خلال كتاب العلل- هو في الأصل إجابات عن علل أحاديث كانت خفيت عن ابن أبي حاتم أصلا فَأُخْبِرَ بها حتى وإن كان هو يعلم ما في تلك الأحاديث من انقطاع أو إرسال أو رجال ضعفاء أو مجاهيل... لكنه ما كان يسأل أباه وأبا زرعة إلاّ عن فحوى العلّة وأسبابها الغامضة عنه.

هذا، كما أن اشتمال كتاب العلل على علل مرويات برواية ضعفاء ونحوهم، يدل على ذلك ويُدخل أحاديث الضعفاء في مدلول العلّة أيضا.

ولقد عرّف من المعاصرين لنا الأستاذ الدكتور حمزة المليباري العلّة بما يدخل أحاديث أولئك في مدلول العلة بقوله:"العلّة عبارة عن سبب غامض يدل على وهم الراوي سواء أكان ثقة أم ضعيفاً. سواء أكان الوهم فيما يتعلق بالإسناد أم فيما يتعلق بالمتن"[119].

وإن قيل: إن ضعف الراوي سبب ظاهر، فكيف يدخل في المعلول ما رواه الضعيف بناء على أنه خارج عن التعريف بقيد الغموض فيه؟

فقد أجاب عنه الدكتور: بأن خطأ الراوي الضعيف فيما رواه لا يُدرك إلاّ بالبحث عن القرائن التي تدل على إصابته أو خطئه، وعليه فالدال على خطأ الضعيف أمر غامض ولا تكون رواية الضعيف دالة بمجردها عن خطئه ووهمه، فقد يصيب الضعيف ويُخطئ فالوقوف على ذلك ليس أمراً هيناً. ولأن ما أخطأ فيه الراوي الضعيف لا يكون ظاهراً إلاّ لمن درس روايته دراسة علمية ووازنها موازنة موضوعية، وعليه- يقول الدكتور- فإن ما أخطأ فيه الضعيف معلول وداخل في تعريف العلّة [120].

ومن هنا استوعبت كتب علل الحديث أنواع الحديث المعلول برواية الثقات ورواية الضعفاء وأدرج مؤلفو تلك الكتب أحاديث أولائك التي أخطئوا في روايتها سنداً، ومتنا ، فشمل ذلك التطبيق للعلة الاصطلاحية وما عرفها به الدكتور حمزة أيضا.

فابن أبي حاتم الرازي مثلا كان يسأل أباه وأبا زرعة عن علل الحديث، ويكون الحديث بإسناد ضعيف أو مدلس أو مجهول... فيجيبانه أو إحداهما بعد النظر في حال هذه الرواية بأنها مما يتفرد به ذلك المُعين أو لم تُعرف إلا من جهته، وإن سأل ابن أبي حاتم عن فلان صاحب الإسناد ربما قالوا له: وهو ضعيف أو مجهول أو متروك وهكذا.

إذن، فليس العبرة في التعليل البيان للأسباب الظاهرة من خلال الأحكام كفسق الراوي وكذبه، أو انقطاع الإسناد وإرساله وشبه ذلك، وإنما العبرة بمصدر العلّة وقرائنها وأسبابها التي تبقى خفيةً وغامضةً في أنواع الحديث المعلول والتي لا يكتشفها إلاّ من جمع بين الحفظ والفهم والمعرفة الفائقة.

الأعمال الموجهة:

- وقوف الطلاب على معنى الاصطلاح وفهم التعريف الاصطلاحي وإعداد تقرير حول ذلك

117- يراجع ابن أبي حاتم وأثره في علوم الحديث .

118- يراجع نزهة النظر شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، ص .

119- يراجع الحديث المعلول قواعد وضوابط، ص .

120- يراجع الحديث المعلول قواعد وضوابط، ص

- البحث في التعاريف الاصطلاحية وغير الاصطلاحية لمفهوم العلة بين المحدثين
- تحليل علمي للتعاريف الاصطلاحية بين ما في المقدمة لابن الصلاح ومعرفة علوم الحديث للحاكم

الدرس النظري الخامس

منهج معرفة العلل

تعيينا للكيفية التي بها تستبان العلة نجد نصوصا على شكل قواعد ومعادلات نقدية تحدد الكيفية العلمية والمنهجية التي اتبعها علماء النقد الحديثي في استجلاء الخلل والخطأ الطارئ على نسق الحديث المروي. ففي ذلك يقول الخطيب أبو بكر البغدادي:" السبيل إلى معرفة علة الحديث أن يجمع بين طرقه وينظر في اختلاف رواته ويعتبر بمكانهم من الحفظ ومنزلتهم في الإتقان والضبط" – كما وروي عن الإمام علي بن المديني قوله : "الباب إذا لم تجمع طرقه لم يتبين خطؤه"[121]. وقال الحافظ ابن حجر في نكته على قول ابن الصلاح: " أن يجمع طرقه ، فإن اتفقت رواته واستووا ظهرت سلامته وإن اختلفوا أمن ظهور العلة ، فمدار التعليل في الحقيقة على بيان الاختلاف"[122].

ويروى الحافظ ابن حبان صورة تطبيقية لمعرفة العلة عن يحيى بن معين ، يقول : " قال محمد بن إبراهيم بن أبي شيخ الملطي : جاء يحيى بن معين إلى عفان بن مسلم ليسمع منه كتب حماد بن سلمة ، فقال له : ما سمعتها من أحد ؟ قال : نعم ، حدثني سبعة عشر نفسا عن حماد بن سلمة ، فقال : والله لا حدثتك ، فقال : إنما هو درهم وأنحدر إلى البصرة وأسمع من التبوذكي ، فقال : شأنك ، فانحدر إلى البصرة وجاء إلى موسى بن إسماعيل فقال له موسى : لم تسمع هذه الكتب على أحد ؟ قال سمعتها على الوجه من سبعة عشر نفسا ، وأنت الثامن عشر ، فقال : وماذا تصنع بهذا ؟ فقال: إن حماد بن سلمة كان يخطيء فأردت أن أميز خطأه من خطأ غيره ، فإذا رأيت أصحابه قد اجتمعوا على شيء علمت أن الخطأ من حماد نفسه ، وإذا اجتمعوا على شيء عنه وقال واحد منهم بخلافهم علمت أن الخطأ منه لا من حماد ، فأميز بين ما أخطأ هو بنفسه وبين ما أخطئ عليه "[123] .

وهذه الموازنة بين مرويات الرواة لمعرفة مصدر الخطأ من أدق ما توصل إليه المحدثون من مسالك في سبيل معرفة علل الأحاديث، بل هي لباب منهج النقد عندهم وعماده .

لكن هناك قضية لها صلة بمنهج المحدثين في النقد ألا وهي قضية ما يرد من بعض عبارات المحدثين ما يفيد أن معرفة العلل من الإلهام . فمن ذلك ما روي ابن نمير عن ابن مهدي قال : " معرفة العلة إلهام ، فلو قلت للعالم يعلل الحديث : من أين قلت هذا ؟ لم تكن له حجة "[124].

وبناء على مثل هذا فهم كثير من الناس أن أحكام المحدثين على الرواة والمرويات لم تكن وليدة منهج علمي أو بحث ودراسة، وأن الأمر لا يعدو أن يكون إلهاما القاه الله في قلوبهم فحكموا في ضوئه[125]. فما معنى إذن الإلهام الذي ورد في كلام المحدثين .

لا بد لأي متبحر في علم من العلوم أن يشعر أن ثمة أحكاما في ذلك العلم لا يفهمها ويدرك أغوارها إلا من فهم العلم كله وأحاط بنواصيه وبلغ غايته ومنتهاه. فقد تقصر عبارت المحدثين عن بيان الحجة في التعليل أحيانا لكن الدليل موجود وواقع ولكنه قد يخفى لدقة الخطأ، خاصة إذا ما ما أجمعوا عليه من النقد – أي المحدثون النقاد مع عدم تقديمهم الحجة في تعليله– فإجماعهم قرينة قوية على وجود الخطأ .

ولذلك كان الحافظ ابن حجر دقيقا حين صاغ هذه المسألة في نزهة النظر صياغة العالم المتبحر، فقال: " المعلل هو من أغمض أنواع علوم الحديث وأدقها، ولا يقوم به إلا من رزقه الله فهما ثاقبا وحفظا واسعا ومعرفة تامة بمراتب الرواة، وملكة قوية بالأسانيد والمتون، ولهذا لم يتكلم فيه إلا القليل من أهل هذا الشأن كعلي بن المديني وأحمد بن حنبل والبخاري ويعقوب بن شيبة وأبي حاتم وأبي زرعة والدارقطني، وقد تقصر عبارة المعلل عن إقامة الحجة على دعواه كالصيرفي في نقد الدينار والدرهم "[126]. و واضح من العبارة أن الحجة على الدعوى موجودة ولكن العبارة هي التي تقصر .

ومما سبق سنعلم أن التعليل عند المحدثين قائم على منهج علمي، وقواعد منهجية صارمة وليس على مجرد التخمين وهوى في النفس، أو التجويز العقلي المجرد أو غير ذلك، خاصة إذا ما أجمع المحدثون النقاد على نقد معين – أي مع عدم تقديمهم الحجة

---

121 – يراجع علوم الحديث لابن الصلاح ، وكلام الخطيب ورد في كتابه الجامع

122 – يراجع النكت لابن حجر على مقدمة ابن الصلاح ص

123 – يراجع كتاب المجروحين لابن حبان البستي

124 – يراجع معرفة علوم الحديث للحاكم

125 – يراجع منهج النقد عند المحدثين . الأعظمي

126 – يراجع نزهة النظر شرح نخبة الفكر لابن حجر ص

في التعليل - فإجماعهم قرينة قوية على وجود الخطأ كما قلنا. وعلى هذا يحمل ما روي عن أبي زرعة الرازي أنه سئل:" ما الحجة في تعليلكم الحديث ؟ فقال: الحجة أن تسألني عن حديث له علة ، فأذكر علته، ثم تقصد ابن وارة، فتسأله عنه، فيذكر علته، ثم تقصد أبا حاتم فيعلله، ثم تميز كلامنا على ذلك الحديث، فإن وجدت بيننا خلافا فاعلم أن كلا منا تكلم على مراده، وإن وجدت الكلمة متفقة فاعلم حقيقة هذا العلم ، ففعل الرجل فاتفقت كلمتهم ، فقال : أشهد أن هذا العلم إلهام "[127] .

ثم إن مسألة (خفاء العلة) أمرٌ نسبي، بمعنى أن العلة تخفى على عامة دارسي علم الحديث، ومن باب أولى مَنْ ليس من أهل هذا الاختصاص ابتداءً. وأما العلماء النقاد المتبحرون في الحديث وعلومه فالعلة عندهم معلومة بحكم الاختصاص وأمور أخرى.

يقول عبدالرحمن بن أبي حاتم الرازي:

" سمعت أبى - رحمه الله - يقول: جاءني رجل من جِلَّة أصحاب الرأي - الفقه - مِن أهل الفهم مِنْهُم ومعه دَفْتر، فعرضه عليَّ، فقلت في بعضها: هذا حديث خطأ قد دخل لصاحبه حديث في حديث، وقلت في بعضه: هذا حديث باطل. وقلت في بعضه: هذا حديث منكر. وقلت في بعضه: هذا حديث كذب. وسائر ذلك أحاديث صحاح .

فقال : من أين عَلِمْتَ أنّ هذا خطأ، وأن هذا باطلٌ، وأن هذا كذبٌ ؟! أخبركَ راوي هذا الكتاب بأنّي غَلِطْتُ وأني كَذَبْتُ في حديث كذا ؟ فقلت : لا ما أدري هذا الجزء من رواية من هو ، غير أنّي أعلم أنّ هذا خطأ ، وأنّ هذا الحديث باطلٌ، وأنّ هذا الحديث كَذِبٌ .

فقال: تدَّعى الغيبَ ؟ قال: قلت: ما هذا ادعاء الغيب .

قال: فما الدليل على ما تقول ؟ قلت: سَلْ عمّا قلتُ مَن يُحْسِنُ مثل ما أحسن، فإن اتّفقنا علمتَ أنّا لم نجازف ولم نَقُلْه إلا بِفَهْم .

قال: مَنْ هو الذي يحسن مثل ما تحسن ؟ قلت: أبو زرعة .

قال: ويقول أبو زُرْعَة مثل ما قلتَ ؟ قلت: نعم. قال: هذا عجب .

فأخذ فكتب في كاغد ألفاظى في تلك الأحاديث ثم رجع إليّ وقد كتب ألفاظ ما تكلم به أبو زُرْعة في تلك الأحاديث، فما قلت إنّه باطل قال أبو زرعة: هو كذب، قلت: الكذب والباطل واحد. وما قلت إنّه كذب قال أبو زرعة هو باطل. وما قلت إنه منكر قال هو منكر كما قلت. وما قلت إنه صحاح قال أبو زرعة هو صحاح .

فقال: ما أعجب هذا ! تتفقان من غير مواطأة فيما بينكما ؟

فقلت: فقَدْ، ذلك أنا لم نجازف وإنما قلناه بعلم ومعرفة قد أوتينا "[128] .

الأعمال الموجهة:

- قراءات تحليلية للنصوص والقواعد المتعلقة بطرق استخراج العلل في أحاديث الرواة
- تدريب الطلاب على استخراج علة الحديث من خلال إجراء مقابلة في بعض الطرق الحديثية
- دراسات تطبيقية من الطلاب على أحاديث مختارة حول منهج المعارضة والمقابلة عند النقاد

127- يراجع تدريب الراوي . السيوطي

128- يراجع الجرح والتعديل لابن أبي حاتم . وقوله (فقد) يعني : فقد اتفقنا . ومثله قول النابغة الذبياني : أَفِدَ التَّرَحّلُ غير أَنَّ ركابنا لَمَّا تَزُلْ برحالنا وكأن قَدِ . أي قد زالت : ويراجع ديوان النابغة الذبياني ص

الدرس النظري السادس

محل العلل وأقسامها

الغرض من التعَرُّض لأقسام العِلل هنا هو لبيان المنهج العلمي في عمل العلماء النقاد، فإنهم قد استوعبت جهودهم الأسانيد والمتون، مع جانب من التوسع بتناولهم للعلل في أحاديث الضعفاء.

وبما أنه تقرر لدينا أن الأصل في العلة أن تكون خفية وقادحة، ومجالها أحاديث الثقات، فإن إيراد أقسام العلل سيتركز على ذلك، حيث أن العلة في الأحاديث غالبا ما توجد في الإسناد وأحيانا توجد في المتن، وسنقدم هنا أقساما وصورا على سبيل التمثيل[129] :

فهناك ما يقع في الإسناد و مثاله: ما رواه يعلى بن عبيد الطنافسي عن الثوري عن عمرو بن دينار عن ابن عمر عن النبي ρ :"البيعان بالخيار". فغلط يعلى في قوله:عمرو بن دينار، إنما هو عبد الله بن دينار كما رواه الأئمة من أصحاب الثوري كالفضل بن دكين ومحمد بن يوسف الفريابي ومخلد بن يزيد وغيرهم[130] .

ومن صورها أيضا إبدال راوٍ ثقة براوٍ آخر ثقة. وإنما كانت قادحة في الإسناد لأنها أفصحت عن خطأ أحد رواة الإسناد الموثّقين .

ومثالها ما جاء في علل ابن أبي حاتم أنه قال: "سَأَلْتُ أَبِي ، وَأَبَازُرْعَةَ عَنْ حَدِيثٍ رَوَاهُ ابْنُ شُرَحْبِيلَ ، عَنْ عِيسَى بْنِ يُونُسَ، عَنْ أَشْعَثَ، عَنِ ابْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ρ قَالَ: "إِذَا قَعَدَ بَيْنَ شُعَبِهَا الأَرْبَعِ وَاجْتَهَدَ، فَقَدْ وَجَبَ الْغُسْلُ ".

قَالَ أَبِي: هَذَا عِنْدِي خَطَأٌ، إِنَّمَا هُوَ أَشْعَثُ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ρ .

قُلْتُ لأَبِي: مِمَّنِ الْخَطَأُ ؟

قَالَ : مِنْ أَحَدِهِمَا: إِمَّا مِنَ ابْنِ شُرَحْبِيلَ، وَإِمَّا مِنْ عِيسَى" [131] .

ولكن عبارة أبي حاتم عند النسائي تنسب الخطأ إلى عيسى ، وهو ابن يونس السبيعي ، أحد الثقات[132]. والإبدال وقع بين الحسن البصري ومحمد بن سيرين . ويرى ابن حجر العسقلاني - رحمه الله - أن هذا النوع أقرب إلى قسم المقلوب منه إلى المعلول [133] .

وهناك ما يقع في الإسناد وفي المتن معا. ومثاله: ما وقع لأبي أسامة حماد بن أسامة الكوفي أحد الثقات عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر- وهو من ثقات الشاميين - قدم الكوفة فكتب عنه أهلها ولم يسمع منه أبو أسامة، ثم قدم بعد ذلك الكوفة عبد الرحمن بن يزيد بن تميم و هو من ضعفاء الشاميين فسمع منه أبو أسامة وسأله عن اسمه فقال: عبد الرحمن بن يزيد ، فظن أبو أسامة أنه ابن جابر، فصار يحدث عنه وينسبه من قبل نفسه فيقول : حدثنا عبد الرحمن بن يزيد بن جابر ، فوقعت المناكير في رواية أسامة عن ابن جابر وهما ثقتان ، فلم يفطن لذلك إلا أهل النقد فميزوا ذلك ونصوا عليه كالبخاري وأبي حاتم وغير واحد[134] .

بل لعِلَّة ما يقدح في الإسناد وفي المتن معا صورا متعددة مثل الإرسال، والوقف، وإبدال راوٍ ثقة براوٍ ضعيف. ومثال الإرسال ما ذُكِر في علل الدارقطني أنه سُئل عن حديث يحيى بن إسحاق عن عبد الله بن أبي طلحة الأنصاري عن علي بن أبي طالب- رضي الله عنه- "أن النبي ρ بعثه في سرية وقال له:لا تقاتلهم حتى تدعوهم "

فقال: "هو مرسل. ويرويه عمر بن ذر، واختُلِف عنه، فرواه وكيع عن عمر بن ذر عن يحيى بن إسحاق عن علي. ورواه ابن المبارك عن عمر ابن ذر عن يحيى بن إسحاق أن النبي ρ بعث عليا. وروي عن ابن عيينة عن عمر بن ذر عن إسحاق بن عبد الله عن أبي طلحة عن أنس. قال غياث بن جعفر عن ابن عيينة: ولا يصح والصواب قول ابن المبارك" [135] .

129- ويراجع أيضا : النكت على ابن الصلاح لابن حجر

130- يراجع تدريب الراوي . السيوطي .

131- يراجع علل الحديث لابن أبي حاتم

132- يراجع: السنن الكبرى للنسائي . وتقريب التهذيب لابن حجر .

133- يراجع النكت على ابن الصلاح لابن حجر

134- يراجع نكت ابن حجر على مقدمة ابن الصلاح

135- يراجع علل الدارقطني . والحديث عند الطبراني في الأوسط

- ومثال الوقف ما ذكره ابن أبي حاتم في (علله) قال: "سَأَلْتُ أَبِي وَأَبَا زُرْعَةَ عَنْ حَدِيثٍ رَوَاهُ الْمُحَارِبِيُّ - عبد الرحمن بن محمد-، عَنْ عُثْمَانَ ابْنِ وَاقِدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ρ قَالَ: "مَنِ الْتَمَسَ رِضَا النَّاسِ بِسَخَطِ اللهِ ... "وَذَكَرْتُ لَهُمَا الْحَدِيثَ. فَقَالا: هَذَا خَطَأٌ، رَوَاهُ شُعْبَةُ، عَنْ وَاقِدِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنِ الْقَاسِمِ، عَنْ عَائِشَةَ موقوف، وهو الصحيح. قلت لأبي: الخطأ ممن هو ؟ قَالَ: إما من المحاربي وإما من عُثْمَان"[136] .

- وأما مثال إبدال راوٍ ثقة براوٍ ضعيف فما وقع لحماد بن أسامة الكوفي أبي أسامة وهو من الثقات، سمع من عبد الرحمن بن يزيد بن تميم أحد ضعفاء الشاميين، وظن أنه عبد الرحمن بن يزيد بن جابر أحد ثقات الشاميين ، فأبدل بينهما، فوقعت المناكير في أحاديثه[137] .

أجناس العلة

قسم الحاكم النيسابوري العلة إلى عشرة أجناس تندرج تحتها الكثير من الأنواع والأفراد، كما يمكن اختزال هذه الأجناس تحت جنس واحد وهو " الاختلاف "بين الرواة كما قال الحافظ ابن حجر العسقلاني. لكن مع ذلك يبقى ماذكره الحاكم ذا فائدة مهمة في تحرير المواطن التي يبرز فيها الاختلاف بين الرواة في أبواب العلة. وإليك تلك الأجناس التي ذكرها الحاكم للعلة في كتابه الماتع: معرفة علوم الحديث من صفحة 112 إلى 119، ولخصها ووضحها النووي في تدريب الراوي في الجزء 2 صفحة 258 إلى 261.

136- يراجع علل الحديث لابن أبي حاتم والحديث عن ابن حبان في صحيحه برقم .

137- يراجع: النكت على ابن الصلاح لابن حجر

1- أن يكون السند ظاهره الصحة وفيه من لا يعرف بالسماع ممن روى عنه

كحديث كفارة المجلس. (موسى بن عقبة عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال :"من جلس مجلسا كثر فيه لغطه فقال قبل إن يقوم: سبحانك اللهم وبحمدك لا إله إلا أنت أستغفرك وأتوب إليك، غُفر له ما كان في مجلسه ذلك"). فيه موسى بن عقبة لا يذكر له سماع من سهيل بن أبي صالح [138].

والملاحظ هنا، أن ظاهر السند الصحة، لعدالة رواته وضبطهم، وان ظاهر السند الاتصال أيضا، لكن حقيقته الانقطاع بين موسى بن عقبة، وسهيل بن أبي صالح. .... .

2- أن يكون الحديث مرسلا من وجه رواه الثقات الحفاظ ويُسندَ من وجه ظاهره الصحة. بمعنى أن يُروى بسند واحد حديثان، أحدهما متصل والآخر مرسل، فيأتي الراوي فيدرجهما ويجمعهما حديثا واحدا موصولا، وفي المرسل زيادة على المتصل.

كحديث قبيصة بن عقبة مرفوعا عن سفيان بن خالد الحذاء، وعاصم عن أبي قلابة عن أنس مرفوعا: " أرحم أمتي أبو بكر ، وأشدهم في دين الله عمر.... " وإنما هو مرسل [139]. قال النووي: " لو صح إسناده لأُخرج في الصحيح، إنما روى الحذاء عن أبي قلابة مرسلا" .

3- أن يكون الحديث محفوظا عن صحابي ويُروى عن غيره لاختلاف بلاد رواته كرواية المدنيين عن الكوفيين، والمدنيون إذا رروا عن الكوفيين زلقوا .

ومثاله حديث: " إني لأستغفر الله وأتوب إليه .. " ذكره موسى بن عقبة عن أبي إسحاق عن أبي بردة عن أبيه، والمحفوظ عن الأغر المزني[140] . قال النووي: " هذا إسناد لاينظر فيه حديثيٌّ إلاّ ظنّ أنه من شرط الصحيح، والمدنيون إذا رووا عن الكوفيين زلقوا، وإنما الحديث محفوظ من رواية أبي بردة عن الأغر المُزني".

4- أن يكون محفوظا عن صحابي فيروى عن تابعي يقع الوهم بالتصريح بما يقتضي صحبته، بل ولا يكون معروفا من جهته .

كحديث زهير بن محمد عن عثمان بن سليمان عن أبيه أنه: " سمع رسول الله ρ يقرأ في المغرب بالطور" . ففيه ثلاث علل: قال النووي: " وهو معلول، فأبو عثمان هو أبو سليمان، و لم يسمع من النبي ρ ولم يره. وعثمان إنما رواه عن نافع بن جبير بن مطعم عن أبيه، وإنما هو عثمان بن أبي سليمان".

138- روى الحاكم حكاية تعليل البخاري لهذا الحديث ص واستنكرها العراقي في التقييد والإيضاح وقال : غالب الظن عدم صحتها، وأنا أتهم بها حمدون القصار راويها عن مسلم فقد تكلم فيه. أهـ، ورد عليه ابن حجر في نكته على ابن الصلاح ووجه حكاية البخاري وصوب كلامه. يراجع أيضا : فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر العسقلاني ( ) وتدريب الراوي للسيوطي .

139- يراجع معرفة علوم الحديث . الحاكم النيسابوري ، وتدريب الراوي للسيوطي

140- السابق .

5- أن يكون روى بالعنعنة وسقط منه رجل، دل عليه طريق أخرى محفوظة

كحديث: رواه يونس بن يزيد عن ابن شهاب عن علي بن الحسين عن رجال من الأنصار" أنهم كانوا مع رسول الله ρ ذات ليلة فرُمِيَ بنجم فاستنار ....، الحديث" . قال الحاكم: " علة هذا الحديث أن يونس على حفظه وجلالة محله قصّر به، وغنما هو عن ابن عباس قال: حدثني رجال من الأنصار... .هكذا رواه ابن عنيينة، ويونس في سائر الروايات، وشعيب بن أبي حمزة، وصالح بن كيسان، والأوزاعي وغيرهم عن الزهري، وهو مخرّج في الصحيح". إي أسقط يونس ابن عباس بين علي بن الحسين ورجال من الأنصار وذكره ابن عيينة وشعيب والأوزاعي وغيرهم .

6- أن يختلف على رجل بالإسناد وغيره ويكون المحفوظ عنه ما قابل الإسناد .

المراد هنا بالإسناد الاتصالن وما قابل الإسناد هو الانقطاع.

كحديث علي بن الحسين بن واقد عن أبيه عن عبد الله بن بُريدة عن أبيه عن عمربن الخطاب قال: " قلت يا رسول الله مالك أفصحنا ؟... الحديث". قال الحاكم: "وعلته ما أسند عن علي بن خشرم ثنا علي بن الحسين بن الواقد قال بلغني أن عمر .. فذكره.

7- الاختلاف على رجل في تسمية شيخه أو تجهيله

كحديث:"المؤمن غِرٌّ كريم، والفاجر خَبّ لئيم"، فرواه أبو شهاب الزهري عن سفيان الثوري عن حجاج بن فُرَافِصَة عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعا. ورواه محمد بن كثير عن سفيان الثوري عن حجاج بن فُرَافِصَة فقال: عن رجل، بدل يحيى بن أبي كثير[141]

8- أن يكون الراوي عن شخص أدركه، وسمع منه، لكنه لم يسمع منه أحاديث معينة، فإذا رواها عنه بلا واسطة فعلتها أنه لم يسمعها منه،

كحديث:" أن النبي ρ كان إذا أفطر عند أهل بيت قال: أفطر عندكم الصائمون وأكل طعامكم الأبرار ونزلت عليكم السكينة". قال الحاكم: "قد ثبت عندنا من غير وجه رواية يحيى بن أبي كثير عن أنس بن مالك – أي سماعا من أنس – إلاّ أنه لم يسمع هذا الحذيث ، وله علة". فقد رواه روح بن عبادة عن هشام بن أبي عبد الله عن يحيى بن أبي كثير عن أنس عن النبي ρ .. ألخ. ورواه عبد الله بن المبارك قال " اخبرنا هشام عن يحيى بن أبي كثير قال: حُدّثتُ عن أنس أن النبي كان ... الحديث" .

ولا شك أن يحيى بن أبي كثير رأى أنسا ولكنه لم يسمع منه هذا الحديث، والدليل على ذلك ما رواه ابن المبارك عن هشام عن يحيى قال: حُدثت عن أنس .

9- أن تكون للحديث طريق معروفة يروي أحد رجالها حديثا غير تلك الطريق، فيقع مَن رواه من تلك الطريق- بناء على تلك الطريق المعروفة، أي على الجادة- في الوهم .

كحديث المنذر بن عبد الله الحزامي عن عبد العزيز بن الماجشون عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر أن رسول الله ρ كان إذا افتتح الصلاة قال: "سبحانك اللهم ... الحديث".

قال النووي:" أخذ فيه المنذر طريق الجادة، وغنما هو من حديث عبد العزيز ابن الماجشون، حدثنا عبد الله بن الفضل عن الأعرج عن عبيد الله بن أبي رافع عن علي" .

وقال الحاكم: "لهذا الحديث علة صحيحة والمنذر بن عبد الله أخذ طريق المجرة فيه". أي رواها بناء على الطريق المعروفة وإنما هو عن عبد العزيز بن الماجشون ثنا عبد الله بن الفضل عن الأعرج عن عبيد الله بن أبي رافع عن علي .

10- أن يروى الحديث مرفوعا من وجه، وموقوفا من وجه. أي من وجه صحيح فتكون رواية الرفع معلة.

كحديث: إعادة الصلاة من الضحك دون الوضوء. فقد رواه أبو فروة يزيد الراهاوي عن أبيه عن جده عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر مرفوعا، ورواه وكيع موقوفا [142]. فقال النووي: " وعلته ما أسند وكيع عن الأعمش عن أبي سفيان قال: سئل جابر... فذكره." .

وقد بين الحاكم منهجه في الاستقراء فقال: " فقد ذكرنا علل الحديث على عشرة أجناس وبقيت أجناس لم نذكرها وإنما جعلتها مثالا لأحاديث كثيرة معلولة ليهتدي إليها المتجر في هذا العلم فإن معرفة علل الحديث من أجل هذه العلوم " [143].

141– في الأقسام السابقة يراجع معرفة علوم الحديث للحاكم النيسابوري وتدريب الراوي للسيوطي

142– يراجع في الأقسام السابقة المصدرين السابقين .

143 – راجع كتاب:معرفة علوم الحديث للحاكم النيسابوري من الصحيفة

الأعمال الموجهة:

- قراءة تحليلية لأجناس العلل ولأمثلتها من كتابي معرفة علوم الحديث للحاكم و تدريب الراوي للنووي
- إعداد الطلاب لتقارير علمية حول كل جنس مختار من أجناس العلل
- دراسات تطبيقية على بعض الأسانيد و المتون المعللة المشابهة مستخرجة من كتب العلل

الدرس النظري السابع

ملابسات الرواية وأثرها في تعليل الحديث

إن معرفة الأسباب التي تساعد على كشف العلة من الأمور المهمة في عملية النقد الحديثي، وقد وجد النقاد وعلماء علل الحديث أسبابا عديدة ترجع في واقع الأمر إلى أصل واحد هو الوهم . وتتفرع عنه أسباب أخرى تسمى بملابسات التعليل تحتف بالرواية الحديثية ويُستعان بها على في النقد كقرائن خاصة على وقوع العلّة أو الخطأ في الحديث .

وتعود أسباب العلة إلى مايلي:

سبب أصلي وهو : الوهم

لوفرة النماذج المتاحة من كتب العلل سوف نلقي الضوء اللاّزم على هذه المسألة بما سيحقق المقصود .

ويعد الوهم من أصل الأسباب التي يعتل بها حديث الراوي وأشار إليه أئمة الاصطلاح. والوهم والسهو والنسيان من جبلة الإنسان، ومن هنا لم يسلم من الوهم والغلط كبير أحد من المحدثين، يقول الغمام الترمذي: "لم يسلم من الخطأ والغلط كبير أحد من الأئمة مع حفظهم".[144] وقال ابن معين: " من لم يخطئ فهو كذاب".[145]

وإذا كان الحفاظ المتقنون قد أخطئوا فكيف نطمئن على الحديث النبوي؟ .

والجواب عن ذلك، أن علماء الحديث قد احتاطوا لذلك ووضعوا شرطين في الحديث الصحيح وما شابههن هما: عدم الشذوذ، وعدم العلة القادحة وهما شرطان يكتشف بهما منهجيا أي غلط أو وهم من راوي الحديث الثقة الحافظ.

وفي المثال على هذا الأمر،

غرائب مناكير لِيَحْيَى بن سليم الطائفي [(*)] .

يورد بعض النقاد أحاديث مناكير يرويها يَحْيَى بن سليم الطائفي عن عبيد الله العمري؛ ويقولون فيها "هذا حديث منكر"، أو:"هذا حديث منكر الحديث كله منكر" أو "هذا حديث منكر بهذا الإسناد" ،.... . ويحيى بن سليم شيخ صدوق سيئ الحفظ، يقول فيه أبو حاتم: " شيخٌ صالح محلّه الصّدْق ولم يكن بالحافظ، يُكْتَبُ حديثُهُ ولا يُحْتَجّ به" [146].

وإن هذا الكلام من أبي حاتم الرازي ليشير إلى سبب وقوع هذا الراوي في رواية المنكر إذْ أنه لم يكن بالحافظ. بل إن عبارة أبي حاتم (يُكْتَبُ حديثُهُ ولا يُحْتَجّ به)، تعني ضعف حفظ الراوي واضطراب حديثه، وعدم الاحتجاج به على انفراده. وكأنه متى تحقق وصف الراوي عند النقاد بضعف حفظه واضطراب حديثه: لا يحتج بغرائبه. فلقد سأل ابن أبي حاتم الرازي أباه في كتاب علل الحديث عن تفسير مراده من تلك العبارة، فأجابه عن ذلك، قال:"قلت لأبي: ما معنى(لا يحتج به)؟ قال: كانوا قوما لا يحفظون، فيحدثون بما لا يحفظون، فيغلطون، ترى في أحاديثهم اضطرابا ما شئت". فبين أبو حاتم في إجابته لابنه: السبب في أنه لا يحتج بحديث مثل هؤلاء وهو ضعف حفظهم، واضطراب حديثهم.

بل يقول فيه الدارقطني: ("سيئ الحفظ" و"ليحيى أفراد وغرائب عن إسماعيل بن أميّة وعبيد الله يتفرد بهما عنهم"، وقال النسائيّ:" ليسَ به بأس، وهو منكرُ الحديث عن عُبَيْد الله ابن عمر". وذكره ابن حِبّان في كتاب «الثّقات» وقال:" يُخطىء". وقال البخاري:" يروي أحاديث عن عبيد الله يهم فيها". وقال الساجي:" أخطأ في أحاديث رواها عن عبيد الله بن عمر ") [147]. كما لم يخرج له الشيخان من روايته عن عبيد الله بن عمر شيئا.

المثال:

أما و الأحاديث التي استنكرت على يحيى بن سليم الطائفي لإغرابه بها بسبب سوء حفظه، فمنها ما سأل ابن أبي حاتم الرازي أباه قال: "سألت أبي عن حديث رواه سويد بن سعيد عن يحيى بن سليم الطائفي عن إسماعيل بن أمية و عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر

---

144 – علل التلرمذي بخر الجامع 748/5، ويراجع شرح علل الترمذي لابن رجب الحنبلي: 153/1

145 – شرح علل الترمذي: 159/1 -161

(*) هو يحي بن سليم الطائفي، نزيل مكة صدوق سيئ الحفظ، من التاسعة تقريب التهذيب رقم .وتعقب، صدوق حسن الحديث، ضعيف في روايته عن عبيد الله بن عمر.... تحرير التقريب

146– راجع الجرح والتعديل وفسر ابن تيمية قول أبي حاتم قائلا:"ومعنى هذا الكلام أنه يصلح حديثه للاعتبار والاستشهاد به، فإذا عضّده آخرُ مثلُهُ جاز أن يحتج به، ولا يحتج به على انفراده". الصارم المسلول.ص 577

147– عن تهذيب التهذيب

قال: رخص رسول الله ρ للنساء في التصفيق في الصلاة و للرجال في التسبيح. قال أبي: هذا حديث منكر بهذا الإسناد.[148]

ولعل النكارة في إسناد هذا الحديث هي من قِبل إغراب يحيى بن سليم الطائفي بالحديث "عن إسماعيل بن أمية مو عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر"، بينما يرويه إسماعيل ابن أمية عن عطاء عن أبي هريرة أيضا.

فلقد سُئل الحافظ الدارقطني -كما في علله- عن حديث عطاء بن أبي رباح عن أبي هريرة رخص رسول الله ρ للرجال في التسبيح وللنساء في التصفيق فقال:" يرويه إسماعيل بن أمية واختلف عنه، فرواه يحيى بن سليم الطائفي مرة عن: إسماعيل بن أمية عن عطاء عن أبي هريرة ومرة عن: نافع عن بن عمر. وحديث عطاء عن أبي هريرة أصح".[149]

التلقـين

حصل ذلك لـ "قيس بن الربيع الأسدي"(*) الذي وقع في رواية المناكير، حيث سبر الحافظ ابن حبان أخباره من رواية القدماء والمتأخرين وتتبعها فرآه صدوقًا مأمونًا حيث كان شاباً لكنه " لما كبر ساء حفظه، وامتحن بابن سوء فكان يُدخل عليه الحديث فيجيب فيه ثقةً منه بابنه فلما غلب المناكير على صحيح حديثه، ولم يتميّز، استحق مجانبته عند الاحتجاج، فكل من مدحه من الأيمة وحثّ عليه، كان ذلك منه لما نظروا إلى الأشياء المستقيمة التي حدّث بها عن سماعه وكلّ من وهّاه منهم، فكان ذلك لما علموا مما في حديثه من المناكير التي أدخل عليه ابنه وغيره.

وقال ابن حبان: قال عفان:كنت أسمع الناس يذكرون قيسًا فلم أدْرِ ما علّته، فلما قدمنا الكوفة أتيناه فجلسنا إليه فجعل ابنه يُلقنه ويقول له: حُصين، فيقول حُصين فيقول رجل آخر: ومغيرة، فيقول: ومغيرة، فيقول آخر: والشيباني، فيقول: والشيباني.

وقال: وسئل ابن نمير عن قيس بن الربيع فقال: إنّ الناس قد اختلفوا في أمره وكان له ابنٌ فكان هو آفته. نظر أصحاب الحديث في كتبه فأنكروا حديثه وظنوا أنّ ابنه غيّرها" أهـ [150].

ومن علل روايات قيس بن الربيع الواردة في كتب العلل قول ابن أبي حاتم الرازي:

"سألت أبي عن حديث رواه قيس بن الربيع عن أبي هاشم الرُّماني عن زاذان، عن سلمان قال: قلت للنبي ρ قرأتُ في التوراة بركة الوضوء قبل الطعام فقال رسول الله: "بركة الطعام الوضوء قبل الطعام وبعده". قال أبي: "هذا حديث منكر لو كان هذا الحديث صحيحًا كان حديثًا. وأبو هاشم الرُّماني ليس هو قال، ويشبه هذا الحديث أحاديث أبي خالد الواسطي عمرو بن خالد، عنده من هذا النوع أحاديث موضوعة عن أبي هاشم، وعن حبيب بن أبي ثابت..الخ" [151]

فالذي يظهر من هذا، هو أن قيس بن الربيع يكون قد لُقن بالموضوع الدخيل على كتابه فأقره لسوء حفظه فسُجِّلَ عنه ورُوِيَ. ولقد وجدت عبد الرحمن بن مهدي يشير إلى هذا الفعل قال: "وضعوا في كتابه عن أبي هاشم الرّماني حديث هاشم إسماعيل بن كثير عن عاصم بن لقيط في الوضوء فحدَث به-أي حدّث به قيس-وقال: إنما أهلكه ابن له قلب عليه أشياء من حديثه [152].

ثم إن حديث البركة هو في الغرائب عند الحافظ الدارقطني عن سلمان، ويقول فيه:"حديث قال: قال سلمان: قرأت في التوراة البركة في الطعام... الحديث "، تفرد به أبو الجواب عن قيس بن الربيع عن علقمة بن مريم عن سلمان بن بريدة عن أبيه عن

148- راجع علل الحديث . وأخرجه ابن ماجه في سننه ، في الصلاة ، باب التسبيح للرجال...،قال: حدّثنا سُوَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ. حَدّثَنَا يَحْيَى بْنُ سُلَيْمٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أُمَيّةَ. وَ عُبَيْدُ اللهِ، عَنْ نَافِعٍ أَنّهُ كَانَ يَقُولُ: قَالَ ابن عُمَرَ: رَخّصَ رَسُولُ اللهِ ρ لِلنّسَاءِ فِي التّصْفِيقِ، وَلِلرّجَالِ فِي التّسْبِيحِ. وقال البصيري: هذا إسناد حسن وله شاهد في الصحيحين وغيرهما من حديث أبي هريرة وسهل بن سعد وفي الباب عن جابر وعلي بن أبي طالب وأبي سعيد وابن عمر.مصباح الزجاجة

149- راجع علل الدارقطني سؤال رقم . وحديث عطاء عن أبي هريرة، أخرجه عبد الرزاق في مصنفه عن ابن جريج قال:" أخبرني عطاء أنه سمع أبا هريرة يقول التسبيح للرجال والتصفيق للنساء... "مصنف عبد الرزاق 456/2 رقم ، وأخرجه من طريق : معمر عن الزهري عن ابن المسيب عن أبي هريرة قال قال رسول الله ρ التسبيح للرجال والتصفيق للنساء في الصلاة".برقم 4068 و"عن معمر عن همام بن منبه أنه سمع أبا هريرة يقول قال قال رسول الله ρ التسبيح للرجال والتصفيق للنساء في الصلاة". ، و"عن الثوري عن الأعمش عن ذكوان عن أبي هريرة قال التسبيح للرجال والتصفيق للنساء "

(*) هو قيس بن الربيع الأسدي أبو محمد الكوفي صدوق، تغيّر لما كبر وأدخل عليه ابنه ما ليس من حديثه فحدّث به، من السابعة راجع التقريب وتعقب "بل ضعيف يعتبر به، ومن وثقة فقد عرفوه شابًا، لكن نظرًا لاختلاف حديثه الصحيح بمنكراته وعدم وجود السبيل للفصل بينهما، فإنه يضعّف". راجع تحرير التقريب

150- راجع كتاب المجروحين

151- راجع علل الحديث وينظر مثلا آخر رقم

152- راجع ميزان الاعتدال

سلمان" [153]. كما أورده ابن عدي في ترجمة قيس ضمن في ما أنكر عليه من الحديث أيضا [154].

الأعمال الموجهة:

- قراءات تحليلية للأمثلة الحديثية المعللة

إعداد الطلاب لتقارير علمية حول مدى فهمهم واستيعابهم للملابسات الروائية المستخدمة

153- راجع أطراف الغرائب .رقم

154- قال : "حدثنا محمد بن الحسن بن قتيبة العسقلاني ثنا محمد بن عبيد الغزي ثنا هاشم بن أبي بكر الكوفي من ولد أبي بكر الصديق ثنا قيس بن الربيع عن أبي هاشم عن زاذان عن سلمان قال: قرأت في التوراة أن بركة الطعام الوضوء قبله قال: فذكرت ذلك لرسول الله ρ وأخبرته ما قرأت في التوراة فقال: بركة العام الوضوء قبله والوضوء بعده". راجع الكامل في ضعفاء الرجال

- تحديث الراوي عن غير أهل بلده، وهو غير خبير بحديثهم

ومنه نجد مرويات مناكير لـ"إسماعيل بن عياش الحمصي"(*).فالرجل صدوق إلاّ أنه يغلط كثيرًا في حديث الحجازيين والعراقيين [155]. ويقول أحمد بن حنبل:" في روايته عن أهل العراق وأهل الحجاز بعض الشيء، وروايته عن أهل الشام كأنه أثبت وأصح" [156].

وتتبعه الحافظ ابن عدي في "الكامل" وقال بعدما أورد له جملة من الأحاديث إنتقدها عليه:"وهذه الأحاديث من أحاديث الحجاز ليحي بن سعيد، ومحمد بن عمرو، وهشام بن عروة وابن جريح، وغير ما ذكرت من حديثهم، ومن حديث العراقيين إذا رواه إسماعيل بن عياش عنهم لا يخلو من غلط يغلط فيه، إمّا أن يكون حديث يرسله، أو مرسلاً يوصله، أو موقوفًا يرفعه وحديثه عن الشاميين إذا رَوَى عنه ثقة فهو مستقيم، وفي الجملة إسماعيل بن عياش ممن يكتب حديثه ويحتج به في حديث الشاميين خاصة" [157]. ويعلل ابن أبي حاتم حديثه في كتاب العلل، يقول:

"سألت أبي عن حديث رواه إسماعيل بن عياش عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة عن النبي ρ قال: إن الله وملائكته يُصَلُّونَ على من يَصِلُونَ الصفوف و من سد فرجة رفعه الله بها درجة.قال أبي: "هذا خطأ إنما هو عروة أن النبي. وإسماعيل عنده من هذا النحو مناكير" [158].

فهذا حديث يرويه إسماعيل بن عياش الحمصي ويخطىء فيه بالمخالفة لما يثبت مرسلاً عن هشام بن عروة عن أبيه، وهو السبب في نكارته.

والتعقيب على خطئه المذكور بأن إسماعيل عنده من هذا النحو مناكير، ليدل بفحواه دلالة واضحة على ضُعف أحاديثه التي من هذا النوع وسبب نكارتها أيضا، وهو روايته لحديث الشيوخ من غير أهل بلده. ولقد روى الحديث عن هشام بن عروة هنا، و هشام مدني ليس من أهل بلد إسماعيل ابن عياش كما ترى.

هذا، وروى ابن ماجه هذا الحديث بسنده إلى هشام بن عمار،قال: حدثنا إسماعيل بن عياش، حدثنا هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة قالت: قال رسول الله ρ: «إن الله وملائكته يصلون على الذين يَصِلُونَ الصفوف. ومن سدّ فرجةً رفعه الله بها درجةً» وعلق عليه البُصيري في مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه قال: "هذا إسناد فيه إسماعيل بن عياش وهو من روايته عن الحجازيين وهي ضعيفة " [159].

- قلة الراوي في الرواية – كأن يكون الراوي غير معروف بالعلم و الحديث

وفي هذا نجد عبارة التعليل: "الحديث منكر لا يشبه حديث فلان وفلان أعرابي" أو "لم يكن عند هذا الشيخ إلاّ حديثين وهما منكران" وقد يكتفي بالقول: " هذا الحديث منكر".

ومن النماذج نقف على منكر لعقيل بن يحيى الجعدي و آخر لعبد الله بن أبي بكر المقدمي (*).

أما "عقيل بن يحيى الجعدي(*) " فهو راو منكر الحديث ذاهب ليس له من الحديث إلاّ ما وقع له منكرا في روايته عن أبي

(*) هو إسماعيل بن عياش بن سُليم العَنْسيّ أبو عتبة الحمصي صدوق في روايته عن أهل بلده ، مُخلّط في غيرهم، التقريب

155- راجع الجرح والتعديل

156- راجع تهذيب التهذيب –ميزان الاعتدال

157- راجع الكامل في ضعفاء الرجال

158- راجع علل الحديث

159- راجع مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه، كتاب إقامة الصلاة والسنن فيها، باب إقامة الصفوف وقال بعد ذلك:"ورواه الإمام أحمد في مسنده وابن خزيمة وابن حبان في صحيحه والحاكم وقال: صحيح على شرط مسلم . وروى أبو داود شطره الأول من حديث البراء بن عازب . وله شاهد من حديث النعمان بن بشير رواه مسلم والترمذي في الجامع وقال: حسن صحيح، قال: وفي الباب عن جابر بن سمرة والبراء بن عازب وجابر بن عبد الله وأنس وأبي هريرة وعائشة رضي الله تعالى عنهم" . ص

(*) هو عبد الله بن أبي بكر المقدمي، أخو محمد. يروي عن جعفر بن سليمان، قال ابن عدي ضعيف، وكان أبو يعلى لما ذكره ضعّفه". راجع ميزان الاعتدال

(*) يقول ابن أبي حاتم :" عقيل الجعدى روى عن أبي إسحاق الهمداني وسمع من الحسن روى عنه الصعق بن حزن وعكرمة بن عمار سمعت أبي يقول ذلك ويقول هو منكر الحديث ذاهب ويشبه ان يكون أعرابيا ." الجرح والتعديل . وترجم له الذهبي قال:" عقيل بن يحي الجعدي عن الحسن. قال: البخاري منكر الحديث يروي عن أبي إسحاق وتكلم فيه ابن حبان وقال: حدث عنه عكرمة بن عمار والصعق بن حزن". راجع ميزان الاعتدال

إسحاق السبيعي في العلل. ويكون قد وقع في رواية هذا المنكر بسبب عدم معرفته بحديث القوم،و إذْ أنه ليس من أهل العلم مشهورا به.

يقول ابن حبان: "لم يرو عنه سوى الصعق بن حزن، وعكرمة بن عمار، يروي عن الثقات ما لا يشبه حديث الأثبات وبطل الاحتجاج بما روى وإن وافق فيه الثقات [160]. ويُعَلُ حديثه بالنكارة لتفرده عن مكثر مشهور بما لا يشبه حديثه. هو كما يلي:

يقول ابن أبي حاتم:" سألت أبي عن حديث رواه أبو داود الطيالسي عن الصعق بن حزن عن حرب الجعدي عن أبي إسحاق عن سويد بن عفلة عن عبد الله بن مسعود قال: قال لي رسول الله ρ أتدري أيّ (عُرى)[161] الإسلام أوثق؟ قلت: الله ورسوله أعلم. قال:الولاية في الله والحب في الله والبغض في الله .... الخ الحديث.قال أبو داود:وهو حرب الجعدي والناس يقولون عقيل. سألت أبي عن ذاك؟ فقال:هذا خطأ،إنما هو الصعق بن حزن عن عقيل الجعدي عن أبي إسحاق وليس لحرب معنى، ونفس الحديث منكر لا يشبه حديث أبي إسحاق، ويشبه أن يكون عقيل هذا أعرابياً، والصعق لا بأس به " [162].

فقد روى "عقيل الجعدي" هذا الحديث عن أبي إسحاق السبيعي،وعُلل عند الرازي بالنكارة لأنه لا يُشبه حديث أبي إسحاق، وأنه. فتكون نكارته إذن بتفرد عقيل بذلك عن مُحدِّثٍ مُكثر مشهور.أماوصفه من رواية:"أعرابي"[(*)] أيضا فيؤكد حال العلة حيث يفضي اللفظ بظاهره بجهالة الراوي، ويشير إلى أنه من شأنه أن يُغرب ويروي المناكير إذْ أنه ليس من أهل العلم مشهورا به. خاصة وأنه قيل فيه لم يرو عنه سوى الصعق بن حزن، وعكرمة بن عمار أيضا.

بل ونقل ابن عدي في كتابه الكامل قول الإمام البخاري في حديث عقيل هذا عن أبي إسحاق:" عقيل الجعدي عن أبي إسحاق عن سويد بن عفلة، منكر الحديث" - وقال ابن عدي: وعقيل الجعدي لم ينسب وإنما له هذا الحديث الذي ذكره البخاري" [163]. يقصد به حديث الباب هذا.

زنفل بن عبد الله العُرفي [(*)]

وهو رجل ضعيف في الحديث، يضعفه ابن أبي حاتم الرازي في كتاب الجرح والتعديل وأبو زرعة وأبو حاتم، وابن معين، والنسائي، والدارقطني. وقال ابن حبان: "كان قليل الحديث وفي قلته مناكير لا يحتج بها" [164]. وأنكر عليه ابن أبي حاتم الرازي في كتاب العلل حديثا قال فيه:

"سئل أبو زرعة عن حديث رواه زنفل العرفي عن ابن أبي مليكة، عن عائشة عن أبي بكر قال: كان النبي صلى الله عليه و سلم إذا أراد أمراً قال اللهم خِرْ لي واختر. فقال أبو زرعة: "هذا حديث منكر، وزنفل فيه ضُعف، ليس بشيء" [165].

ووجه نكارة الحديث واضحة بحال راوي الحديث زنفل بن عبد الله العُرفي، ثم بتفرّده من هذا الوجه بهذا الإسناد. فلقد أخرجه الترمذي، وإسناده :"حدثنا مُحمّدُ بنُ بَشّارٍ، حدثنا إبْرَاهيمُ بنُ عُمَرَ بنِ أَبي الوَزيرِ حدثنا زَنْفَلُ بنُ عَبْدِ الله أَبُو عَبْدِ الله عَن ابن أَبي مُلَيْكَةَ عَن عَائشَةَ عَن أبي بَكْرٍ الصّدّيق «أَنّ النبيّ ρ كانَ إِذَا أَرَادَ أَمْراً قالَ: اللّهُمّ خِرْ لِي وَاخْتَرْ لِي». قال أبو عيسَى: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ لاَ نَعْرِفُهُ إلاّ مِنْ حَدِيثِ زَنْفَلٍ وهُوَ ضَعِيفٌ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ وَيُقَالُ لَهُ زَنْفَلُ بنُ عَبْدِ الله العَرَفِيّ وكَانَ سَكَنُ عَرَفاتٍ وَتَفَرّدَ

160- راجع كتاب المجروحين

161- في نص كتاب العلل (**عود**)، والصحيح (**عرى**) كما في رواية أبي داود الطيالسي بمسنده .

162- راجع علل الحديث ورواه أبو داود الطيالسي بسنده قال:" حدثنا الصعق بن حزن عن عقيل الجعدي عن أبي إسحاق عن سويد بن غفلة عن عبد الله بن مسعود قال قال رسول الله ρ يا عبد الله أتدري أي عرى الإسلام أوثق؟ قلت الله ورسوله أعلم، قال: الولاية في الله، والحب في الله، والبغض في الله. يا عبد الله أتدري أي الناس أعلم؟ قلت الله ورسوله أعلم، قال: فإن أعلم الناس أعلمهم بالحق إذا اختلف الناس، وإن كان مقصرا في العلم وإن كان يزحف على استه زحفا" مسند الطيالسي

(*) كوصفه له في كتاب الجرح والتعديل أيضا.

163- راجع الكامل في ضعفاء الرجال

(*) هو زنفل بن عبد الله العرفي المكي، ضعيف من السادسة. التقريب

164- راجع الجرح والتعديل – المجروحين ميزان الاعتدال

165- راجع علل الحديث

بهَذَا الْحَدِيثِ وَلاَ يُتَابَعُ عَلَيْهِ"[166]. وأورده ابن عدي في الكامل وقال بعده:"ولا أعرف لزنفل غير ما ذكرت ولا يتابع على ما يرويه"[167].

كما ورواه البزار في مسنده وقال بعده: "وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن النبي ρ إلاّ من هذا الوجه بهذا الإسناد وزنفل هذا قد حدّث عنه غير إنسان، إلاّ أنه لا نعلم أنّ أحداً روى هذا الحديث غيره فلذلك ذكرناه" [168].

بل صرّح الحافظ الدارقطني بغرابته أيضا فقال في غرائبه: " غريب تفرّد به زنفل بن عبد الله العُرفي عن ابن أبي ملكة عن عائشة " [169].

- غفلة الصالح عن الحفظ و الإتقان

لهذا السبب أثر بالغ في الوقوع في العلّة، وفي حديث بعض الصالحين بعض النكرة وذلك لضعفهم في إتقان المرويات لعدم عنايتهم بالأحاديث أو انصرافهم عنها بالزهد والعبادة. وكلما جاء الحديث عن هؤلاء غلب في ذهن النقاد وقوعهم في المناكير باعتبار تلك الحال. فمن أولئك الرجال نجد "محمد بن أبي عمر العدني" (*). وهذا من شيوخ والد ابن أبي حاتم الرازي ، ولكنه لما ارتاب فيه ابن أبي حاتم سأل عنه أباه فقال له أبو حاتم : "كان رجلاً صالحا وكان به غفلة، ورأيت عنده حديثاً موضوعاً حدّث به عن ابن عيينة، وهو صدوق" [170].

ولما سقط في رواية المنكر، إذْ أخطأ فتفرّد عن سفيان بن عيينة بحديث من حديث ابن عمر وهو من حديث أبي هريرة لا ابن عمر، ذكره ابن أبي حاتم في العلل فقال:

"سألت أبي عن حديث رواه ابن أبي عمر العدني، عن سفيان بن عيينة، عن زيد بن أسلم عن ابن عمر قال: سئل النبي ρ عنها يوم عرفة-يعني العتيرة-. فقال أبي: "هو حديث منكر، يعني بهذا الإسناد" [171].

لكنه كما قلنا أخطأ فيه ابن أبي عمر العدني فسقط في المنكر، لأن الحديث من حديث أبي هريرة لا ابن عمر، فقد أخرجه بذلك صاحبا الصحيحين [172]. ثم هو عند الترمذي في سننه من رواية أبي هريرة أيضا، وقال الترمذي: "هذا الحديث حسن صحيح" وفي الباب عن نُبَيْشَة ومخنف بن سليم وأبي العشراء عن أبيه" [173].

وأورده الطبراني في "الأوسط" من حديث محمد بن أبي عمر العدني فبين نكارته بالتفرد فقال:"لم يرو هذا الحديث عن زيد بن أسلم إلاّ سفيان،ولا رواه عن سفيان إلاّ محمد بن يحيى ابن أبي عمر العدني" [174].

وبهذا تثبت غرابة الحديث ونكارة إسناده عن ابن عمر من طريق محمد ابن أبي عمر العدني كما ترى.

ويوقف على صريح التعليل بالنكارة من خلال حديث منكر آخر عن" يزيد ابن سنان التيمي" (*).

وهو الراوي الذي يقول فيه ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل: "محلّهُ الصدق والغالب عليه الغفلة يكتب حديثه ولا يحتج به"

166- راجع سنن الترمذي كتاب الدعوات،

167- راجع الكامل في ضعفاء الرجال

168- راجع المسند

169- راجع أطراف الغرائب

(*) هو محمد بن يحيى بن أبي عمر العدني، نزيل مكة، صدوق صنف المسند وكان لازم ابن عيينة لكن قال أبو حاتم كانت فيه غفلة. من العاشرة (ت ه). التقريب . وتعقب :" بل ثقة، وثقة ابن معين والدارقطني وذكره ابن حبان في "الثقات" واحتج به مسلم في "الصحيح" ولقبه الذهبي في "الكاشف" بالحافظ". تحرير التقريب ومنهم من وثقه وحثّ بالكتابة عنه كالإمام أحمد ابن حنبل مثلاً. الجرح والتعديل ، وانظر التعقيب بتحرير التقريب

170- ا راجع لجرح والتعديل

171- راجع علل الحديث

172- البخاري في كتاب العقيقة ، باب الفَرَعِ ( ) و باب العتيرة ( ) . ينظر فتح الباري
مسلم في كتاب الأضاحي ،باب الفَرَعِ و العتيرة

173- راجع سنن الترمذي كتاب الأضاحي ، باب ماجاء في الفَرَعِ والعتيرة ( ).

174- راجع المعجم الأوسط

(*) هو يزيد بن سنان التيمي أبو فروة الرُّهاوي ضعيف من كبار السابعة (ت ه). التقريب . وابنه في هذا الحديث هو محمد بن يزيد بن سنان الجزري أبو عبد الله بن أبي فروة الرّهاوي، ليس بالقوي، من التاسعة (ت)، التقريب

[175]. وأود له في كتاب العلل حديثا معلا سأل عنه أباه وأبا زرعة قال:

" سألت أبي وأبا زرعة عن حديث يرويه أبو خالد الأحمر، عن يزيد بن سنان عن أبي المبارك، عن عطاء عن أبي سعيد عن النبي ρ قال: ماآمن بالقرآن من استحلّ محارمه.قال أبو زرعة:رواه وكيع عن يزيد بن سنان عن أبي المبارك عن صهيب عن النبي ρ .قلت: ورواه محمد بن يزيد بن سنان عن أبيه، عن عطاء عن مجاهد عن سعيد ابن المسيّب عن صُهيب عن النبي ρ. قال أبو زرعة: حديث محمد بن يزيد أشبه عن أبيه، لأنه أفهم لحديث أبيه، أن كان كتب أبيه عنده، ويزيد بن سنان ليس بقوي الحديث".وقال أبي: "هذه كلّها منكرة، وليست فيها حديث يُمكن أنْ يُقال أنه صحيح ! وكأنه شبه الموضوع. وحديث أبيه أَنْكَرُهَا، ومحلّ يزيد محل الصدق والغالب عليه الغفلة فيحتمل أنْ يكون سمع من أبي المبارك هذا وهو شبه المجهول. قال أبي: ومحمد بن يزيد أشد غفلة من أبيه ، مع أنه كان رجلاً صالحاً لمْ يكن من أحلاس الحديث" [176].

والذي قد يتبيّن من الحال في الحديث،أن يزيد وابنه محمد قد تفردا بهذا المنكر المعلول. و قد أقره بذلك الحافظ ابن عدي، فأورده بالصفة المذكورة، وقال:" وهاتان الروايتان رواهما يزيد بن سنان، غير محفوظتين... وعامة حديثه غيْر محفوظ" [177].

الأعمال الموجهة:

- قراءات تحليلية تفصيلية للنصوص النقدية للأمثلة الحديثية المعللة،
- إعداد الطلاب لتقارير علمية حول مدى فهمهم واستيعابهم للملابسات الروائية المستخدمة في التعليل

175– راجع الجرح والتعديل

176– راجع علل الحديث . وانظر ترجمة محمد بن يزيد في الجرح والتعديل

177– راجع الكامل في ضعفاء الرجال 270/7 و272. وكما نرى سنانا في حديث آخر يذكره ابن أبي حاتم الرازي بالنكارة ويقول:"سألت أبي عن حديث رواه قران بن تمام، عن أبي فروة عن أبي المبارك عن عطاء عن أبي سعيد الخدري قال: قلنا لرسول الله: ما لمن قال الحمد لله والله أكبر من الأجر ؟ قال: عشرون حسنة مضاعفة، وعشرون سيّئة مكفرة". قال أبي: "هذا حديث منكر، وأبو فروة يزيد بن سنان، وأبو المبارك مجهول" علل الحديث 172/2 (2009). فلقد سمى به المكنى كما ترى.

الاختـلاط

وهـو اخـتلال طـارئ علـى الضـبط: إمـا لفسـاد العقـل عنـد كبـر السـن كـالخرف، أو لأسـباب أخـرى كفقـدان البصـر، أو احتراق الكتب أو نحو ذلك..

والاختلاط سبب من أسباب العلة، ومعرفة المختلطين من الرواة فن مهم في بابا النقد الحديثي. وبقد ألف العلمائ فيه كتبا ضبطوا فيها أحوال هذا النوع من الرجالن فكان كتاب ابن الكيال: " الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة"، وكتاب إبراهيم بن محمد سبط ابن العجمي الحلبي المتوفى سنة 841: " الاغتباط بمن رمي بالاختلاط". ووفى الحافظ ابن رجب الحنبلي البحث في هذا الامر بما لاتجده في مراجع علوم الحديث فعرض لكل الأقسام وأنواع الاختلاط وأسماء المختلطين.. .

ومن التعليل بنقد رواية المختلطين. ومنها في كتاب العلل - على سبيل المثال لا الحصر - روايات:

- عطاء بن السائب الثقفي الكوفي،
- و سعيد بن إياس الجُرَيْرِي البصري،
- و عبد الرزاق بن همام الإمام الحافظ،
- و روّاد بن الجراح العسقلاني
- و شريك بن عبد الله النخعي قاضي الكوفة.

فأما "روّاد بن الجراح العسقلاني" (*) فحيث هو مضطرب الحديث و تغيّر حفظه في آخر عمره [178]. ويقول فيه البخاري: "كان قد اختلط فلا يكاد يقوّم حديثا ليس له كثير حديث قائم"، وعن النسائي: "روى غير حديث منكر وكان قد اختلط". وقال الحافظ ابن حجر: "صدوق اختلط بآخرة فتُرك، وفي حديثه عن الثوري ضعف شديد" [179].

وأما "شريك بن عبد الله النخعي قاضي الكوفة"(*) فهو محدّث كان كثير الحديث وثقة عند ثلة الأيمّة. لكنه لما كان يغلط عابوا عليه سوء حفظه، لتغيّره منذ ولي القضاء بالكوفة.

فلقد سئل عنه أبو زرعة أيحتج بحديثه ؟ فقال: كان كثير الحديث صاحب وهم، يغلطُ أحياناً". وقيل ليحيى القطان: "يقولون إنما خلط شريك بآخرة ؟ فقال: "مازال مُخلّطا". وعن يعقوب بن شيبة: "صدوق ثقة سيئ الحفظ جداً- وفي رواية: "ثقة صدوق صحيح الكتاب رديء الحفظ مضطربه". وقال الدارقطني: "ليس بالقوي فيما يتفرد به"، وقال ابن عدي: "والغالب على حديثه الصحة والاستواء والذي يقع في حديثه من النكرة إنما أُتي فيه من سوء حفظه" [180].

ومن حديثه المعلل بالاختلاط ما ذكره ابن أبي حاتم الرازي قال:

"سألت أبي عن حديث رواه شريك عن عاصم الأحول عن الشعبي عن ابن عبّاس "أنّ النبي ρ احتجم وهو صائم محرم". فقال: "هذا خطأ، أخطأ فيه شريك، وروى جماعة هذا الحديث ولم يذكروا صائما محرما، إنما قالوا: احتجم وأعطى الحجام أجرة. فحدّث شريك هذا الحديث من حفظه بآخرة وكان قد ساء حفظه فغلط فيه" [181].

التدليس

وهو "أن يروى الراوي حديثا عن شخص سمع منه ما لم يسمعه منه بلفظ موهم للسماع. أي بإخفاء الواسطة أحيانا ، أو بشكل آخر يموه فيه فيخفي عيبا في السند..

وهو على صور عديدة اشدها تدليس التسوية ، وهو أن يروي الراوي حديثا بإسناد يُسقط منه راوي ضعيف بين ثقتين لقي أحدهما الآخر. . .

وهنا موضع للبيان والتفصيل في الطريقة التي تعلل بها أحاديث المدلسين. فمن يستقرىء المنهجية في إعلال الأحاديث المدلّسة يجدها على هذا الضرب المجمل:

(*) هو روّاد بن الجراح أبو عصام العسقلاني أصله من خراسان، صدوق اختلط بآخرة فترك .وفي حديثه عن الثوري ضعف شديد، من التاسعة. التقريب

178- راجع الجرح والتعديل

179- عن تهذيب التهذيب والتقريب

(*) هو شريك بن عبد الله النخعي الكوفي القاضي بواسط ثم الكوفة أبو عبد الله صدوق يخطئ كثيراً، تغيّر حفظه منذ ولي القضاء بالكوفة وكان عادلاً فاضلاً عابداً شديداً على أهل البدع. من الثامنة (التقريب

180- راجع الجرح والتعديل –ميزان الاعتدال

181- راجع علل الحديث

1- أن يكون قام الدليل على أن حديث أولئك بعينه مدلس . وصورته كأن يُسأل الرازي عن سماع المدلس في ذلك الحديث المعين فينص هو على نفيه ويذكر الواسطة.

2- أو يكون في الحديث نكارة وقرت في قلب الناقد فيحمل هذه العلة على احتمال وجود التدليس لغلبة الظن الراجح.

3- أو أن يكون حديث المدلس معروفا لديه من رواية أحد الضعفاء ،بأن يكون مشهورا من روايته ولم يروه غيره فإذا أتى من رواية المدلس معروفا بالأخذ من هذا الضعيف علل بذلك.

بمعنى أن أحاديث المدلسين المنكرة لا ترد لمجرد عنعنتهم فقط بل لابد فيها من وجود التدليس فعلا، أو علة تحمل على تلك العنعنة، أو وجد في الخبر نكارة لغرابة أو مخالفة تكون قرينة على التدليس أيضا فيستنكر على المحدث المدلس بعدم ذكر السماع. وهذه النماذج التي تبين هذا المنهج في التعليل بعض كتب العلل.

من أبرز النماذج نجد أحاديث بقية بن الوليد [182]، و الوليد بن مسلم الدمشقي[183] و الحجّاج بن أرطاة [184]و عبّاد بن منصور[185] و هشام بن حسّان القردوسي [186]، وغيرهم.

والموقف فيها صريح في السبب، وهو "التدليس" بإسقاط الضعيف من أسانيدها وتدليسها برواية الشيوخ الثقات في الغالب، أو بالتكنية عن الضعيف دون تسميته ونحو ذلك.

أ- علل " بقية بن الوليد الحمصي" :

وهو من يقول فيه ابن أبي حاتم الرازي في الجرح و التعديل عن أبيه:" يكتب حديثه ولا يحتج به" وعن أبي زرعة:" ما لبقية عَيْبٌ إلا كثرة روايته عن المجهولين، فإذا حدّث عن الثقات فهو ثقة" [187] و يقول أحمد بن حنبل :" توهمت أنّ بقية لا يحدثّ المناكير إلاّ عن المجاهيل ، فإذا هو يحدث المناكير عن المشاهير فعلمت من أين أُتِي - أَيْ أُتِي من التدليس – ،وقال الحافظ الذهبي :" في حديثه عن ابن جريح عن عطاء عن ابن عباس نسخة دلّسها تسوية عن راو ضعيف ، ذو غرائب وعجائب ومناكير"[188]

ومن الأمثلة: قال بن أبي حاتم الرازي:

"سألت أبي عن حديث رواه بقية عن الأوزاعي ،عن الزهري عن عروة عن عائشة عن النبي ρ قال :إنّ الله عزّ وجل يحب الملحّين في الدّعاء.قال أبي:" حديث منكر، نرى أنّ بقية دلّسه عن ضعيف عن الأوزاعي"[189].

وبتتبع الأثر في هذا الحديث يتحصل أنه من غرائب بقيه به، ولتدليسه فيه. فلقد أسقط بقية بينه وبين الأوزاعي رجلا ضعيفا هو:يوسف بن السفر أبو الفيض الدمشقي " كاتب الأوزاعي الراوية للبواطيل عنه" [190]. فهذا هو المشار إليه بالتدليس في تعليل أبي حاتم " نرى أن بقية دّلسه عن ضعيف عن الأوزاعي " .

ثم إن الحديث قد أورده الحافظ ابن عدي بسنده في كتابه "الكامل " وبين علته حيث يقول "ثنا هنبل بن محمد بن يحي ، ثنا

182- هو بقية بن الوليد بن صائد بن كعب الكلاعي أبو يحمد. صدوق كثير التدليس عن الضعفاء من الثامنة التقريب ويُتعقب بالضعف لأنه كان يدلس تدليس التسوية. تحرير التقريب

183- هو الوليد بن مسلم القرشي أبو العباس الدمشقي ثقة ، لكنه كثير التدليس والتسوية، من الثامنة (ت195 هـ) التقريب

184- هو الحجّاج بن أرطاة بن ثور النخعي أبو رطاة الكوفي القاضي، أحد الفقهاء، صدوق كثير الخطأ والتدليس،من السابعة(ت هـ)، ويُتعقّب بصدوق حسن الحديث مدلس تضعّف روايته إذا لم يصرح بالتحديث. تحرير التقريب

185- هو عباد بن منصور الناجي أبو سلمة البصري القاضي بها صدوق رُمي بالقدر وكان يُدلِّس وتغيّر بآخرة .من السادسة(ت هـ). التقريب .وتعقب بأنه ضعيف ... لسوء حفظه وتغيّره وتدليسه. " تحرير التقريب"

186- هو هشام بن حسّان الأزدي، القردوسي، أبو عبد الله البصري، ثقة من أثبت الناس في ابن سيرين، وفي روايته عن الحسن وعطاء مقال لأنه قيل كان يرسل عنهما ، من السادسة ،التقريب

187- راجع الجرح والتعديل

188- عن التهذيب ، وينظر ميزان الاعتدال والمجروحين وقد ضعفه ابن حبان وأفاض في الترجمة له .وانظر تحرير التقريب .

189- راجع علل الحديث

190- وروى عن الأوزاعي ومالك ،قال أبو زرعة وغيره متروك .وقال الدارقطني متروك ويكذب ، وقال النسائي ليس بثقة ذكروه في الضعفاء،واتهموه بالكذب و رواية الأباطيل وقال البيهقي هو في عداد من يضع الحديث . ينظر الكامل لابن عدي الميزان للذهبي

سليمان بن سلمة ، ثنا بقية ،ثنا يوسف بن السفر عن الأوزاعي عن الزهري ،عن عروة عن عائشة قالت :قال رسول الله ρ إنّ الله يحب المُلحين في الدعاء ". ثم قال : "وهذا كان بقية يرويه أحيانا عن الأوزاعي نفسه فيسقط يوسف لضعفه ، وربما قال : ثنا يوسف ابن السفر عن الأوزاعي ، وربما كنّاه فيقول عن أبي الفيض ،عن الأوزاعي . وكل ذلك يضعفه لأن هذا الحديث يرويه يوسف عن الأوزاعي. والأحاديث التي رواها يوسف عن الأوزاعي بواطيل كلها ." [191] ومنه يتضح إذن بأن التدليس فعل يؤدي إلى رواية المنكر، والوقوع في العلل.

وتتبع الحافظ ابن حبان حديث بقية في مواطن عن عبيد الله بن عمر وأقر بالتدلس من بقية بن الوليد، إذ يقول ابن حبّان:"دخلت حمص وأكبر همي شأن بقية ، فتتبعت حديثه وكتبت النسخ على الوجه ،وتتبعت ما لم أجدْ بعلوّ فرأيته ثقة مأمونا ،ولكنه كان مدلسا. يدلّس عن عبيد الله بن عمر ، وشعبة ، ومالك ما أخذه عن مثل : المجاشع بن عمرو ، والسُّرّي ابن عبد الحميد وعمر بن موسى الميتمي وأشباههم، فروى عن أولئك الثقات الذين رآهم ما سمع عن هؤلاء الضعفاء عنهم فكان يقول:" قال عبيد الله ، وقال مالك فحملوا عن بقية عن عبيد الله ،وبقية عن مالك ،وأسقط الواهي بينهما فالتزق الوضع ببقية وتخلص الواضع من التوسّط ...أهـ [192] .

فهذا النص صريح جدا في تقرير علل بقية كما ترى، فلقد بين فيه ابن حبان تدليس بقية عن عبيد الله بن عمر .

ويقول أحمد بن حنبل :" روى بقية عن عبيد الله مناكير ".[193] ولذلك اتفق أهل العلم بالحديث على عدم الاحتجاج بشيء من حديث المدلسين ما لم يصرح فيه المدلس بالسماع، ولغلبة الظن بتدليسهم وكثرته عن الضّعاف والمجاهيل كابن إسحاق وبقية بن الوليد وحجّاج ابن أرطاة و الوليد بن مسلم... وأضرابهم [194].

هذا، وهناك من الأحاديث الأخرى الناطقة بعلّة التدليس من خلال إسقاط بقية للضعفاء من أشياخه، راجعها أيها الطالب بكتاب العلل للرازي [195]

ب- علل "الوليد بن مسلم الدمشقي"

وهو رجل ثقة لكنه كان كثير التدليس و التسوية و في حديث الأوزاعي خاصة . وقد أنكر عليه عدّة أحاديث، منها:

قال ابن أبي حاتم :سألت أبي عن حديث رواه ابن المصفى عن الوليد بن مسلم عن الأوزاعي عن عطاء عن ابن عباس عن النبي ρ قال: إنّ الله عز وجل وضع عن أمتي الخطأ و النسيان و ما استكرهوا عليه ". وروى ابن المصفى عن الوليد بن مسلم عن الأوزاعي عن عطاء عن ابن عباس مثله ، وعن الوليد عن مالك عن نافع عن ابن عمر مثله وعن الوليد عن ابن لهيعة عن موسى بن وردان عن عقبة بن عامر عن النبي ρ مثل ذلك .قال أبي: "هذه الأحاديث منكرة كأنها موضوعة .وقال أبي: لم يسمع الأوزاعي هذا الحديث، عن عطاء أنه سمعه من رجل لم يُسمه أتوهم أنه عبد الله بن عامر، أو إسماعيل بن مسلم. ولا يصح الحديث ولا يثبت إسناده "[196].

والنقد بالتدليس واضح في هذا التعليل، بحيث قد تصرف المدلس في الحديث فأسقط الضعيف بين الأوزاعي و عطاء.

وهذا ليس بغريب عن الوليد بن مسلم فلقد اشتهر عنه فعل التدليس في خصوص أحاديث الإمام الأوزاعي و ذكروه به في تراجمه، و أنا أسجل هنا ما نقله الحافظ بن حجر في هذا المجال أجمل القصّة في ذلك ونقل فقال: "... قامل ابن معين : سمعت أبا مسهر يقول : كان الوليد ممن يأخذ عن "أبي السفر" حديث الأوزاعي، وكان أبو السفر كذابا وكان الوليد بن مسلم يحدث حديث الأوزاعي عن الكذّابين ثم يُدلسها عنهم ". وعن صالح بن محمد" سمعت الهيثم بن خارجة يقول: قلت للوليد : قد أفسدت حديث الأوزاعي، قال: كيف ؟ قلت: تروي عن الأوزاعي عن نافع، عن الأوزاعي عن الزهري ويحي ابن سعيد، وغيرك يُدخل بين الأوزاعي وبين نافع ،عبد الله بن عامر، وبينه وبين الزهري إبراهيم بن مُرّة وقرّة وغيرها، فما يحملك على هذا ؟ قال: أنبل الأوزاعي عن هؤلاء . قلت : فإذا روى الأوزاعي عن هؤلاء وهم ضعفاء ٬ أحاديث مناكير فأسقطتهم أنتَ وصيّرتها من رواية الأوزاعي عن الثقات، ضَعُفَ الأوزاعي ! قال : فلم يلتفت إلى قولي ..... وعن الحافظ الدارقطني :كان الوليد يرسل، يروي عن الأوزاعي أحاديث عن الأوزاعي عن شيوخ ضعفاء عن شيوخ قد أدركهم

191- الكامل في ضعفاء الرجال

192- كتاب المجروحين وانظر ميزان الاعتدال

193- المرجع السابق ص

194- قاله الحافظ العلائي وهو يذكر بقية بن الوليد في المرتبة الرابعة للمدلسين بجامع التحصيل في أحكام المراسيل ص

195- .وينظر الحديث ..... وغيرها كثير .

196- راجع علل الحديث

الأوزاعي فيسقط أسماء الضعفاء ويجعلها عن الأوزاعي عن نافع وعن عطاء " [197].

فهذه القصص لا تبقي مجالاً للشك في أن نقد الروايات للنكارة هو لتدليسها.

ج- علل "حجّاج بن أرطاة النخعي"

وهو رجل موسوم بالتدليس .جاء في كتاب الجرح والتعديل. قال أبو حاتم: "...حجاج بن أرطاة صدوق يدلس عن الضعفاء، يكتب حديثه، وإذا قال حدثنا فهو صالح لا يرتاب في صدقه وحفظه إذّا بيّن السّماع، ولا يحتج بحديثه، لم يسمع من الزهري ولا من هشام بن عروة ولا من عكرمة-. و عن أبي زرعة: الحجّاج بن أرطاة صدوق مدلس "[198].

ومن مناكيره المدلسة في كتاب العلل، ما يقول فيه ابن أبي حاتم:

"سألت أبي عن حديث رواه مروان بن محمد قال حدثنا ابن عيّاش قال حدثني الحجّاج ابن أرطاة عن الزهري عن أنس بن مالك أنّ رسول الله ρ إستبرأ صفية بحيضة.قال أبي: "هذا حديث منكر جداً، ليس من حديث الزهري عن أنس" [199]

هذا الحديث عن الزهري

ليس هو من حديث الزهري أصلا كما هو التعليل عند ابن أبي حاتم. بل والعلّة فيه الحجّاج، ونكارته تدليسه بحيث يكون قد أخفى حقيقة روايته. ولذلك عاب الناس عليه تدليسه عن الزهري وعن غيره كما يقول الحافظ ابن عدي [200]،ولأنه لم يسمع من الزهري ولا لقيه على قول أحمد بن حنبل، قال أحمد:" يقولون لم يلقى الزهري وكان يروي عن رجال لم يلقهم" [201].

الأعمال الموجهة:

- قراءات تحليلية للأمثلة الحديثية المعللة
- إعداد الطلاب لتقارير علمية حول مدى فهمهم واستيعابهم للملابسات الروائية المستخدمة

197- عن تهذيب التهذيب

198- عن الجرح والتعديل وانظر تعليل أبي حاتم وأبي زرعة لحديثه بالعلل /

199- راجع علل الحديث

200- راجع الكامل لابن عدي

201- عن الجرح والتعديل

الدرس النظري التاسع

دلائل العلّة

تدرك علّة الحديث بتفرد الراوي، وبمخالفة غيره له مع قرائن وملابسات تحيط بالرواية للحديث فتنظم إليها فتنبه العارف بهذا الشأن على الخلل الموجود إمكاناً. و من ذلك يعد التفرّد والمخالفة في علم النقد كاشفان علميان عن العلّة، ودليلان مرشدين إلى وجودها.

والجدير بالذكر هو أن كشف الناقد عن الخلل يتوقف على قدر كبير من الحفظ والفهم والمعرفة للحديث،حيث أن العلل تتفاوت في مستوى الظهور والغموض، بل من العلل ما هو أدق وأغمض ولا يدركه إلاّ الجهبذ الفطن صاحب الذوق الحديثي، والخلفية العلمية الفائقة التي يتمتع بها وتميّزه عن غيره بذلك في علم الحديث.

يقول الإمام مسلم راسما لمنهج التصحيح والتعليل ومعرفة الخطأ وعلل الحديث:

("واعلم (رحمك الله) إنّ صناعة الحديث ومعرفة أسبابه من الصحيح والسقيم إنما هي لأهل الحديث خاصة، لأنهم الحفاظ لروايات الناس، العارفون بها دون غيرهم". "وأن الذي يدور به معرفة الخطأ في رواية ناقلي الحديث-إذا هم اختلفوا فيه-من جهتين:

إحداهما: أن ينقل الناقل حديثا بإسناد فينسب رجلاً مشهوراً بنسب في إسناد خبره خلاف نسبه التي هي نسبته، أو يُسميه باسم سوى اسمه، فيكون خطأ ذلك غير خفي على أهل العلم حين يرد عليهم.

والجهة الأخرى: أن يروي نفر من حفاظ الناس حديثا عن مثل الزهري أو غيره من الأيمة بإسناد واحد ومتن واحد مجتمعون على روايته في الإسناد والمتن، لا يختلفون فيه في معنى فيرويه آخر سواهم عمّن حدّث عنه النَّفَرُ الذين وصفناهم بعينه فيخالفهم في الإسناد، أو يقلب المتن فيجعله بخلاف ما حكى مَنْ وصفنا من الحفاظ فيعلم حينئذ أن الصحيح من الروايتين ما حدّث به الجماعة من الحافظ دون الواحد المنفرد وإن كان حافظاً...") [202] .

فهذا النص للجهبذ الناقد الإمام مسلم بن الحجاج قد أوقفنا على معالم التفرد والمخالفة وكيفية توظيفهما لمعرفة خطأ الحديث وعلله..، بل وجاء عن الحافظ ابن الصلاح في هذا الباب ما يبين دلائل العلة وقرائنها بما يزيد هذا المعنى إيضاحاً، فقد قال في مقدمته على علوم الحديث:

"ويستعان على إدراكها بتفرد الراوي وبمخالفته غيره له، مع قرائن تنظم إلى ذلك تبنّهُ العارف بهذا الشأن على إرسال في الموصول، أو وقف في المرفوع أو دخول حديث في حديث، أو وهم واهم بغير ذلك. بحيث يغلب على ظنه ذلك فيحكم به أو يتردد فيتوقف فيه، وكل ذلك مانع من الحكم بصحة ما وجد ذلك فيه" [203].

و من المعالم في إدراك علة الحديث بالتفرد، يقول الناقد أبو حاتم الرازي أيضا: "ويُعلم سقمه وإنكاره بتفرد ممن لم تصح عدالة بروايته" [204].

ويقول الإمام أبو داود في باب التفرّد أيضا:

"... فإنه لا يُحْتَجُّ بحديث غريب ولو كان من رواية مالك، ويحيى بن سعيد والثقات من أيمة العلم. ولو احتج رجل بحديث وجدت من يطعن فيه، ولا يحتج بالحديث الذي قد احتج به إذا كان الحديث غريباً شاذاً. فأما الحديث المشهور المتصل الصحيح فليس يقدر أن يردّه أحد. وقال إبراهيم النخعي: كان يكرهون الغريب من الحديث" [205].

ويقول الحافظ ابن رجب الحنبلي:

"وأمّا أكثر الحفاظ المتقدمين فإنهم يقولون في الحديث إذا تفرّد به واجد وإنْ لم يرو الثقات خلافه "إنه لا يتابع عله"، ويجعلون ذلك علّة فيه، اللّهم إلاّ أن يكون ممن كثر حفظه واشتهرت عدالته وحديثه كالزهري ونحوه، وربما يستنكرون بعض تفردات الثقات الكبار أيضا، ولهم في كل حديث نقد خاص وليس عندهم لذلك ضابط يضبطه" [206].

---

[202] - مسلم بن الحجاج، كتاب التمييز 218 و 170- 172

[203]- علوم الحديث82/81

[204]- مقدمة كتاب الجرح والتعديل 351.

[205]- شرح علل الترمذي412/1-413.

[206]- شرح علل الترمذي352/1.

وعليه، فإذا كانت العلل تدرك بالتفرد والمخالفة، وأن ذلك متوقف-كما رأينا من فحوى تلك النصوص-على تتبع القرائن التي تنظم إليها، فكأن الحكم إذن على الحديث تصحيحاً أو تعليلاً لا يمكن إلاّ بعد معرفة هاتين المسألتين-أي التفرد والمخالفة-.

ومن يتتبع مواد كتب العلل سوف يقف على التطبيق العملي لهاتين المسألتين في الأحاديث المعللة بلا شك.

الأعمال الموجهة

- حفظ الطلاب للنصوص المذكورة
- توجيه الطلاب للفهم الصحيح لتلك النصوص من خلال إعداد تقرير فردي حول مضمونه

التفرد

تعريفه

الأصل في الحديث المقبول أن يكون مشهوراً. ويُراد بالتفرّد: أنْ يروِيَ شخص من الرواة حديثا دون أن يشاركه الآخرون[207]- في روايته-.

واسْتبْيَاناً لمعالم منهج نقاد الحديث في تتبع دلائل العلة في الأحاديث، وقرائن الخطأ والصواب فيهما، أسوق المثالين التاليين:

الأول: يقول فيه ابن أبي حاتم الرازي: "سألت أبي عن حديث رواه أحمد بن عبدة، عن يحيى بن كثير- قال أبي:وهو والد كثير بن يحيى، وكنيته أبو النضر وليس بالعنبري- عن عطاء بن السائب عن محارب ابن دثار عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال:توضئوا من لحوم الإبل ولا توضأوا من لحوم الغنم.سمعت أبي يقول:كنت أنكر هذا الحديث لتفرده فوجدتُ له أصلاً من حديث ابن المصفى عن بقية قال:حدثني فلان سماه عن عطاء بن السائب عن محارب عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم بنحوه.قال:وحدثني عبيد الله بن سعد الزهري قال حدثني عمي يعقوب عن أبيه عن ابن إسحاق حدثني عطاء بن السائب الثقفي أنه سمع محارب بن دثار يذكر عن ابن عمر بنحوه هذا ولم يرفعه.قال أبي:حديث ابن إسحاق أشبه، موقوف" [208].

الثاني: ويقول فيه ابن أبي حاتم الرازي: "سألتُ أبي عن حديث رواه أحمد بن حنبل، وفضل الأعرج عن هشام بن سعيد أبي أحمد الطالقاني، عن محمد بن مهاجر عن عقيل بن شبيب، عن أبي وهب الجشمي وكانت له صحبة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: سموا أولادكم أسماء الأنبياء، وأحسن الأسماء عبد الله وعبد الرحمن، وأصدقها حارث وهمام، وأقبحها حرب ومرة، وارتبطوا الخيل وامسحوا على نواصيها وقلدوها ولا تقلدوها الأوثان". قال أبي: "سمعتُ هذا الحديث من فضل الأعرج وفاتني من أحمد، وأنكرته في نفسي وكان يقع في قلبي أنه أبو وهب الكلاعي صاحب مكحول وكان أصحابنا يستغربون فلا يُمكنني أنْ أقول شيئاً لما رواه أحمد". ثم قدمتُ حمص فإذا قد حدثنا ابن المصفى عن أبي المغيرة قال حدثني محمد بن المهاجر قال حدثني عقيل بن سعيد عن أبي وهب الكلاعي قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم.

وأخبرنا أبو محمد- قال: وحدثنا به أبي مرة أخبرني قال حدثنا هشام عن عمار بن يحيى ابن حمزة عن ابن وهب عن سليمان بن موسى قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم .

قال أبي: فعلمتُ أن ذلك باطل، وعلمتُ أن إنكاري كان صحيحاً، وأبو وهب الكلاعي هو صاحب مكحول الذي يروي عن مكحول واسمه عبيد الله بن عبيد وهو دون التابعين يروي عن التابعين وضربه مثل الأوزاعي ونحوه، فبَقيتُ مُتعجباً من أحمد بن حنبل كيف خفي عليه فإني أنكرته حين سمعت به قبل أن أقف عليه. قلتُ لأبي: هو عُقيل بن سعيد أو عقيل بن شبيب، قال: مجهول لا أعرفه" [209].

ففي هذين المثالين تصريح واضح على مبدإ الظن بنكارة الحديث على أنه غريب،ثم من التراجع عن ذلك لما وجد للأول متابعة فصار دليلا علميا أخر على المشاركة ونفي الغرابة. فجاء التراجع عن نكارته - في تفرّد يحيى بن كثير بروايته عن عطاء - مسلكا منهجيا في التعامل مع الحديث....،ثم هذا ما نقف عليه مرة أخرى من خلال الموقف في المثال الثاني الذي نراه كنتيجة عامة في المنهج ألا وهو مبدأ النظر في الرواية الحديثية من خلال دلائل العلة كالتفرد هنا. فلقد سأل إبن أبي حاتم والده -من منطلق الظن بالغرابة - عن هذين الحديثين، فكان جواب أبي حاتم أيضا بما كان قد خلج بصدره فيهما:" كنت أُنكر هذا الحديث لتفرده فوجدتُ له أصلاً...." و" سمعت هذا الحديث من فلان....وأنكرتُه في نفسي وكان يقع في قلبي أنه فلان....وكان أصحابنا يستغربون.....ثم قدمت حمص....فعلمت أن ذلك باطل، وعلمت أن إنكاري كان صحيحاً....وأني أنكرته حين سمعتُ به قبل أن أقف عليه...".

وإن هذا بالنهاية ليؤكد الإعداد المنهجي في النقد بالتفرد، بحيث يعد أيضا منكراً ولا يُقبل إلاّ بأصل متابع معروف.

---

207 - الموازنة بين منهج المتقدمين والمتأخرين ص 15.

208 - علل الحديث1/ 28(48)

209- علل الحديث 312/2 (2451).

فهكذا كان حس هؤلاء النقدة مُرهفاً اتجاه المرويات الحديثية، وهكذا كانوا يقولون فيها بعلم ووفق منهج أساسه الحفظ والفهم والمعرفة لا غير. وهو ما يجعلهم يتميزون عن غيرهم من علماء الحديث، وحتى على أقرانهم في هذا الاختصاص الدقيق.

و المستعرض لمواد كتب العلل عامة فسيقف على كَمٍّ هائل من المنتقدات بسبب التفرد أو الغرابة المُفضية في الغالب إلى تضعيف الحديث بحيثيات التفرد. و إن القرائن لتتلمس من التتبع للأحاديث وجمع طرقها والمقارنة بينها في مصادر الحديث. و في هذا الصنيع من النقاد مسلكا معلوما قد أشار إليه الخطيب البغدادي حين قال: "السبيل إلى معرفة علّة الحديث أن يجمع بين طرقه، وينظر في اختلاف روايته، ويعتبر بمكانهم من الحفظ ومنزلتهم من الإتقان والضبط" [210].

وعن ابن معين: " لو لم نكتب الحديث من خمسين وجهاً ما عرفناه" [211].

وقال الحافظ ابن حجر في ذات الأمر:" ثم الوهم إن اطلع عليه بالقرائن الدالة على وهم الراوي من وصل مرسل أو منقطع، أو إدخال حديث في حديث أو نحو ذلك من الأشياء القادحة. وتحصلُ معرفة ذلك بكثرة التتبع، وجمع الطرق..." [212].

والجدير بالعلم لدى الطلاب بعد هذا الكلام، أنّ التفرّد ليس بعلّة في كل أحواله. ولكنه كاشف عن العلة، مرشد إلى وجودها وينبه الناقد على أمر ما. وهو الأمر الذي نقرأه عند الحافظ ابن رجب الحنبلي الذي يقول:

"وأما أكثر الحفاظ المتقدمين، فإنهم يقولون في الحديث إذا تفرد به واحد-وإن لم يرو الثقات خلافه-: "إنه لا يتابع عليه"، ويجعلون ذلك علّة فيه.... وربما يستنكرون بعض تفردات الثقات الكبار أيضا ولهم في كل حديث نقد خاص، وليس عندهم لذلك ضابط يضبطه" [213].

أي أنّ الانفراد في الغالب دال على وجود خلل ما في حديثهم.

الأعمال الموجهة:

توجيه الطلبة للقراءة المنهجية للنصوص الواردة في الدرس والتعرف على موضوعها من مضانها الأصلية

إلزام الطلاب بحفظ النصوص النقدية الواردة في تعليل أحاديث الدرس والتدرب على تحليل مصطلحاتها

---

210 - علوم الحديث لابن الصلاح 117

211 - تذكرة الحفاظ430/1- و انظر كتاب المجروحين لابن حبان33/1

212 - نزهة النظر 44.

213 - شرح علل الترمذي 352/1.

ألفاظ تعليل التفرّد

يعبر النقاد على التفرد بما يريدون غرابة الخبر فيقولون: "تفرد به فلان" أو " هذا حديث لم يروه غير فلان " أو " تفرد فلان برواية هذا الحديث " أو " لا يعرف هذا الحديث من حديث فلان ولا يحتمل أن يكون عن فلان " أو" ليس هذا من حديث فلان" أو " لا أعلم أحداً تابع هذه الرواية " أو "لم يتابع فلان على توصيل هذا الحديث " أو" هذا حديث منكر لم يروه غير فلان " أو " منكر لا أصل له من حديث فلان ولا أعلم فلانا سمع من فلان ولا روى عنه " أو " هذا خطأ إنما هو عن فلان قوله وفلان ضعيف الحديث " أو "هذا وهم لم يروه غير فلان لا يحتمل أن يكون هذا من حديث فلان "أو " هذا منكر وفلان ضعيف "....

وربما اكتفى بعضهم في التعليل بأنّه " منكر "- فقط- فيقولون: " هذا منكر ". والذي يتبيّن بعد النظر أنه من غرائب فلان وأوهامه، وقد تم إطلاق المنكر على لسان النقدة على تفردات الثقات، وعلى الصدوقين وهم ليسوا بضعفاء ولم يخالفوا. [214]

والمعلوم في قواعد علوم الحديث أنه ما كان ظاهره من رواية ضعفاء فإن تفرده قد يعدُ طبيعياً، لأن الضعيف في الواقع الغالب هو الذي ينفرد بشيء غير معروف عند الثقات. وأما ما كان من الثقات، فهو لوهمه وخطئه حيث يتفرد بشيء دون طبقته من أصحابه في شيخهم الإمام المكثر المشهور إلاّ إذا تبين بالقرائن أنه نتيجة لحفظه وإتقانه أو ضبطه لحديث ذلك الشيخ.

والأمثلة ستسعف الطالب المتأمل، وهاته فقرٌ منها على سبيل التمثيل في التعليل بالتفرّد :

المثال الاول:

- يقول ابن أبي حاتم معلا حديث: (عليكم بقيام الليل فإنه دأب الصالحين قبلكم وإن قيام الليل تكفير للسيّئات): "قال أبي: هو حديث منكر لم يروه غير معاوية، وأظنه من حديث محمد بن سعيد الشامي الأزدي، فإنه يروي هذا هو بإسناد آخر" [215].

بينما معاوية بن صالح هو ممن يروى له: الإمام البخاري في جزء القراءة خلف الإمام والإمام مسلم، وأصحاب السنن الأربعة، ووثقه الأيمة منهم: أحمد بن حنبل، وابن مهدي والعجلي، والنسائي، وأبو زرعة الرازي، وابن سعد، وابن حبان... [216]، ولو أن له أوهام يقول فيها ابن عدي:" له حديث صالح وما أرى بحديثه بأساً وهو عندي صدوق إلاّ أنه يقع في حديثه إفرادات" [217]. ومنهم من يرى أنه وسط ليس بالثبت ولا بالضعيف. و لخص الحافظ ابن حجر حاله فقال: "صدوق له أوهام" [218].

هكذا ترى إبني الطالب مثل هذه الألفاظ وغيرها كثير جداً يرد في نقد الغرائب، وقد تأتي في أساليب واضحة الدلالة كمثل " تفرد به فلان "، " هذا حديث لم روه غير فلان "، " تفرد فلان برواية هذا الحديث "، "لم يتابع فلان عليه ".... وهكذا بما هو شائع عند جمهور النقدة والمحدثين.

المثال الثاني:

214- انصب الإطلاق لمصطلح النكارة في كتب العلل على ما يخطىء فيه الراوي منفرداً كان أو مخالفاً. ويُراد به الغرائب من الثقات ومن الضعفاء أيضا. ثم إن أن مصطلح المنكر عند الأيمة النقاد أعم وأشمل من غيره حيث أن المنكر في منهج نقدهم "كل حديث غير معروف عن مصدره أو هو خطأ في نسبته إلى راويه سواء أكان بتفرد أو مخالفة" فمن إطلاقات القوم على الأفراد والغرائب قول الإمام أحمد: "لا تكتبوا هذه الأحاديث الغرائب فإنها مناكير وعامتها عن الضعفاء". شرح علل الترمذي 408/1 علوم الحديث لابن الصلاح ص 244. و ينظر تدريب الراوي 107/2.

215 - علل الحديث 125/1 برقم 346.

216 - ينظر أقوال الأيمة المذكورين من تهذيب ابن حجر 108/4 وما بعدها . و تحرير التقريب 394/3 (6762).

217- الكامل في ضعفاء الرجال 407/6.

218- تقريب التهذيب 955 (6810).

- ويقول ابن أبي حاتم: "سألت أبي عن حديث رواه شبابة عن شعبة عن بكير بن عطاء عن ابن يعمر أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الدباء والمزفت". قال أبي: هذا حديث منكر لم يروه غير شبابة ولا يعرف له أصل" [219].

هذا حديث ينفرد به شبابة بن سوّار الفزاري-وهو من الثقات الحفاظ- ويطلق عليه التعليل الذي يفيد غرابته من الوجه الذي روى به شبابة فقد انقلب عليه حديث على حديث آخر يرويه شعبة.

وإنما يستغرب الحديث لأنه تفرد به شبابة عن شعبة، وشعبة لا يروي بهذا الإسناد أي:" عن بكير بن عطاء عن ابن يعمر أن النبي..." هذا الحديث وإنما يروي به حديثا آخر وهو "الحج عرفة" المعروف عند أهل الحديث بهذا الإسناد. وهذه أقوال النقاد في نقد هذا الحديث تؤكد استغرابه وتعليله.

قال الترمذي في كتابه العلل: " هذا حديث غريب من قبل إسناده، لا نعلم أحداً حدّث به عن شعبة غير شبابة. وقد رُوِيَ عن النبي صلى الله عليه وسلم من أوجه كثيرة أنه نهى أن ينتبذ في الدُّباء المزفت، وحديث شبابة إنما يستغرب لأنه تفرد به عن شعبة.

وقد روى شعبة وسفيان الثوري بهذا الإسناد عن بكير بن عطاء عن عبد الرحمن بن يعمر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: الحج عرفة. فهذا الحديث المعروف عند أهل الحديث بهذا الإسناد" [220].

فلقد تفرد إذن "شبابة" وهو ثقة بهذا الحديث دون سائر أصحاب شعبة، فأتى بشيء غير معروف عن شعبة بذاك الإسناد. فلشهرة هذا الحديث بغير هذا الإسناد أثار ذلك ريبة في نفس الناقد فكان التفرد عندئذ دليلاً على نكران الحديث بذاك الإسناد الذي أتى به شبابة.

الأعمال الموجهة:

- مناقشة الأمثلة الواردة في الدرس، والتدرب على تحليل مصطلحاتها النقدية
- قراءة الطلاب للأمثلة الحديثية الواردة في الدرس من مضانها

219- علل الحديث 27/2 برقم 1557.

220- العلل للترمذي: المطبوع مع السنن، آخر الجزء الخامس ص 761.

الدرس النظري الحادي عشر

المخالفــة

تعريفها

تعتبر المخالفة من دلائل العلة، ووسيلة يستعان بها على كشف الخطأ والوهم في الرواية كما هي قرينة في التعليل تقدح في صحة الحديث غالباً متى كان الاختلاف اختلافاً حقيقياً.

ولا يوجد تعريف محدد للمخالفة في الاصطلاح من الناحية النظرية إلاّ مما يظهر من خلال الأحكام الجزئية لأيمة النقد، أو من صور الاختلاف كمثل: ما اختلف فيه زيادة أو نقصانا من حذف لراو من السند أو إضافة فيه، أو تغيير اسم ولا يشارك فيه الرواة بعضهم بعضا، أو اختلاف بوصل وإرسال أو اتصال وانقطاع أو اختلاف في الجمع والإفراد أو اختلاف الرواة في المتن زيادة في بعض ألفاظه أو نقصان منه، أو رفعاً ووقفا، أو لغير ذلك مما يعد اختلافا بين الرواة ويغاير بعضهم بعضاً في الواقع الصحيح من رواية الشيوخ وسياق الحديث إن في الإسناد أو المتن، وبالقرينة الدالة على أن كل هذا من الخطأ.

ولقد اعتنى المحدثون النقاد بإبراز هذه المسائل العلمية، فأجاد الإمام مسلم بن الحجاج إذ صور لنا جانبا من مسألة الاختلاف والمخالفة في الأحاديث وكأنه عرف أو وقف على ماهيتها الاصطلاحية فقال في كتابه التمييز:

"إن الذي يدور به معرفة الخطأ في رواية ناقل الحديث إذا هم اختلفوا فيه من جهتين:

أحدهما: أن ينقل الناقل حديثاً بإسناد فينسب رجلاً مشهوراً بنسب في إسناد خبره خلاف نسبته التي هي نسبته، أو يسميه باسم سوى اسمه فيكون خطأ ذلك غير خفي على أهل العلم حين يرد عليهم.

والجهة الأخرى: أن يروي نفر من حفاظ الناس حديثاً عن مثل الزهري أو غيره من الأيمة بإسناد واحد ومتن واحد مجتمعون على روايته في الإسناد والمتن لا يختلفون فيه في معنى، فيرويه آخر سواهم عمن حدث عنه النفر الذين وصفناهم بعينه، فيخالفهم في الإسناد، أو يقلب المتن فيجعله بخلاف ما حكى من وصفنا من الحفاظ فيعلم حينئذ أنّ الصحيح من الروايتين ما حدّث الجماعة من الحفاظ دون الواحد المنفرد وإن كان حافظا. وقال: على هذا المذهب رأينا أهل العلم بالحديث يحكمون في الحديث" [221].

فهذا نص في غاية البلاغة في موضوع التعليل بالمخالفة، فقد ذكر فيه الإمام مسلم وجه الاختلاف، ودوره في التعليل مع قرائن الترجيح بين المختلف من المرويات.كما يشير إلى حقيقة المخالفة وقداحتها الحديث متى كانت على خلاف ما حكى حفاظ الرواة عن مصدرهم.

والذي يبدو لنا ويتعين في الاختلاف المعتبر تعليلا، وحتى يكون قادحا: أن يكون الحديث عن مصدر متحد، وهذا هو الضابط للاختلاف المقصود في التعليل وهو أن يكون معتبرا وقادحا. وفي ذلك يقول الحافظ ابن الصلاح: "وينبغي في التعارض أن يكون المخرج واحدا، وإلاّ فتعد الوجوه المختلفة طرقا مستقلة" [222].

أضرب المخالفة

يتوطن الاختلاف في السند والإسناد والمتون والألفاظ، ويتنوع التعارض والتغاير فيها أنواعا، كتعارض الوصل والإرسال، أو تعارض الوقف مع الرفع أو تعارض الاتصال والانقطاع أو تعارض زيادة رجل في أحد الإسنادين أو تعارض الزيادة والنقصان في المتون ... .

وينتج في مثل هذه المتعارضات، الإدراج في الحديث، والتصحيف فيه، والقلب ودخول حديث في حديث، وغير ذلك من العلل بسبب الاختلاف القادح المعلول.

وفي منهجية فك التعارض، تُستخدم المنهجية العلمية المسماة "المعارضة أو المقارنة" بين مرويات الراوي أو ما عند غيره من الحفاظ، تمييزا بين الصحيح والمعلول، وافتكاكا للصواب من الخطأ وللخطأ من الصواب فيها، إن في الإسناد أو المتن. ويقول الخطيب البغدادي: "السبيل إلى معرفة علة الحديث، أن يجمع بين طرقه وينظر في اختلاف رواته"[223].

221-كتاب التمييز 171-172.

222- مقدمة ابن الصلاح مع التقييد والإيضاح 94 و117.

223- علوم الحديث لابن الصلاح 81-82.

وعن الإمام مسلم: "وعلامة المنكر في حديث المحدث إذا ما عرضت روايته للحديث على رواية غيره من أهل الحفظ والرضى خالفت روايته روايتهم أو لم تكد توافقها[224]-وقال: "فبجمع الطرق، ومقابلة بعضها ببعض يتميز صحيحها من سقيمها... ولذلك أضعف أهل المعرفة بالحديث.... نقلة الأخبار لرواياتهم الأحاديث المستنكرة التي تخالف روايات المعروفين من الحفاظ" [225].

الأعمال الموجهة:

- إعداد الطلاب لتقارير حول مفهوم مصطلح المخالفة من خلال ما نص عليه الإمام مسلم
- حفظ الطلاب للنصوص علماء الحديث الواردة في الدرس من مضانها.
- قراءة توجيهية من الأستاذ للنصوص الواردة في الدرس من خلال المذكرة وتدريب الطلاب على تحليل مصطلحاتها .

الدرس النظري الثاني عشر

قرائن المخالفة قبولا وردًّا

تتنوع المخالفة باعتبار قائلها، وتتحكم فيها القرائن قبولا وردا. فمتى صدرت المخالفة من ضعيف ردت مخالفته وحكم عليها بالضعف والنكارة وكانت حالة الراوي قرينة فيها على رد مخالفته كما تُرد أفراده من باب أولى.

أما ما كان من جهة ثقة، فهذا يحتاج إلى قرائن تجلي حكمه قبولا وردا. فلقد تعددت عند النقاد الأمارات الدالة على إصابة الثقة وخطئه في باب المخالفة، وقام منهج تعليلهم بالمخالفات في الأحاديث على غلبة الظن بترجيح أحد الوجوه على الآخر بالقرائن التي تحفه وليس عندهم لذلك ضابط مطرد يضبط هذه العملية في جميع الأحاديث، بل لهم في كل حديث نقد يخصه، و هو المقرر بكلام أيمة هذا الشأن حيث يقول الحافظ ابن حجر:

"إن تعليلهم الموصول بالمرسل أو المنقطع والمرفوع بالموقوف أو المقطوع ليس على إطلاقه، بل ذلك دائر على غلبة الظن بترجيح أحدهما على الآخر بالقرائن التي تحفه"[226].

وعن الحافظ السخاوي: "إنه لا يحكم في تعارض الوصل والرفع مع الإرسال والوقف بشيء معين، بل إن كان من أرسل أو وقف من الثقات أرجح قدم وكذا بالعكس" [227].

وقرره بذلك أيضا الحافظ العلائي، فقال: "كلام الأيمة المتقدمين في هذا الفن... يقتضي أنهم لا يحكمون في هذه المسألة بحكم كلّي بل عملهم في ذلك دائر مع الترجيح بالنسبة إلى ما يقوي عند أحدهم في كل حديث" [228].

فلا يحتكم إذن على المخالفة من الثقات إلاّ بناء على القرائن التي تحف بالروايات الحديثية والملابسات التي حصلت بها المخالفة المعينة. والقرائن غير مطردة فمنها قرائن قبول، وقرائن رد. وتوضيحنا لك أيها الطالب سيكون فيمايالي:

أولا: قرائن القبول

هي تلك التي تدل على أن المخالفة هي مخالفة محتملة غير قادحة. والمقصود بالاختلاف غير القادح، ما قام على أساس: تعدد أوجه الرواية القائم على تحديث الشيخ المصدر في الحديث بكل الأوجه، ثم أداه الرواه عنه كما سمعوه منه وإن اختلفوا وهم جميعا أصحاب لذلك المصدر.

فإذا دلت القرائن على أن المخالفة أساسها تعدد الأوجه والطرق، اعتمد هذا الاختلاف وقبلت المخالفة وكان الاختلاف اختلافا غير حقيقيا.

224- مقدمة صحيح مسلم ص 7.

225- كتاب التمييز ص 162.

226- النكت 746/2.

227 - فتح المغيث 218/1.

228 - عن توضيح الأفكار 344/1.

وهذا لما تقرر أيضا في مسألة ما يستعان به من التفرد والمخالفة على كشف العلة في الأحاديث، من أنه هو: ذلك النوع الذي يدل على الخطأ والوهم فقط". وعند ابن الصلاح في مبحث العلة قوله: "ويستعان على إدراك العلة بتفرد الراوي وبمخالفته غيره له، مع قرائن تنظم إلى ذلك تنبه العارف بهذا الشأن على أنه خطأ ووهم" [229].

فليس إذن كل اختلاف وارد يعلل، أو هو مضطرب فيه ويؤدي إلى العلة ووجود الاضطراب. إذ إن ما يشبه أن يكون اضطرابا ينتفي عن الحديث- على مسلك النقاد- إذا جمع بين الوجوه المختلفة بالقرينة التي تؤكد انتفاء التعارض فيه. وانتفاؤه هو بتعدد أوجهه.

لأن العلة القادحة-كما قال ابن الصلاح- هي ما دلت على الوهم والخطأ فكان الخطأ قادحا في صحة ما وقع فيه الخطأ لا غير، بحيث ما تحقق صدقه بالقرينة الصحيحة أو بالجامعة لا يعد علة.

ومن التعدد، ما احتمل وروده عن كثير الرواية، وواسع الاطلاع فإن الروايات تقع له من أوجه مختلفة متعددة فيرويها هو كما سمعها، ويتلقاها الرواة عنه كذلك ويؤدونها على حالها إفرادا أو جمعا فيقع الاختلاف عنه. فمثل هذه المخالفة تعد مخالفة مقبولة معتمدة على قرينة سعة الاطلاع.

وقد يكون من يجمع الوجهين أو الأوجه كلها بسماع صحيح عن الشيخ هو القرينة الفاصلة الأخرى في المسألة أيضا. وفي هذا يقول الحافظ ابن رجب:"فاختلاف الرجل الواحد في الإسناد، إن كان متهما، فإنه ينسب به إلى الكذب، وإن كان سيئ الحفظ ينسب به إلى الاضطراب وعدم الضبط. وإنما يحتمل مثل ذلك ممن كثر حديثه، وقوي حفظه كالزهري، وشعبه ونحوها" [230].

كما، ويتجلى هذا التحقيق المذكور من خلال ما أرسي من القواعد في هذا المجال ومن ذلك قول الحافظ ابن رجب أيضا: "إذا روى الحفاظ الأثبات حديثا بإسناد واحد وانفرد واحد منهم بإسناد آخر: هل يرد قول من تفرد بذلك الإسناد لمخالفته الأكثرين له؟ أم يقبل قوله لثقته وحفظه ؟ ويقوى قبول قوله إن كان المروي عنه واسع الحديث يمكن أن يحمل الحديث من طرق عديدة، كالزهري والثوري، وشعبة، والأعمش" [231].

تصحيح الاختلاف بقرينة سعة الاطلاع.

وإليك ابني الطالب هذه التطبيقات من كتاب علل الحديث لابن أبي حاتم

المثال الأول

يقول ابن أبي حاتم: "سألت أبي عن حديث اختلف على أبي إسحاق الهمداني رواه زهير عن أبي إسحاق، عن أبي عبيدة، عن عبد الله بن مسعود. وروى الثوري وإسرائيل عن

أبي إسحاق، عن أبي الأحوص عن عبد الله أنه قال: من قرأ القرآن فليتعلم الفرائض. وذكر الحديث.فسمعت أبي يقول: كلاهما صحيح كان أبو إسحاق واسع الحديث" [232].

المثال الثاني

يقول ابن أبي حاتم: "سألت أبي وأبا زرعة عن حديث رواه أبو الأحوص عن أبي إسحاق عن العيزار بن حريث عن أبي بصير عن أبي بن كعب عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: أثقل الصلاة على المنافقين صلاة العشاء والفجر ولو يعلمون ما فيهما... الحديث. قال أبو محمد:- ورواه شعبة، والحجاج بن أرطاة عن أبي إسحاق، عن عبد الله بن أبي بصير عن أبيّ بن كعب عن النبي صلى الله عليه وسلم. ورواه الثوري واختلف عنه، فقال وكيع: عن الثوري. وقال غيره عن أبي إسحاق عن عبد الله بن أبي بصير عن أبي بصير عن أبي عن النبي صلى الله عليه وسلم. ورواه زهير بن معاوية، وزكريا ابن أبي زائدة، وجرير بن حازم عن أبي إسحاق عن عبد الله بن أبي بصير عن أبيه عن أبيّ عن النبي صلى الله عليه وسلم. فقال أبي: "كان أبو إسحاق واسع الحديث، يحتمل أن يكون سمع من أبي

229- علوم الحديث 53.

230- شرح علل الترمذي 143/1-144. يقول د/ نور الدين عتر :"هذا تنبيه هام من الحافظ ابن رجب يوضح فيه الفرق بين من يروي الحديث على أكثر من وجه بسبب خلطه أو كذبه، وبين من يروي على عدة أوجه مسموعة له، لسعة حفظه وعلمه. فأودع هذا التحقيق سويداء قلبك، فإنه عزيز دقيق .وحاصل المراد أنّ الراوي إذا روى الحديث بسند ثم رواه من طريق آخر أو أكثر: فإن لم يكن ممن كثر حديثه وقوي حفظه ، فإن هذا يدل على اضطرابه، لسوء حفظه أو لاتهامه بالكذب. وإن كان من الحفاظ المتقنين الذين كثر حديثهم وقوي تمييزهم للأسانيد فإن هذا يقبل منه، لأنه يروي الحديث على عدة أوجه مسموعة له عن عدد من الرواة ". عن الدكتور عتر بهامش شرح علل الترمذي لابن رجب 144/1

231- شرح علل الترمذي 719/2.

232- علل الحديث 50/2 (1634).

بصير، وسمع من ابن بصير عن أبي بصير، وسمع من العيزار عن أبي بصير.....، وقال أبي: وسمعت سليمان بن حرب قال: أخبرني وهب ابن جرير قال: قال شعبة: أبو إسحاق قد سمع من عبد الله بن أبي بصير، ومن أبي بصير كلاهما هذا الحديث"[233].

المثال الثالث

يقول ابن أبي حاتم: "سألت أبي عن حديث رواه سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن حلاس عن أبي رافع عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم فيمن أدرك من صلاة الصبح ركعة قبل أن يطلع الشمس فطلعت الشمس فليصل إليها أخرى.فقلت له: ما حال هذا الحديث؟ قال أبي: قد روى هذا الحديث معاذ بن هشام عن أبيه عن قتادة عن عذرة بن تميم عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم. ورواه همام بن يحيى عن قتادة عن النضر بن أنس عن بشير بن نهيك عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله. قال أبي: أحسب الثلاثة كلها صحاح وقتادة كان واسع الحديث،وأحفظهم سعيد بن أبي عروبة قبل أن يختلط ثم هشام ثم همام" [234].

فهذه نماذج بارزة تنطق بتصحيح الاختلاف متى كان ذلك الاختلاف محتملا وبقرينة الاختلاف عن واسع الرواية .

وبما أن للنقاد في كل حديث كان لهم نقد خاص به، وأن القرائن في التعليل والتصحيح غير مطردة، فقد لا يسير هذا المنهج على قاعدة القبول لمثل هذا الاختلاف في جميع ما اختلف فيه عن واسع الرواية. إذ أن النقاد قد يرجحون أيضا أحد الوجوه ولا يصيرون إلى الجمع بتعدد الطرق حيث يتبين عندهم أن مأخذ الترجيح كان قويا.

وهذا كله تجسيدا لقاعدة مسطرة في باب علم العلل وهي: " أن لكل حديث نقد خاص وليس عندهم لذلك ضابط يضبطه " و" أنهم لا يحكمون في ذلك بحكم كلي ويدور عملهم مع الترجيح بالنسبة إلى ما يقوى عند أحدهم في كل حديث... "[235].

ومن التطبيقات العملية البارزة من خلال كتاب العلل أيضا ستجد الصنيع التالي:

قال ابن أبي حاتم الرازي: "سألت أبي عن حديث رواه محمد بن فضيل بن غزوان عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن للصلاة أولا وآخرا، وإن أول وقت الفجر حين يطلع الفجر. وذكر مواقيت الصلاة.قال أبي:"هذا خطأ وهم فيه ابن الفضيل، يرويه أصحاب الأعمش عن الأعمش عن مجاهد قوله" [236].

لقد ذهب ابن أبي حاتم في هذا الحديث إلى توهيم "محمد بن الفضيل بن غزوان[237]" عن الأعمش، وتعليله بأثر مجاهد الموقوف برواية الثقات من أصحاب الأعمش. ولم يذهب إلى الجمع بتعدد الطرق بحجة الاختلاف على الحافظ واسع الرواية وهو الإمام الأعمش. وذلك لأن مأخذ الترجيح هنا هو أقوى من أن يؤخذ بقرينة الاختلاف على واسع الرواية، بحيث تبين أن محمد بن الفضيل قد أخطأ في هذا الحديث عن الأعمش- وهو ثقة- لكنه عند النقاد لم يكن من كبار أصحاب الأعمش[238] كشعبة أو الثوري أو أبي معاوية أو يحيى القطان وأضرابهم كأبي إسحاق الفزاري، وعبثر بن القاسم وزائدة بن قدامة.

فهؤلاء الثلاثة-في الواقع- قد رووا الحديث عن الأعمش عن مجاهد قال: كان يقال إن للصلاة أولا وآخرا.....الحديث. وهو عند الترمذي يقول فيه بعد إيراد له مرفوعا...عن محمد بن فضيل به: قال حدثنا هناد حدثنا أبو أسامة عن أبي إسحاق الفزاري عن الأعمش عن مجاهد قال: كان يقال: إن للصلاة أولا وآخرا... فذكر نحو حديث الأعمش

233- علل الحديث 102/1 (277).

234- علل الحديث 85/1 (228).344/1

235- يراجع هذا الأمر عند ابن حجر في النكت 746/2 ،و شرح علل الترمذي لابن رحب353/1

236- علل الحديث 101/1 (273)

237- محمد بن فضيل بن غزوان، الضبي مولاهم، أبو عبد الرحمن الكوفي، صدوق عارف رمي بالتشيع، من التاسعة." تقريب التهذيب 889 (6267) .

238- قال الدارقطني: "أرفع الرواة عن الأعمش: الثوري وأبو معاوية ووكيع، ويحيى القطان، وابن فضيل وقد غلط عليه في شيء. شرح علل الترمذي 535/2.

نحوه بمعناه، وسمعت محمدا- يعني البخاري- يقول حديث الأعمش عن مجاهد في المواقيت أصح من حديث محمد بن فضيل عن الأعمش. وحديث محمد بن فضيل خطأ، أخطأ فيه محمد بن فضيل"[239].ولقد أراد الترمذي برواية أثر مجاهد أن يذكر إسناده ليدلل على الرواية التي صوّبها الإمام البخاري وهي وقف هذا الحديث من كلام مجاهد.

ورواه الحافظ الدارقطني وقال: "إنه لا يصح مسندا، وهم فيه ابن فضيل، وغيره يرويه عن الأعمش عن مجاهد مرسلا وهو أصح-أي من قول ابن فضيل [240].

فهذا ما ذهب إليه الأيمة النقاد، في هذا الحديث المثال من تعليل، إذ رجّح الجميع بين الطريقين دون الاعتبار بقرينة الاختلاف على واسع الرواية.

تصحيح الاختلاف بالقرينة الجامعة

أما إذا اختلف الإسناد عن واسع الرواية، فرواه بعضهم عنه على وجه به ورواه آخر بوجه آخر عنه، وجاء آخر فجمع الوجهين معا عنه، فإن هذا مما يحتكم فيه إلى القرينة الجامعة-كما ذكرت لك في السابق أعلاه- وبه يستدل الأيمة النقاد على صحة الروايات جميعا لتلك القرينة الجامعة. والمثال التطبيقي عليها كالآتي:

يقول ابن أبي حاتم الرازي:"سألت أبي عن حديث رواه: مالك بن أنس وسفيان بن عيينة، عن الزهري عن سعيد ابن المسيب عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه سئل عن الصلاة في الثوب الواحد ؟ فقال: أوكلكم يجد ثوبين ؟". ورواه سليمان بن كثير عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم. قال: "كلاهما صحيح، قد روى عقيل: عن الزهري عن سعيد وأبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي، جمعهما" [241].

أي أن رواية عقيل الحديث عن الزهري بالوجهين معا كانت قرينة قوية ودالة على أن الإمام الزهري حدث بهما، وأنه ليس اضطرابا منه أو خطأ من أحد الرواة عنه. بل وبهذه القرينة الجامعة انتفى الاضطراب الظاهري، وتعين الجمع بها وتبين صحة كل الأقوال، فإن الزهري معروف بأنه كان ينشط تارة فيذكر جميع شيوخه، وتارة يقتصر على بعضهم .

الأعمال الموجهة:

- إعداد الطلاب لتقارير حول مدى استيعابهم وفهمهم للأحكام النقدية الواردة في الأحاديث المذكورة.

239- سنن الترمذي كتاب الصلاة باب ما جاء في مواقيت الصلاة. 1/283-284

240- عن نصب الراية 1/231.

241- علل الحديث 1/165 (469) ويراجع الطالب نماذج أخرى من الكتاب في (537)، (1027)، (1119).

ثانيا: قرائن الردّ

إنّ ما ينشأ منه الشذوذ والنكارة هو للمخالفة، فإذا قورن حديث الضابط الصدوق مثلا بما يرويه أقرانه الأحفظ منه والأثبات في شيخهم، أو رواه العدد الأكثر من الحفاظ فوجد على خلاف ما روى ذلك المعيّن بحيث يتعذّر الجمع- على منهج المحدثين النقاد- يكون الشذوذ وصفاً لحديث ذلك الراوي[242]، وقد تشتد المخالفة أو يضعف الحفظ- لعوامل شتى- فيُحكم على ما يخالف فيه بكونه مُنكرًا.

ويتكلّم النقاد بذلك طعناً في الأحاديث، وبالأسباب الأخرى التي تنضوي تحت الجرح أو ما يدور على: الغلط أو المخالفة. وبهذا تتخذ المخالفة هذا الشكل الذي قامت عليه وقد دلّت عليها القرائن السلبية. ومن أبرزها في هذا المجال:

_ قرينة مخالفة الراوي لمن هو أَوْثَقُ منه.

وتعد قرينة مخالفة الراوي لمن هو أوثق منه من بين أهم القرائن في التعليل، حيث تُمَكِّنُ من التعرف على بعض ما ينفرد به الرواة الثقات عن شيوخهم، ورد تفردات من دونهم لرجحان روايات الأثبات منهم عند الاختلاف. وتندرج تحت هذه القرينة صور متعددة، منها:

مخالفة الثقة للأوثق [243].

واستخدمت قرينة "مخالفة الثقة للأوثق" في تعليل المخالفات في الأحاديث. فمن تبيّن من الرواة أنه كان مخالفا :

1- يقدّم عليه من هو أحفظ أو أوثق منه، ويعلل حديث المخالف به. وإذا عُرف الحديث برواية أثبت الناس في مخرج الحديث ومصدره فجاء من خالفه حكم أيضا لرواية الأثبت فيه وأصبحت رواية المخالف معلولة.

2- أو يعلل الحديث برواية الثقات من الكبار على ضعف رواية من يخالفهم وإن كان المحدث ممن قد وُثِّقَ.

والمثال التطبيقي على هذا المنهج كالآتي:

يقول ابن أبي حاتم: "سمعت أبي يقول روى موسى بن عقبة عن أبي إسحاق عن الشعبي وأبي سلمة عن ابن عمر عن النبي قال:كانت صلاة النبي صلى الله عليه وسلم ثمان ركعات والوتر ثلاثا و ركعتين قبل الفجر.قال أبي:"وروى زهير بن معاوية هذا الحديث عن أبي إسحاق عن أبي سلمة وعامر الشعبي أن صلاة النبي. مرسل، وهو أشبه... "[244].

يعلل هذا الحديث بالمخالفة فيما روى "موسى بن عقبة" [245] متصلا عن أبي إسحاق...، حيث أن الأشبه فيه بالصواب هو ما يرويه أصحاب أبي إسحاق بالإرسال كمثل زهير بن معاوية.

وبتخريج الحديث يتبين أن موسى بن عقبة ينفرد بروايته عن أبي إسحاق متصلا،ومن غير متابع عليه من أحد من أصحاب أبي إسحاق.ثم بالنظر إلى مخالفته لغيره في ذلك، يتضح أنه قد خالف من هم أقوى منه في حديث أبي إسحاق. ذلك أنه انفرد برفعه الحديث عن أبي إسحاق بينما يرسله زهير بن معاوية وهو رجل ثقة ثبت من تلاميذ أبي

242- تعد رواية الثقة المنتقدة بهذا، من قبيل "المعلول" في اصطلاح علم العلة، وشاذة على اصطلاح الشاذ عند الإمام الشافعي، وقد يسمى الحديث بأنه منكر أيضا-كما هو الاصطلاح في بعض التعليلات بكتب العلل .

243- اندرجت هذه المسألة ضمن تعريف الشاذ من الحديث عند الإمام الشافعي، فهو يقول: "ليس الشاذ من الحديث أن يرويَ الثقة حديثا لم يروه غيره، إنما الشاذ من الحديث أن يرويَ الثقات حديثا يشذ عنهم واحدا فيخالفهم"-وفي رواية عنه: "ليس الشاذ في الحديث أن يروي الثقة ما لا يرويه غيره، هذا ليس بشاذ، إنما الشاذ أن يروي الثقة حديثا يخالف فيه الناس فهذا الشاذ من الحديث" –الكفاية في علم الرواية ص 171 ومعرفة علوم الحديث ص 119.

وقال الميانشي: "الشاذ أن يرويه راو معروف لكنه لا يوافق على روايته المعروفون"،-ما لا يسع المحدث جهله ، للميانشي ص 29.

ويعلق الحافظ ابن حجر على هذا الباب، يقول: "وفي الجملة، الأَلْيَقُ في حد الشاذ ما عرّف به الشافعي" و يقول أيضا:"عُرِف من هذا التقرير: أن الشاذ ما رواه المقبول مخالفا لمن هو أولى منه، وهذا هو المعتمد في تعريف الشاذ بحسب الاصطلاح" أهـ. وهو ما أيّده الحافظ اللكنوي حين قال في ظفر الأماني ص 356: "وقد أصاب الشافعي في اعتبار المخالفة وتقييد الثقة" .

244- علل الحديث: 134/1 (371).

245- هو ثقة فقيه إمام في المغاري. تحرير التقريب 436/3 (6992).

إسحاق[246]، وقد تابعه عليه بالإرسال أيضا الأحفظ والأثبت من جميع من يروي عن أبي إسحاق، وهو "شعبة بن الحجاج" [247]. بل ورواه بمثل ذلك المرسل"شريك بن عبد الله النخعي"، وهو من قدماء أصحاب أبي إسحاق – أيضا- [248]. وهذا لما ثبت عند البيهقي في سننه حيث أخرج الحديث عن موسى بن عقبة بسنده قال: "أخبرني إبراهيم بن يعقوب قال حدثنا ابن أبي مريم قال حدثنا محمد بن جعفر قال حدثني موسى بن عقبة عن أبي إسحاق عن عامر الشعبي قال سألت ابن عباس وابن عمر كيف كان صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم بالليل قالا ثلاث عشرة ركعة ويوتر بثلاث وركعتين بعد فجر".-ثم ثنى عليه من طريق الأحفظ شعبة ابن الحجاج عن أبي إسحاق مرسلا قال: أنبأ محمد ابن بشار قال حدثنا ابن أبي عدي عن شعبة عن أبي إسحاق عن أبي سلمة والشعبي أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي من الليل ثلاث عشرة ركعة"[249].

بل وأخرجه بمثل ذلك الطبراني في المعجم الأوسط:"عن موسى بن عقبة عن أبي إسحاق عن عامر الشعبي قال: سألت عبد الله بن عباس وعبد الله بن عمر كيف كانت صلاة رسول الله بالليل فقالا ثلاث عشرة ثمان ويوتر بثلاث وركعتين بعد الفجر"وقال:

"جوده موسى بن عقبة فرواه متصلا عن بن عمر وابن عباس" ، "ورواه شريك عن أبي إسحاق فلم يصله: حدثنا محمد بن النضر الأزدي قال حدثنا شهاب بن عباد العبدي قال حدثنا شريك عن أبي إسحاق عن عامر الشعبي قال قدمت المدينة فسألت عن صلاة رسول الله بالليل فأجمعوا على ثلاث عشرة منها الوتر وركعتين قبل الفجر[250]".

وبذلك يتضح تعليل وصل هذا الحديث وتثبيت الإرسال فيه بدلالة المخالفة على أنه الأشبه بالصواب، لقرينة مخالفة الثقة لمن هو أوثق منه في هذا الحديث. فموسى بن عقبة دون زهير في حفظ حديث أبي إسحاق. وقد توبع عليه زهير في إرساله كما رأينا.

الأعمال الموجهة:

قراءة للأمثلة وتحليلها

إعداد الطلاب لتقارير حول مدى استيعابهم وفهمهم للأحكام النقدية الواردة في الأحاديث الأمثلة.

246- هو زهير بن معاوية بن خديج أبو خيثمة الجعفي الكوفي ثقة ثبت إلا أن سماعه عن أبي إسحاق بأخرة التقريب 342 رقم 2062.

247- ذكره الترمذي بذلك، وبمثله يقول أبو زرعة الرازي، وروي عن أحمد بن حنبل أنه يقدم شعبة في أبي إسحاق، وقال الميموني، قلت لأبي عبد الله: "من أكبر في أبي إسحاق؟ قال: ما أجد في نفسي أكبر من شعبة فيه ثم الثوري، وشعبة أقدم سماعا من سفيان...-شرح علل الترمذي لابن رجب 519/2-520.

248- نقل جماعة عن أحمد تقديم شريك لكن على إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق في أبي إسحاق السبيعي وقال: إنه أضبط عنه وأقدم سماعا. وذكر عثمان الدارمي عن يحيى بن معين:" شريك أحب إلي في أبي إسحاق من إسرائيل وهو أقدم..." شرح علل الترمذي 522/2.

249- السنن الكبرى146/1 حديث رقم 409 و 410.

250- المعجم الأوسط 158/1 الحديث رقم 162

مخالفة الضعيف للثقة:

سبق عند كلامنا عن التفرّد، أنّ الضُعفَ في الراوي دليل على ردّ إفراده. وبذلك لا تكون مخالفة الضعيف للثقات إلاّ أشد ضُعْفًا ونكارة أيضا. ومن التطبيقات على منهجية التعليل بالمخالفة في الضعيف نذكر لأبنائنا الطلبة النموذج الآتي:

يقول ابن أبي حاتم: "سألت أبي عن حديث رواه حماد بن سلمة عن الحجاج بن أرطاة عن الأعمش عن المسيّب بن رافع، عن سليمان بن مسهر، عن خرشة بن الحُر عن عمر: إذا أشتدّ الحَرُّ وَالزِّحَامُ فلم يُقدر أن يُسجد على الأرض فليسجد على ظهر الرجال.قال أبي:" هذا خطأ. أخبرنا أبو محمد عبد الرحمن قال حدثنا الحسن بن الربيع قال حدثنا أبو الأحوص عن الأعمش عن المسيّب بن رافع عن زيد بن وهب عن عمر.قال أبي: هذا الصحيح"[251].

فهذا حديث يخطئ فيه "الحجاج بن أرطاة" [252]بما يرويه عن الأعمش . وقد علّله هنا لمخالفته للصحيح برواية أبي الأحوص. بل وتفرّد به" الحجاج بن أرطاة" دون سائر الثقات أصحاب الأعمش .فقد تابع أبو الأحوص في هذا الحديث كل من " شعبة، وزائدة، وأبو عوانة، وأبو معاوية الضرير، وعلي بن مسهر وغيرهم وهم ثقات أصحاب الأعمش المعروفين. وذلك أن الإمام الدارقطني قد سئل في علله عن حديث زيد بن وهب عن عمر قوله: إذا اشتد الحرّ فليسجد أحدكم على ثوبه؟ فقال : هو حديث برواية الأعمش عن المسيّب بن رافع عن زيد بن وهب عن عمر. حدّث به عن الأعمش كذلك: شعبة وزائدة وأبو عوانة وأبو معاوية وعلي بن مسهر وغيرهم، وخالفهم الحجاج بن أرطاة: فرواه عن الأعمش عن المسيّب بن رافع عن سليمان بن مُسهر عن خرشة بن الحُرّ عن عمر. وقول شعبة ومن تابعه أصح..." [253].

وبهذا يتضح تعليل هذا الحديث بمخالفة "الحجاج بن أرطاة" للصحيح من رواية الثقات. بل لكنه هنا قد خالف في إسْنَادِهِ الثقات أيضا من أصحاب الأعمش وفيهم شعبة وأبو معاوية الضرير وأبو الأحوص وغيرهم مما يجعله بذلك مخالفًا ومتفردًا بشيء منكر يخطىء فيه ولم يوافقه الثقات عليه.

الأعمال الموجهة:

- قراءة للمثال، مع إعداد الطالب لتقرير علمي عن مدى استيعابه وفهمه للأحكام النقدية في المثال.

---

[251] - علل الحديث 109/1 برقم 294.

[252] _ وهو راو" صدوق كثير الخطأ والتدليس . وراجع تقريب التهذيب 222 (1127). يقول سفيان الثوري في الحجاج بن أرطاة:" صاحب إرسال وكان يرسل عن فلان وفلان ولم يسمع منهما". وقال أحمد:" في حديثه زيادة على حديث الناس ليس يكاد له حديث إلاّ فيه زيادة". قال ابن معين:" تركت الحجاج عمدًا ولم اكتب عنه حديثا قط". يراجع تهذيب التهذيب: 196/2 إلى 198.ويقول أبو حاتم الرازي:" صدوق يدلس عن الضعفاء يكتب حديثه فإذا قال حدثنا فهو صالح، لا يرتاب في صدقه وخطئه إذا بيّن السّماع ولا يحتج بحديثه وكان الحجاج مدلساً عمّن رآه وعمّن لم يره" الجرح والتعديل 156/3 وتنظر الأقوال في ضعفه بتهذيب التهذيب : 196/2 وما بعدها-وميزان الاعتدال: 458/1 برقم 1726.

[253] - العلل للدار قطني 152/2 سؤال رقم 177.

الدرس النظري الخامس عشر

قرائن تعليل الأسانيد

من بين جملة القرائن الإسنادية الأخرى التي تحتف بها الأسانيد من حيث أحوال الرجال الخاصة ومن أهم ما يوقف عليه من تلك القرائن أيضا :

قرينة الاختلاط

يعتبر علماء الحديث معرفة هذه الحال من مهمات علوم الحديث، ومما يجب الاعتناء به لخفائه من جهة، ثم لخطورة الجهل به من جهة ثانية[254].

فقد يخفى أمر الثقة من المختلِطين الذين يتغيّر حفظهم أو يفسد عقلهم، على من لا باع له من علم الرجال وعلل الحديث فيصحح حديثه اكتفاء بحالته العامة المشهورة من دون اعتبار للحالة الأخرى الطارئة عليه وهي الاختلاط.

ثم إنّ أداء الحديث من الموصوف بالتغيّر والاختلاط بعد اختلاطه يُعدّ بدلالة التفرد أو المخالفة معلولا بالخطأ والوهم في منهج النقد في الغالب، وأمّا ما لم يعرف الزمن الذي حصل فيه ذلك التغيّر أو أشكل فلدى النقاد وأيمة الحديث من التفاصيل الأخرى تجعل ما تُحمل عنه مقبولاً أو مردوداً [255].

وتمهيداً للولوج في البيان التطبيقي والنقدي بهذه القرينة الإسنادية وبالأمثلة أشير لك إبني الطالب إلى أنّ للاختلاط أسبابه، وأنواعه وماهيته.

فالاختلاط من حيث هو سبب يؤثر في بعض ظروف رواية المحدّث أو جرحاً عاماً فيه، فإنه حالة طارئة وغير أصلية تعترض المحدث في حياته. فلقد ألمح الحافظ ابن حجر إليها وهو يتحدث عن سوء الحفظ حيث قال:

"إن كان سوء الحفظ طارئاً على الراوي إما كبره أو ذهاب بصره، أو لاحتراق كتبه أو عدمها بأن كان يعتمدها فرجع إلى حفظه فساء، فهذا هو المختلط" [256].

وعلى ذلك عرّفوا الاختلاط فقالوا: "وحقيقته فساد العقل، وعدم انتظام الأقوال الأفعال إما بخرف أو ضرر أو مرض أو عرض من موت ابن وسرقة مال أو ذهاب كتب أو احتراقها" [257].

ومنهم من يحصره بما كان ناتجاً عن الآفة العقلية فحسب ويقول:"الاختلاط آفة عقلية تورث فساداً في الإدراك، وتصيب الإنسان في آخر عمره أو تعرض له بسبب حادثة ما كفقد عزيز أو ضياع مال ومن تصيبه هذه الآفة لكبر سنه يقال فيه: اختلط بآخره" [258].

254- لقد اتجهت جهود العلماء إلى إفراد هذا النوع من الحالات الطارئة بمصنفات خاصة حصرت فيها قائمة بالمختلطين من الرواة الثقات فكان كتاب "الاعتباط بمن رمي بالاختلاط" لبرهان الدين الحلبي ،وكتاب "الكواكب النيرات بمعرفة من اختلط من الرواة الثقات" لابن الكيال الدمشقي. وتكلم فيه الخطيب البغدادي ، في كتابه: "الكفاية في علم الرواية ضمن باب ما جاء في ترك ممن اختلط وتغير" واعتنى به ابن الصلاح الشهرزوي ، بكتابه المقدمة، وتبعه في ذلك من جاء بعده فكان كتاب "شرح علل الترمذي لابن رجب الحنبلي" ، الذي أجاد وأفاد أكثر من غيره حينما تكلم على هذا النوع من القرائن بأمثلة تطبيقية وبين أهميته في التعليل أيضا.

وقد قسم المحدثون المختلطين من حيث تأثير الاختلاط في قبول مروياتهم على ثلاثة أقسام، فقال العلائي: "أما الرواة الذي حصل لهم الاختلاط في آخر عمرهم فهم على ثلاثة أقسام :

أحدها: من لم يوجب ذلك له ضعفا أصلا ولم يحط من مرتبته إما لقصر مدة الاختلاط وقلته كسفيان بن عيينة وإسحاق بن راهوية وهم من أيمة الإسلام المتفق عليهم، وإما لأنه لم يرو شيئا حال اختلاطه فسلم حديثه من الوهم كحرير بن حازم، وعفان بن مسلم.

ثانيها: من كان متكلما فيه قبل الاختلاط، فلم يحصل من الاختلاط إلا زيادة في ضعفه كابن لهيعة، ومحمد بن جابر السحيمي..

ثالثها: من كان محتجا به، ثم اختلط، أو عمر في آخر عمره، فحصل الاضطراب فيما روى بعد ذلك فليتوقف الاحتجاج به على التمييز بين ما حدث به قبل الاختلاط عما رواه بعد ذلك". عن كتاب المخلطين ص3.

255- يراجع في هذه القواعد وتفاصيلها ما كتب في: تدريب الراوي 372/2، توضيح الأفكار 502/2، فتح المغيث 277/3، وقد أشمل الحافظ العراقي في بيان الحكم إذ قال:ثمّ الحكم فيمن اختلط أنه لا يُقبل من حديثه ما حدّث به في حال الاختلاط، وكذا ما أبهم أمره وأشكل فلم ندر أحدّث به قبل الاختلاط أو بعده ؟ وما حدث به قبل الاختلاط قبل، وإنما يتميز ذلك باعتبار الرواة عنهم فمنهم من سمع منهم قبل الاختلاط فقط ومنهم من سمع بعده فقط ومنهم من سمع في الحالين ولم يتميّز". شرح التبصرة والتذكرة 264/3

256- نزهة النظر ص 82.

257- عن السخاوي: فتح المغيث 277/3.

258- عن همام سعيد: مقدمة تحقيق شرح علل الترمذي 103/1.

ومنهم من يعتبره ضمن أسباب الجرح عامة ويستحق موصوفه الترك كاعتبار ابن حبان لذلك في كتابه المجروحين حيث يقول:

"ومنهم-أي الضعفاء- جماعة ثقات اختلطوا في أواخر أعمارهم حتى لم يكونوا يعقلون ما يحدثون فأجابوا فيما سئلوا، وحدثوا كيف شاءوا فاختلط حديثهم الصحيح بحديثهم السقيم فلم يتميّز ،فاستحقوا الترك" [259]- أي لمّا أدى بهم الاختلاط إلى رواية المنكر من الحديث والمعلول من الأسانيد.

الضابط في انتقاد المُختلَطِ من الحديث:

ويعلل هذا النوع من الأحاديث بما ينفرد به المحدث، أو يخالف فيه غيره إذا كان التحديث به في فترة معينة دون أخرى، مع اتصافه بالتغير من حال الحفظ والإتقان، إلى حال التخليط والحفظ السيئ، أو فساد العقل.

ويُنتقد الحديث إذا كان من رواية مختلِط بغلبة الوهم والخطأ في الجملة، ويُعتبر فيه قبولا وردا بحسب الحيثيات التالية:

1- الزمن الذي سمع فيه الحديث من المختلط.

2- الراوي الذي يروي ذلك الحديث عن المختلط.

فمتى سمع راوٍ عن المختلِط حديثه قبْل الاختلاط قُبل قوله وبُرِّرتْ صحته بهذه القرينة. أما إذا سمع بعد ذلك ردّ وعُلّل لقرينة غلبة الظن بوهم المختلط وخطئه في تلك الحال. وحين لا يتميّز حال السماع عنه قبلاً أو بعداً يعرضه النقاد بمنهج السّبر والمعارضة على ما يرويه الثقات فإن وافقهم قُبل وإلاّ رُدّ.

الصيغ في تعليل المُختلَطِ من الحديث:

من الأحكام التفصيلية الصادرة نجد الألفاظ التالية:" هذا خطأ أخطأ فيه فلان، روى جماعة هذا الحديث فحدّث فلان هذا من حفظه بآخره، وكان ساء حفظه فغلط فيه"[260] أو "روى هذا فلان وهو أحفظهم، وفلان كبر وساء حفظه بآخره فسماع فلان منه قديما وتأخر سماع فلان وفلان من فلان " [261] أو " إن ما يروونه موقوف وأسنده فلان بآخره " [262] أو " يقال إنّ فلان سمع من فلان بآخره، وفلان سماعه من فلان قديم وفلان بآخره اختلط فكلّ من سمع منه بآخره فليس سماعه بأجود ما يكون " [263] أو" فلان أقدم سماعاً من هؤلاء وفلان تغيّر بآخره " [264] أو " هذا حديث خطأ رواه بعض الحفاظ مرسل وهو الصحيح وحديث فلان أشبه سمع من فلان بآخره " [265].

التطبيقات العلمية

المثال الأول: تعليل حديث، عبد الرزاق بن همام الصنعاني*

يرد بعض حديث عبد الرزاق بن همّام الصنعاني، ويُنتقد بعلة المخالفة وبقرينة إسناده الحديث في الزمن الذي يكون قد اختلط فيه. ومن ذلك إسناده لحديث عن معمر، عن سماك بن الفضل، عن أبي رشدين، عن سراقة عن النبي في استقبال القبلة عند التغوّط... .بينما يُروى عن غيره موقوفا. وهو في كتاب علل الحديث كما يلي:

يقول ابن أبي حاتم:"سألت أبي عن حديث رواه أحمد بن ثابت فرخويه عن عبد الرزاق عن معمر عن سماك بن الفضل عن أبي رشدين الجندي عن سراقة بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم: إذا أتى أحدكم الغائط فلا يستقبل

---

[259] -كتاب المجروحين 68/1 والتراجم بهذا الكتاب بها نماذج عدّة في هذا المجال: يراجع على سبيل المثال ترجمة يزيد بن أبي زياد 100/3، والمثنى بن صباح 20/3، ويزيد بن عوف 311/1، وقريش بن أنس 220/2.

[260]- علل الحديث 230/1 رقم 668 في حيث يرويه شريك بن عبد الله القاضي .

[261]- علل الحديث 186/2 رقم 2056 في حديث يروى عن أبي إسحاق السبيعي.

[262]- علل الحديث 36/1 رقم 75 في حديث يرويه عبد الرزاق بن همام الصنعاني.

[263]- علل الحديث 103/1 رقم 279 في حديث يروى عن أبي إسحاق السبيعي.

[264]- علل الحديث 441/1 رقم 1327 في حديث يروى عن عطاء بن السائب.

[265]- علل الحديث 166/2 رقم 2055 في حديث يروى عن أبي إسحاق السبيعي.

* ثقة حافظ مصنف شهير، عمي في آخر عمره فتغيّر... من التاسعة، ت211 ه. التقريب 607 رقم(4092) ويراجع معه تحرير التقريب 360/2 رقم 4064.

القبلة، واتقوا مجالس اللعن، والظل، والماء وقارعة الطريق، واستمخروا الريح، واستشبوا على سوقكم، وأعدوا النبل. قال أبي: إن ما يروونه موقوف، وأسنده عبد الرزاق بآخره" [266].

فلقد أعله الرازي بقرينتين:

الأولى: مخالفة عبد الرزاق لغيره من الذين يروون هذا الحديث موقوفاً فرواه هو مرفوعاً.

الثانية: إسناد عبد الرزاق هذا الحديث بآخرة، أي في زمن اختلاطه- لأنه كان عمي في آخر عمره فتغيّر. وللبصر دوره الكبير في المحافظة على الحفظ، فإن زواله قد يؤدي بالمحصلة النهائية إلى دخول الوهم في بعض روايات المحدّث مما يؤدي إلى حصول اختلاف بين الروايات، كما حصل هنا في هذا الحديث-. وقد نص الحُكم المعلل به على ما يشير صراحة إلى اختلاطه وسوء حفظه لحديثه في تلك الفترة المتأخرة من حياته بحيث روى الناس الحديث موقوفاً بينما أسنده عبد الرزاق بآخرة.

المثال الثاني: تعليل حديث، عطاء بن السائب*

"سُئل الإمام أحمد بن حنبل عن عطاء بن السائب فقال:"من سمع منه قديماً كان صحيحاً ومن سمع منه حديثاً لم يكن بشيء، سمع منه قديماً شعبة وسفيان وسمع منه حديثا جرير... " [267].

وعن يحيى بن معين:"عطاء بن السائب اختلط، فمن سمع منه قديماً فهو صحيح، وما سمع منه جرير وذووه ليس من صحيح حديث عطاء" [268]. ويقول أبو حاتم الرازي:"كان عطاء بن السائب محله الصدق قديماً قبل أن يختلط، صالح مستقيم الحديث ثم بآخره تغيّر حفظه. في حديثه تخاليط كثيرة، وقديم السماع من عطاء، سفيان وشعبة" [269].

فهذه الأقوال كلها قد أفادت بأن حديث عطاء فيه تخاليط، ومارواه عبد الوارث وجرير معللا بمخالفة الواقع الصحيح من حديث عطاء قبل الاختلاط، وبرواية شعبة الأحفظ والقديم سماعاً منهما في عطاء.

ومن الأمثلة الحديثية ما يقول فيه ابن أبي حاتم:"سألت أبي عن حديث رواه شعبة عن عطاء بن السائب عن أبي البختري عن عبيدة عن ابن الزبير عن النبي صلى الله عليه وسلم أن رجلاً حلف بالله كذبا فغفر له. قال أبي: رواه عبد الوارث وجرير عن عطاء بن السائب عن أبي يحيى عن الأعرج عن ابن عباس أن رجلين اختصما إلى النبي صلى الله عليه وسلم فادعى أحدهما على صاحبه حقا، فاستحلف النبي صلى الله عليه وسلم المدعي عليه فحلف بالله الذي لا إله إلا هو ماله قبلي حق، قال النبي صلى الله عليه وسلم غفر كذبه بتصديقه بلا إله إلاّ الله. قلت لأبي: أيهما أصح ؟ قال:شعبة أقدم سماعاً من هؤلاء، وعطاء تغيّر بآخره"[270].

والشاهد فيه هو التقديم لرواية الأحفظ القديم سماعاً بقرينة تغيّر المحدث بآخره.

المثال الثالث: تعليل حد يث، شريك بن عبد الله النخعي*

عُلّل بهذه القرينة الإسنادية حديثا من أحاديث شريك بن عبد الله النخعي خالف فيه غيره مخطأً بروايته ، لسوء حفظه بعد الاختلاط. فقد سأل ابن أبي حاتم الرازي أباه قال:"سألت أبي عن حديث رواه شريك عن عاصم الأحول عن الشعبي عن ابن عباس أنّ النبي صلى الله عليه وسلم احتجم وهو صائم مُحرم. فقال:هذا خطأ، أخطأ

---

[266]- علل الحديث 37/1 رقم 75.

* هو عطاء بن السائب أبو محمد ويقال أبو السائب الثقفي الكوفي: "صدوق اختلط" ت 136 هـ. التقريب 678 (4625) لكن حديثه قبل الاختلاط صحيح، ووثقه الأيمة وإنما ضعفه بعضهم بسبب اختلاطه. وممن روى عنه قبل الاختلاط: حماد بن زيد وسفيان الثوري، وشعبة، وزهير بن معاوية وزائدة ابن قدامة، وأيوب السختياني، والأعمش، وابن عيينة، وهشام الدستوائي، وهمّام بن يحيى، وأما رواية الآخرين عنه فبعد الاختلاط... عن تحرير التقريب 14/3 رقم 4592

[267]- الجرح والتعديل 333/6 (1848).

[268]- الجرح والتعديل 334/6.

[269]- المصدر نفسه.

[270]- علل الحديث 441/1 رقم 1327.

* الكوفي القاضي بواسط ثم الكوفة، أبو عبد الله ،صدوق يخطئ كثيرا، تغيّر حفظه منذ ولي القضاء بالكوفة، وكان عادلاً فاضلاً عابدا شديداً على أهل البدع (ت 177 هـ). تقريب التهذيب436(2802). ويقول الحافظ ابن رجب: قاضي الكوفة، وكان كثير الوهم. شرح علل الترمذي 117/1 وذكر الذهبي عن إبراهيم بن سعد الجوهري قال: أخطأ شريك في أربعمائة حديث. ميزان الاعتدال .

فيه شريك وروى الجماعة هذا الحديث ولم يذكروا "صائماً محرماً" إنما قالوا:"احتجم وأعطى الحجّام أجرة". فحدّث شريك بهذا الحديث من حفظه بآخره، وقد كان ساء حفظه فغلط فيه" [271].

والمعنى في تخطئة الحديث وتعليله بقرينة الاختلاط، واضح من نقده بتحديث شريك من حفظه بآخرة وبسوء حفظه كما ترى.

المثال الرابع: تعليل أحاديث، أبي إسحاق السبيعي*

هناك ثلاثة أحاديث لأبي إسحاق السبيعي سيقت في كتاب العلل معللة بالقرينة الإسنادية، وقد سُئل النقاد عن تلك الأحاديث فعلّلوها بالخطأ من أبي إسحاق لاختلاطه، وبترجيح السماع القديم عنه- أي قبل وقوع أبي إسحاق في تلك الآفة- . ومنها ما جاء على لسان ابن أبي حاتم قال:

1 - "سألت أبي عن حديث رواه إسرائيل وزهير بن معاوية، عن أبي إسحاق عن الحارث عن علي. رفعه إسرائيل ووقفه زهير:أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يوتر بتسع سور. قال أبي: إسرائيل أقدم سماعًا من زهير في أبي إسحاق. قلت: فأيهما أشبه بالصواب، موقوف أو مرفوع ؟قال:الله أعلم، يقال أنّ زهير سمع من أبي إسحاق بآخرة وإسرائيل سماعه من أبي إسحاق قديم، وأبو إسحاق بآخرة اختلط فكل من سمع منه بآخرة فليس سماعه بأجود ما يكون" [272].

2- "سألت أبي وأبا زرعة عن حديث رواه يونس بن أبي إسحاق عن أبي إسحاق عن الحارث عن علي قال: كان رسول الله يقول عند منامه: اللهم إني أعوذ بوجهك الكريم وكلمتك التامة. وذكرت لهما الحديث. فقالا:"هذا حديث خطأ، رواه بعض الحفاظ عن أبي إسحاق عن أبي ميسرة عن النبي. مرسل وهو الصحيح. قال أبي: رواه عمار بن زريق عن أبي إسحاق عن أبي ميسرة والحارث، عن علي عن النبي". ثم قال: وحديث الأول أشبه، لأن عمار بن زريق سمع من أبي إسحاق بآخرة" [273].

3 – "سألت أبي وأبا زرعة عن حديث رواه زكريا بن أبي زائدة وزهير بن معاوية فقال أحدهما: "عن أبي إسحاق، عن عمرو بن ميمون، عن عبد الله عن النبي". وقال الآخر: "عن عمرو بن ميمون عن عمر عن النبي": أنه كان يتعوذ من خمس:من البخل والجبن وسوء العمر وفتنة الصدر وعذاب القبر. فأيهما أصح؟ فقالا:"لا هذا ولا هذا روى هذا الحديث الثوري فقال:"عن أبي إسحاق،عن عمرو بن ميمون قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يتعوذ. مرسل والثوري أحفظهم. وقال أبي: "أبو إسحاق كبر وساء حفظه بآخرة فسماع الثوري منه قديم". وقال أبو زرعة: "تأخّر سماع زهير وزكريا من أبي إسحاق" [274].

فالضابط في التعليل هو"سماع أولئك من أبي إسحاق بآخرة أيْ بعد أن كان نسي فساء حفظه. وقد عُلّل كل ذلك برواية من سمع منه قديمًا،وترجح بالأحفظ كالثوري مثلاً.

ومن ذلك كله نخرج بالمحصلة التالية التي رسمت لنا المنهاج في تعليل مخالفات المختلَط من الحديث بالقرينة في الإسناد، وهي: أن نقد الأحاديث بقرينة الاختلاط عند المخالفة مُؤسَّس على:

1- وجود محدث في الإسناد معروف باختلاطه.

2- سماع راجح بزمن التحمل عن المختلِط.

وإن النقد بذلك قد تضمنه التنصيص في الحديث الأول حيث يقول الناقد :

- "... إسرائيل أقدم سماعًا من زهير في أبي إسحاق- ويقال أن زهير سمع من أبي إسحاق بآخرة - وإسرائيل سماعه من أبي إسحاق قديم- فكل من سمع من أبي إسحاق بآخره فليس سماه بأجود ما يكون".

* وفي الحديث الثاني:

271- علل الحديث 230/1 رقم 668.

* هو عمرو بن عبد الله بن عبيد الله الهمداني أبوإسحاق السبيعي، ثقة مكثر عابد اختلط بآخره (ت 129 هـ) له ترجمة في تهذيب التهذيب 3 /284 وما بعدها، وينظر لتقريب التهذيب 739(5100).

272- علل الحديث 103/1 رقم 279.

273- علل الحديث 186/2 رقم 2055.

274- علل الحديث 186/2 رقم 2056.

- "... وحديث عمار بن زريق أشبه لأن عمار سمع من أبي إسحاق بآخره".

* وفي الحديث الأخير:

- "... والثوري أحفظهم- أبو إسحاق كبر وساء حفظه بآخره فسماع الثوري منه قديم- تأخر سماع زهير وزكريا من أبي إسحاق".

الأعمال الموجهة:

- تحليل النماذج المدروسة وإعداد تقارير علمية حولها

إنتهى بعون الله تعالى